بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كليـــــة الدراسات العليـــا

كلية اللغة العربية

قســـم الدراسات النحوية واللغوية

جهود أبي حيان النحوية
من خلال كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في تخصص النحو

إعداد الطالبة: عائشة محمد إبراهيم النوم

إشراف الدكتور: حســـن ابـــنعـوف أحمـد

العام الدراسي ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م

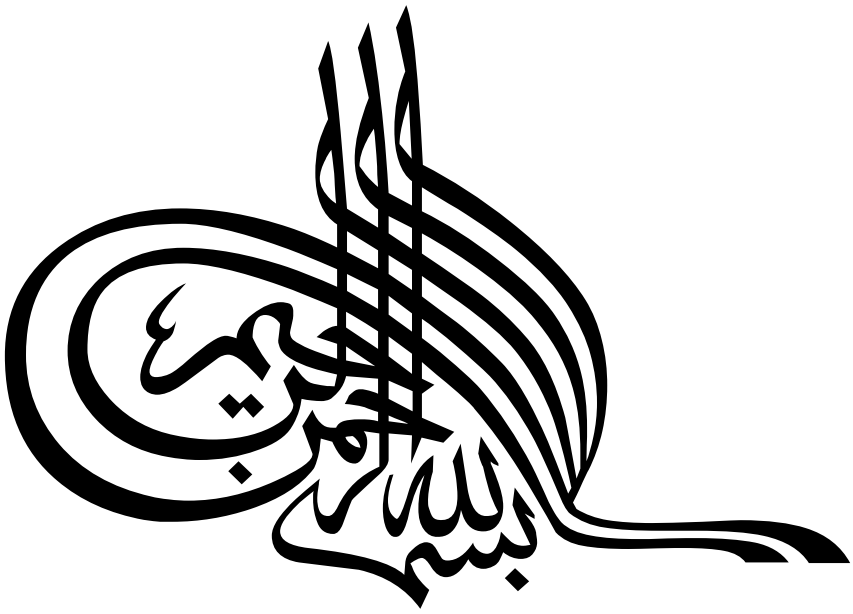
بسم الله الرحمن الرحيم

قـــال تعـــالى:

﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَـذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾

صدق الله العظيم

[سورة النحل: الآية ١٠٣]

أود أن أُهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من كان لها دور التشجيع والعناية الفائقة والاهتمام إلى من علمتني أن اهتدي بنور العلم وارتشف من ظلال القرآن إلى منبع الحنان والود والوئام.

إلى أمي

إلى من حبب إليّ العلم وزيّنه أمامي وجعلني أنهل من فيضه الذي لا ينضب.

إلى أبي له الرحمة والمغفرة

الباحثة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والسلام على أشـــرف خلـــق الله سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

فالحمد والشكر والثناء في المقام الأول والأخير لله عز وجل وشـــكري لله لا يكتمل إلا إذا شكرت الناس على جميل صنعهم.

وأتقدم بشكري إلى الأستاذ الدكتور حسن بن عوف أحمد الذي كان لي رائداً في التشجيع، وأفاض عليّ بعلمه الغزير، ولم يبخل عليّ بالرأي والنصح والتوجيه طيلة فترة هذه الدراسة مع أمنياتي له بالصحة والعافية.

والشكر أجزله لأسرة جامعة أم درمان الإسلامية كلية الدراسات العليا، والشكر أجزله لأسرة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية التي مـــدّت لـــي يـــد العون بلا حدود وبما وجدته من معاملة طيبة من العاملين.

والشكر أيضاً لأسرة مكتبة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

والشكر لكل من مدّ يد العون في إعداد هذا العمل سائلة المـــولى عـــز وجل أن يجعل ذلك في ميزان الحسنات.

كما أتقدم بالشكر للجنة التقويم والحكم وأسأل الله أن ينفع هـــذه الأمـــة بعلمهم إنه سميع مجيب.

ملخص البحث

تناول هذا البحث جهود أبي حيان النحوية من خلال كتابه ارتشاف الضرب. ويتكون هذا البحث من الأصول النحوية عند أبي حيان ويشمل السماع والقياس والإجماع، وموقفه من البصريين والكوفيين، ومذهبه واختياراته النحوية وتشمل الأسماء والأفعال والحروف، فالأسماء تشمل مرفوعات الأسماء ومنصوبات الأسماء ومجرورات الأسماء. والأفعال الماضي، والمضارع، والأمر، والجامد والمتصرف، والحروف الثنائية والثلاثية والرباعية.

والمنهج المتبع في هذه الدراسة التحليلي الوصفي.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة: كتاب ارتشاف الضرب من أهم متون النحو العربي وهو يمثل مرحلة جديدة من مراحل التأليف وعالج المسائل النحوية علاجاً شاملاً مع الميل إلى الاختصار وهو كتاب له قيمته العلمية ومكانته عند العلماء النحويين والمفسرين. وتوصي الباحثة بالآتي: العناية بكتب التراث للكشف عن الثراء المعرفي من هذه الكتب والإفادة منها في نهضة هذه الأمة التي ابتعدت عن تراثها كثيراً.

Abstract

Abi Hayans's efforts in his book Ertishaf Al-Darb Min Lisan Al-Arab.

The researcher dealt with Ibn Hayan's efforts in his grammar book "Ertishaf Al-Darb. The research consists of grammatical origins which include listening, measurement and consensus. His opinions towards Commasians in Al-Basra and Kufa and his doctrine and grammatical choices that include names, verbs and prepositions.

The methodology taken in this study is the descriptive analysis. The major results the researcher came up with are that Ertshaf al-Darb is one of the most important and valuable grammar books which marked a new phase/era of authoring and addressed the issues with a comprehensive treatment with inclinahon to be consize. It is a book which has its scientific value among grammarians and interpreters.

The researcher recommends as follows:

Care of heritage books for detection of rich knowledge and ther utilization in the renaissance of this nation that drifted away from its heritage.

المقدمـــــة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والحمـد لله القائل: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[1] والصلاة والسلام علـى سـيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع نهجه وحمل لواءه، ونشر كتابه الـذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه عماد الضاد وركيزة بنائها وفخر لسان العرب إلى يوم الدين.

وبعد:

فاللغة العربية لها من الفضل ما جعلها تتفوق على سائر اللغـات، ولا يخفى أنها أمتن اللغات بياناً، وأبلغها لساناً، وأعذبها مذاقاً ومن ثم اختارها الله تعالى لأشرف رسله وخاتم أنبيائه، وأنزل بها كتابه المبـين ولا خـلاف ولا نزاع في أن النحو هو قانون اللغة العربية وميزان تقويمها، لذا نحتـاج إلـى معرفته.

ونعلم أن النحو سلاح اللغوي وعماد البلاغي، وهو المدخل لكل العلوم العربية والإسلامية.

فقد وقعت في يدي نسخة من كتاب (ارتشاف الضرب) لأبـي حيـان الأندلسي وحين قرأت الكتاب وجدت لأبي حيان منهجاً مبتكراً وفكراً مستقلاً، وشخصية متميزة، ولما رجعت إلى بعض كتبه المطبوعة تأكد لي أن ذلك هو منهجه العام، وطابعه الذي يميزه في سائر مصنفاته لا من هذا الكتاب وحده. فوجدت في نفسي نزوعاً إلى دراسة هذا الكتاب دراسـة نحويـة وإخراجـه كنموذج لمصنفات أبي حيان الأندلسي وسبيل لتعريف البـاحثين بمنهجـه ولا سيما أنه لم يحظ بما حظي به غيره علماً ومكانـة مـن اهتمـام الدارسـين والباحثين.

---

(١) الآية (٣) من سورة فصلت.

أسباب اختيار الموضوع:

١- إعجابي بهذا العلم الفذ فهو من النحاة المهاجرين الـذين لـم تمـنعهم ظروف الغربة بعد هجرتهم من أن يؤسسوا لنفسهم مكانة في ذاكـرة الزمن. فقد هدفت من هذه الدراسة كشف جانب من جوانـب حياتـه المزهرة المشرقة.

٢- تحرره من العصبية المذهبية، فلم يكن أسيراً لمدرسة مـن المـدارس النحوية السابقة مما دفعه لأن يثور على آراء جمهـور النحـاة مـن المدرستين البصرية والكوفية.

٣- رغبتي في معرفة المزيد في شخصية أبي حيان.

٤- كتاب ارتشاف الضرب من الكتب التي تناولت ثنايا جهود أبي حيـان النحوية ولقد هدفت من تناوله معرفة المزيد من تلك الجهود.

٥- ميولي للدراسة النحوية لا سيما الدراسات التي ترتبط بالقرآن الكريم.

٦- أن أبا حيان أحد العلماء الذين خلفوا ثروة ضخمة في مجـال اللغـة خاصة النحوية.

أهمية الموضوع: تتمثل في الآتي:

١- أنه يجمع مذهبه واختياراته النحوية وتنظيمها وترتيبها ترتيباً يتفق مع روح البحث العلمي.

٢- يكشف عن جهد عظيم لشيخ أسهم في الحركة العلمية خاصة في مجال النحو والصرف.

٣- معرفة دروس اللغة العربية خاصة دروس النحو.

٤- التعرف على العالِم الجليل أبي حيان.

أهداف البحث: تتمثل في الآتي:

١- التمكن من المادة "النحو".

٢- تجميع جهود واختيارات أبي حيان النحوية التي أثارها من كتابه "ارتشاف الضرب" ومن ثم عرضها على كتب النحو لمعرفة مدى موافقتها أو مخالفتها لآراء النحاة.

٣- الكشف عن جهود أبي حيان الأندلسي من الدراسات النحوية وإظهار هذه الجهود وتجليتها ممثلة في مصنفه الذي عالج فيه مسائل النحو وآراءوه النحوية.

٤- الوقوف على دور أبي حيان في المذهب الأندلسي.

٥- لفت انتباه الدارسين إلى مثل هذه الدراسات.

٦- تزويد المكتبة العربية والإسلامية بدراسة اهتمت بسيرة علم من علماء الأمة السابقين.

مشكلة البحث:

١- طبيعة البحث تحتاج إلى نوع من الدقة والجهد وذلك للوصول إلى دراسة دقيقة صحيحة.

٢- التبويب غير واضح في كتاب ارتشاف الضرب فقد سارت الباحثة على حسب تقسيماته.

٣- مادة ارتشاف الضرب غير واضحة، لذا وجدت صعوبة في استخراج اختياراته النحوية.

٤- دقة أبي حيان في انتقاء العبارة ثم استباقه لما قد يثار عليها من إشكالات واتباعها لما تجلى هذه الإشكالات ثم إعمال عقله ومنطقه جعلني أجد صعوبة في استخراج جهوده النحوية.

الدراسات السابقة:

هنالك بعض الدراسات التي قُدمت لتكشف عن جوانب سيرة أبي حيان الأندلسي، وقد وقفت الباحثة على بعضها وهنا الباحثة تبسط نبذة تعرف من خلالها تلك الدراسات:

١- دراسة بعنوان الجهود الصرفية لأبي حيان مع تحقيق ودراسة كتابه المبدع الملخص من الممتع رسالة ماجستير (١٩٨٠)، تقدم بها الباحث محمد زين زروق.

٢- دراسة تحت عنوان أبو حيان الأندلسي وآراؤه النحوية من خلال كتابه تذكرة النحاة، رسالة ماجستير (٢٠٠٢م)، تقدمت بها الباحثة: سوسن الأمين محجوب.

٣- دراسة بعنوان أبو حيان وآراؤه النحوية في كتاب البحر المحيط رسالة ماجستير (١٩٨٠م)، تقدم بها الباحث محمد علي كامل.

٤- القضايا النحوية في تفسير البحر المحيط، رسالة ماجستير (٢٠٠٥م)، تقدمت بها الباحثة إقبال محمد أحمد مدني.

ومن كل ما تقدم فإن هذه الدراسة تنفرد عما سبقها وذلك لانصراف الهمة فيها إلى معرفة جهود أبي حيان النحوية من خلال كتابه ارتشاف الضرب دون أن تتجاوز إلى أثر من آثاره، علماً على أنه توجد رسالة بعنوان الشواهد الشعرية في ارتشاف الضرب، رسالة ماجستير (٢٠٠٥م)، قدمتها الباحثة منى أحمد الحسين كرار.

وتناولت الباحثة الجهود التي بذلها أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب.

منهج البحث:

المنهج الذي اتبعته الوصفي التحليلي.

هيكل البحث:

التمهيد: ويتناول عصر أبي حيان الأندلسي وحياته وكتابه وموقفه من مصادر الاحتجاج اللغوي.

الفصل الأول: الأصول النحوية عند أبي حيان:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

الفصل الثاني: موقفه من البصريين والكوفيين:

المبحث الأول: موقفه من البصريين.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه من المدرستين في بعض المسائل.

الفصل الثالث: مذهبه واختياراته النحوية:

المبحث الأول: مذهبه واختياراته في الأسماء.

المبحث الثاني: مذهبه واختياراته في الأفعال.

المبحث الثالث: مذهبه واختياراته في الحروف.

الخاتمة: وتشمل ملخص البحث والنتائج والتوصيات.

الفهارس العامة:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث.

فهرس الأشعار.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

بعض المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في دراسة هذا البحث:

١- الكتاب: سيبويه.

٢- كتاب الجمل: الخليل.

٣- الإنصاف: ابن الأنباري.

٤- اللباب: العكبري.

٥- كتاب الجمل: الزجاجي.

٦- الممتع: لابن جني.

٧- المقرب: لابن عصفور.

٨- شرح كافية ابن الحاجب.

٩- حاشية الصبّان.

١٠- ارتشاف الضرب: أبي حيان.

١١- همع الهوامع: السيوطي.

١٢- شرح التصريح: خالد الأزهري.

١٣- الأشباه والنظائر: السيوطي.

١٤- أوضح المسالك: ابن هشام.

١٥- شرح التسهيل: ابن مالك.

١٦- شرح قطر الندى: ابن هشام.

١٧- الجنى الداني: المرادي.

١٨- مغني اللبيب: ابن هشام.

١٩- كشف المشكل: الحيدرة.

٢٠- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبي حيان الأندلسي.

التمهيـــــد

عصر أبي حيان وحياته وكتابه وموقفه من مصادر الاحتجاج اللغوي

عصر أبي حيان السياسي:

ولد أبو حيان في فترة حكم بني الأحمر، وقد ساءت الأحوال، وكـــان بنـــو الأحمر يلجأون إلى المهادنة لإعادة الأمور[١]. وهذه الصراعات والفتن لها تـــأثير مباشر على الحياة الأندلسية وأهم هذه الصراعات أحداث جبل طارق التي حـــاول الأندلسيون إعادتها إليهم إلا أنها سقطت في أيدي النصارى عام ٨٦٧هـــ[٢]. وفي تلك الفترة التاريخية لمع اسم أبي حيان وتصاعد الإبداع ونشطت الحركة العلميـــة في فترة بني الأحمر بالرغم من الصراع الذي استنفد الكثير من الوقت والجهد[٣].

عصره الاجتماعي:

تحيط المجتمع الأندلسي السماحة الدينية ويتســـم هـــذا المجتمـــع بالجهـــاد والثورات والثقافات التي ارتبطت بالشرق وهو مجتمع الحرية والشرف والطـــرب واللهو[٤]. وذكر ابن الخطيب[٥] في كتابه حيث قال: أن هذا الشعب يعشق الغنـــاء والموسيقى في جميع الطبقات[٦].

أما عصره الثقافي:

فقد اتجه الأندلسيون إلى العلم وتبجيل العلماء، فشملت الحركة العلمية عـــدة اتجاهات وضروباً متعددة من المعارف مما أدى إلى التكوين الاجتماعي والثقـــافي

---

(١) تاريخ حضارة الإسلام في الأندلس: د. عبد العزيز سالم، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٨٥م، ص٢٦.

(٢) نهاية الأندلس، محمد عبد الله عثمان، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ١٩٦٦م، ط٤، ص١٢٢.

(٣) مقدمة نثرية في الأدب الإسلامي، د. عبد الباسط بدر، مطبعة دار المنارة، جدة، ١٩٨٥م، ط١، ص٤١.

(٤) رحلة الأندلس: ناجي عواد، بيروت، (د.ت، د. ط)، ص٢١.

(٥) هو أبو عبد الله، لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد بن عبد الله الغرناطي الأندلسي ذو الـــوزارتين، أديب، ناثر، ولد سنة ٧١٣هـــ، من مصنفاته: "الإحاطة، وطرفة العصر في دولـــة مصـــر". (ت ٧٧٦م) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، (د. ت، د. ط)، ج٣، ص ٤٤٠.

(٦) الإحاطة في أخبار غرناطة، ابن الخطيب، ط٢، ج١، ص ١٤٣.

من قبل الملوك والأمراء وظهر هذا التطور في غرناطة مولد أبي حيان[١]، حيث تطور فيها المستوى الفكري والنهضة العلمية وهذا بفضل القائمين على أمر الدولة في ذلك الوقت وتبجيلهم للعلم والعلماء فبقيت تلك الروح المحبة للعلم مبثوثة بين الناس، فتباروا من شتى العلوم ونتج عن ذلك العديد من المؤلفات والمصنفات[٢].

أما اسمه:

فهو الإمام أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان[٣] ونسب إلى غرناطة الأندلسية والجياني نسبة إلى مدينة جيان وهو جياني الأصل غرناطي المولد[٤].

وكنيته ترجع إلى ولده حيان ولم تكن له وحده فقد شارك فيها ابن حيان التوحيدي[٥] صاحب الامتاع والمؤانسة[٦].

مولده:

ولد أبو حيان سنة ٦٥٤هـ في حي من أحياء غرناطة[٧] وهاجر إلى المشرق باحثاً عن الشيوخ ليجالسهم ويتلقى عنهم[٨].

والأسباب التي فرضت على أبي حيان أن يترك بلده ويهاجر في قول السيوطي[٩] "رأيت في كتابه النضار الذي ألّفه حيث قال للسلطان "إني كبرتُ وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من

---

(١) نهاية الأندلس، محمد عبد الله بن عدنان، ص ٤٩.

(٢) الحياة العلمية في الأندلس، يوسف بن علي بن إبراهيم العديني، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ط١، ١٩٩٥م، ص ٤١٧.

(٣) بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، لبنان، ط١، ج١، ص ٣٨٠.

(٤) الدرر الكامنة، ابن حجر، مطبعة حيدر أباد، (د. ط)، ط١، ج٥، ص ٧٠.

(٥) هو علي بن محمد بن العباس الشيرازي، صاحب الامتاع والمؤانسة، (ت ٣٨٠هـ)، بغية الوعاة، ج٢، ص ١٩٠.

(٦) حاشية الأمير على المغني، مطبعة عيسى البابلي، القاهرة، ج١، ص ٣٨.

(٧) نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، المقري، (ت ١٠٤١هـ)، حققه الأستاذ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ج٢، ص ٥٣٧.

(٨) المرجع نفسه، ص ٤٠١.

(٩) هو جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، عالم موسوعي، متبحر في علوم كثيرة، ولد سنة ٨٤٩هـ، (ت ٩١١هـ)، من مصنفاته: "المزهر والأشباه والنظائر"، بغية الوعاة، ج١، ص ١٠.

بعدي قال أبو حيان: "فأُشير إليّ أن أكون من أولئك، ويرتب لي راتب جيد، فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك"[١].

والسبب الثاني للخلاف الذي حصل بينه وبين أبي الطباع[٢] وأبي جعفر بن الزبير[٣] فانحاز أبو حيان لابن الزبير وانطلقت شرارة الخصومة فشكا ابن الطباع تلميذه إلى ملوك بني الأحمر فخاف أبو حيان وركب البحر[٤].

ثقافته:

كان دائرة معارف حية لعلوم عصره حيث كان بارعاً في التفسير والفقه والحديث، والقراءات، والنحو والأدب، والتاريخ[٥]، فقرأ للمشارقة والمغاربة والأندلسيين[٦].

أما في مجال النحو والصرف فقد كان له مجال فسيح وظهرت براعته التي جعلت الصفدي يقول: "كان إمام النحاة في عصره شرقاً وغرباً"[٧].

عقيدته:

كان سليماً من البدع والانحراف، قال الشوكاني[٨] لم يتميز بالفلسفة والاعتزال، كثير الخشوع والعبادة[٩] في البداية ظاهرياً ثم مالكياً وهو مذهب الأندلس[١٠] وعندما جاء إلى مصر صار شافعياً[١١].

---

(١) بغية الوعاة، ج١، ص ٢٨١.

(٢) هو محمد بن عيسى البغدادي، محدث، وحافظ، "هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف، ١٩٥١م ج٢ ص ١١".

(٣) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير محمد أبو جعفر، (ت ٦٢٧هـ- ٧٠٨هـ)، عالماً للأدب وناقداً أخذ النحو عن إسحق الموصلي من مصنفاته: "تعليق على كتاب سيبويه". بغية الوعاة، ج١، ص ٢٩١.

(٤) نفح الطيب، ج٣، ص ٣٤١.

(٥) البدر الطالع، للشوكاني، مطبعة السعادة، ١٣٤٨هـ، ط١، ج٢، ص ٢٨٨.

(٦) فوات الوفيات والدليل عليها، تأليف محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د. ط)، ج١ ص ٨٧.

(٧) الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق محمد محيى الدين إبراهيم بن سليمان، ١٩٧٠م، ج٥، ص ٢٦٧.

(٨) هو محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد، ولد باليمن ١١٧٣هـ، توفى بصنعاء سنة ١٢٥٠هـ، من مؤلفاته: البدر الطالع، إرشاد الفحول، والدرر البهية. الأعلام، ج٦، ص٢٩٣.

(٩) البدر الطالع، ج٢، ص ٢٩٠.

(١٠) بغية الوعاة، ج١، ص ٢٨٠.

(١١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د. ت)، ط١، ج١٠، ص١١١.

أما شيوخه وأساتذته وتلاميذه:

فقد كان أبو حيان طاقة مليئة بالعلم وأن الظروف هيأت له الاتصال بأشهر شيوخ زمانه وتلقى عنهم العلم في بلاد الأندلس فاكتسب مكانة عالية بالرغم من الخلاف الذي بينه وبين ابن الطباع، لذلك كثر شيوخ أبي حيان، فقد ذكرهم تلميذه الصفدي[١] وذكر في البحر المحيط مجموعة من الكتب التي تأثر بها فهو يقول: "أخذت هذا النحو من أبي جعفر بن الزبير الثقفي ومن كتاب سيبويه وغيره[٢]، وفي الشذرات أنه أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الزبير والعربية عن أبي الحسن الأبذي[٣] وابن أبي الأحوص[٤] وابن الطباع وبمصر من ابن النحاس[٥] وسمع الحديث بالأندلس والإسكندرية ومصر والحجاز نحو ٤٥٠ شيخاً منهم أبو الحسن بن الربيع[٦] والقطب القسطلاني[٧] وأجاز له مجموعة من المشرق والمغرب وذكر المقري في نفح الطيب[٨] شيوخ أبي حيان بالتفصيل وذكر الكتب التي كان يدرسها على هؤلاء الشيوخ[٩].

تلاميذه:

كان محباً لتلاميذه ومخلصاً لهم وهم:

---

(١) نفح الطيب، ج٢، ص ٥٤٩- ٥٥٠.

(٢) البحر المحيط، أبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ، ج١، ص ٦.

(٣) هو علي بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالأبذي، إماماً في اللغة والنحو والأدب، له عدة مصنفات شرح جمل الزجاجي، وإملاء على كتب سيبويه. بغية الوعاة، ج٢، ص ١٩٩.

(٤) هو محمد بن الهيثم بن حماد، قاضي عكبر، وبها وفاته سنة ٨٩٢هـ، من حفاظ الحديث. الأعلام، ج٧، ص ٣٥٧.

(٥) هو أحمد بن إسماعيل أبو جعفر المعروف بالنحاس، نحوي، بصري، (ت ٩٤٩هـ)، من مؤلفاته: المقنع في الاختلاف بين البصريين والكوفيين، إعراب القرآن. "بغية الوعاة، ج١، ص ٣٦٢".

(٦) هو الحسن بن عبد الله بن محمد بن أبي الربيع، (ت ٦٨٨هـ)، إمام النحو. إنباه الرواة، ج٢، ص ٣٥.

(٧) هو محمد بن أحمد بن علي بن محمد المعروف بالقسطلاني، ولد ٦١٤هـ. شذرات الذهب، ج٦، ص١٤٥.

(٨) نفح الطيب، ج٣، ص ١٩٦.

(٩) شذرات الذهب، ج٥، ص ٣٩٧.

تقي الدين السبكي[١] والجمال الأسنوي[٢] وابن عقيل[٣] وابن مكتوم[٤].

صفات أبي حيان وأخلاقه:

كان طويلاً جميل الوجه طويل الشعر، وفصيح العبارة كان يقارب بين الكاف والقاف إلا أنه ينطق بها في القرآن صحيحة[٥] وهو كثير الضحك بعيداً عن الانقباض، حسن الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح اللسان، له وجه مستدير، وقامة معتدلة، ليس بالطويل ولا بالقصير[٦].

كما كان يفتخر بالبخل، وكان صادقاً صادق العقيدة بعيد عن الفلسفة والاعتزال كثير الخشوع عند تلاوة القرآن[٧].

وترى الباحثة أن هذا البخل ليس صفة من صفات أبي حيان وإنما خوفاً من مصائب الزمان فهو متوازن بين الحرص والبذل.

آثاره العلمية:

ترك أبو حيان ثروة هائلة من الكتب كانت خير شاهد على تمكّنه في علوم العربية وهو طاقة علمية أضافت إلى المكتبة العربية أكثر من خمسين مصنفاً في مختلف العلوم والفنون ولعل موضوعية البحث تقتضي عدم الإطالة في ذكر تلك الآثار التي تركها أبو حيان في النحو واللغة لأن مجال البحث يدور في مجال الدراسات النحوية في كتاب ارتشاف الضرب باعتبارها مادة البحث الأساسية

---

(١) هو علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى الفقيه الشافعي المفسر الحافظ المقري، ولد سنة ٦٨٣هـ، و (ت ٧٥٥هـ). بغية الوعاة، ج١، ص ٣٤٢.

(٢) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الشافعي النحوي، ولد سنة ٧٠٤هـ، أخذ العربية عن أبي حيان، مؤلفاته: "الكواكب الدرية في تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية"، (ت ٧٧٢هـ). بغية الوعاة، ج٢، ص ١٢.

(٣) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي الهمذاني، نحوي الديار، ولسد سنة ٦٩٨هـ، أشهر مؤلفاته: "شرح الألفية، والمساعد في شرح التسهيل"، (ت ٧٦٩هـ). بغية الوعاة، ج٢، ص ٤٧.

(٤) هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، ولد سنة ٦٨٢هـ، أخذ النحو وشرح كافية ابن الحاجب، (ت ٧٤٩هـ). الدرر الكامنة، ج١، ص ١٥٦.

(٥) الوافي بالوفيات، ج٥، ص ٢٦٨.

(٦) نفح الطيب، ج٣، ص ٣٢٣.

(٧) شذرات الذهب، ج٦، ص ١٤٦.

وآثار أبي حيان العلمية نوعان: نوع من تأليفه الخاص والنوع الآخر لخص فيه بعضاً من مصنفات ابن مالك[١] وابن عصفور[٢].

ومصنفات ابن عصفور وجدت اهتماماً كبيراً عند أبي حيان وهي: كتاب المقرب[٣] وكتاب الشرح الكبير وهو شرح لكتاب المقرب[٤] وكتاب الممتع في التصريف[٥] والمبدع الملخص في الممتع[٦] والموفور من شرح ابن عصفور وهو شرح مختصر لكتاب الشرح الكبير[٧]، والمسمى أيضاً أحكام ابن عصفور[٨].

وفاتـــــه:

توفى سنة ٧٤٥هـ في منزله بالقاهرة[٩].

كتابه ارتشاف الضرب:

الارتشاف المص[١٠] والضرب العسل الأبيض وهو كتاب شامل لعلوم العربية من النحو والصرف والأمثال واللهجات.

أما قيمته اللغوية ففيه عرض لمادة لغوية غزيرة تدل على ثقافة لغوية واسعة وإلمام بالشواهد المتنوعة من أمثال وأشعار وغيرها[١١].

---

(١) أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي، (٦٠٠- ٦٧٢هـ)، نزيل دمشق، إمام العربية واللغة، من مصنفاته: "التسهيل والشافية الكافية وشروحهم، والخلاصة وغيرها". إشارة التعيين، تأليف عبد الباقي عبد المجيد، تحقيق د. عبد الحميد دياب، ص ٣٢٠.

(٢) ابن عصفور: هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله ابن عصفور الحضرمي، من أهل إشبيلية، من مصنفاته: "المقرب والممتع في التصريف وغيرها". (ت ٦٦٩هـ). إشارة التعيين، ص ٢٣٦.

(٣) كشف الظنون، حاجي خليفة أحمد عبد الستار، وعبد الله الحيدري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م، (د. ط)، ج٢، ص ١٨٠٥.

(٤) بغية الوعاة، ج٢، ص ٢١٠.

(٥) مفتاح السعادة لأصحاب السيادة، كيدي زادة، طبعة حيدر أباد، ١٣٢٩هـ، ج١، ص٢١٨.

(٦) كشف الظنون، ج٢، ص ١٨٠٥.

(٧) أبو حيان الأندلسي، د. خديجة الحديثي، دار النهضة، بغداد، ١٩٦٦م، ص ١٠٦.

(٨) كشف الظنون، ج٣، ص ٢٩٢.

(٩) نفح الطيب، ج٣، ص ٢٩٢.

(١٠) القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مجد الدين محمد، تحقيق أحمد الزاوي، دار المأمون، القاهرة، ١٣٥٧هـ، ط٢، ج١، ص ٣٤١، مادة "مص".

(١١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، (ت ٧٤٥هـ)، ج١، ص٣.

وقام بتحقيق هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء أحد الباحثين المحدثين لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية بجامعة الأزهر[١].

موقف أبي حيان من القرآن:

القرآن يحتج به في اللغة والنحو وهو أهم مصدر من مصادر الاستشهاد في معرفة قواعد اللغة العربية واستنباط قواعدها [٢] .

"وهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته وهو حجة في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة وقراءاته كلها صحيحة مروية عن الصحابة والتابعين[٣] وألفاظ القرآن هي لب كلام العرب ومادته[٤].

القراءات عنده:

موقف أبي حيان من القراءات موقف صريح وواضح إذ يرى أن القراءة إذا صح نقلها وجب الأخذ بها ولا التفات إلى كلام البصريين، وقال: "لم تقتصر لغة العرب على ما نقله البصريون فقط[٥].

موقفه من الحديث:

يعتبر الأصل الثاني للتشريع الإسلامي لذلك لا بد من اتباعه والاعتماد عليه بأمر من الله ورسوله الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ﴾ [٦] وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: **(ما أمرتكم به فخذوه وما نهيتكم عنه فانتهوا)**[٧][٨].

---

(١) مصطفى أحمد النماس.

(٢) خزانة الأدب ولب لسان العرب، للشيخ عبد القادر أبو عمر البغدادي، دار صادر، ط١، (د. ت)، ج١، ص ٣.

(٣) المحتسب في تبيين شواذ القراءة، والإيضاح عليها، ابن جني، تحقيق علي النجدي، القاهرة، ج١، ص ١٨.

(٤) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصبهاني، تحقيق محمد سعيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د. ت)، ص ٦.

(٥) ينظر القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمودة، ص ١٧٩.

(٦) الآية (٩٢) من سورة المائدة.

(٧) سنن ابن ماجه، الحافظ أبو عبد الله بن يزيد، حقق نصوصه ورقم أبوابه وأحاديثه وعلّق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابلي، حديث رقم (١)، ج١، ص ٣.

(٨) هدي الساري في مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر، إخراج وتصحيح وإشراف محيى الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة الغزالي، مؤسس مناهل العرفان، (د. ت)، ج١، ص ١.

وقد حثّ الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه على حفظ الحديث وروايته ولا بد من توخي الدقة والأمانة فقد روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسجد الخيف من منى، فقال: "**نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ورعاها وبلّغها من يسمعها ثم ذهب على من لم يسمعها ألا فرب حامل فقه إلى من لا فقه له**"[١].

وأجمع النحاة واللغويون على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، وأن العلماء في استشهادهم بالحديث على ثلاثة مذاهب:

أولاً: المنع: وحجتهم أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مذهب أبي حيان[٢].

ثانياً: الجواز: أن الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لو نقلت أحاديثه بالمعنى يصح الاستشهاد بها وهو مذهب ابن مالك وابن هشام[٣].

ثالثاً: التوسط: ويهتم ناقله بالمعنى دون اللفظ وهو مذهب الشاطبي[٤] والسيوطي[٥].

ويتضح من ذلك أن الأقدمين احتجوا بالحديث وتبعهم المتأخرون وأن موقف أبي حيان من المستشهدين بالحديث أمرٌ غير مقبول.

موقفه من كلام العرب:

كلام العرب هو ما يحتج به في صحة اللغة من حيث الاعتبار المكاني والزماني.

قد ذكر ابن جني[٦] في كتابه الخصائص حديثاً وضح فيه صحة الأخذ من الأعراب من أهل الوبر والمدر فقال عن علة امتناع الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن

---

(١) سنن الترمذي، تحقيق إبراهيم عطوة، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ، حديث رقم ٢٦٥٧، ج١، ص٢٣٤.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح، دار القلم للملايين، ١٩٨٦م، ط١٦، ص٢٨.

(٣) هو عبد الله بن يوسف أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ولد سنة ٧٠٨هـ، بالقاهرة، (ت٧٦١هـ)، من مصنفاته: الإعراب في قواعد الإعراب، أوضح المسالك، مغني اللبيب. الدرر الكامنة، ج٢، ص ٣١٠.

(٤) هو إبراهيم بن موسى بن حمد النجمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، محدث، فقيه، لغوي، مفسر، ولد ٧٩٠هـ، مصنفاته: عنوان التعريف بأسرار التكليف. "معجم المؤلفين، ج١، ص ٧٧".

(٥) عصور الاحتجاج اللغوي في النحو العربي، حمد إبراهيم عبادة، ص١٥٧.

(٦) هو عثمان بن جني أبو الفتح، الموصلي النحوي، ولد ٣٢١هـ، (ت ٣٩٢هـ)، مصنفاته: الخصائص، المحتسب، المنصف. بغية الوعاة، ج٢، ص٣٢.

أهل الوبر في عصره. "عرض للغات الحاضرة وأهل البدو من الاختلال والفساد والخطل وعلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعتبر في شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر وكذلك أيضاً لو فشا عن أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخيالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها"[١].

والقرن الثاني الهجري هو آخر عصر للاحتجاج استناداً على توقيتهم بالشاعر إبراهيم بن هرمة[٢] آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم وجاء في الشعر والشعراء قول الأصمعي[٣] أنه قال: "ساقة الشعراء ابن ميادة وابن هرمة ورؤبة"[٤].

وبما أن الأصمعي توفى في أول القرن الثالث الهجري عام ٢١٣هـ نستنتج من ذلك أن القرن الثاني هو التوقيت الأشمل وإن الرجال الذين عاشوا في هذه الفترة ألّفوا كتباً كالخليل[٥] فكل ما قالوه يعتبر حجة[٦].

وينقسم الشعراء إلى عدة طبقات:

الأولى: الجاهليون: وهم قبل الإسلام كامرئ القيس[٧] والأعشى[٨].

والثانية: المخضرمون: وهم الإسلاميون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام "لبيد بن ربيعة"[٩].

الثالثة: المتقدمون: وهم الإسلاميون الذين كانوا في صدر الإسلام "جرير[١٠] والفرزدق"[١١].

---

(١) الخصائص، ابن جني، المكتبة العصرية، ١٩٥٦م، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، لبنان، ط٢، ج٢، ص٥.

(٢) هو إبراهيم بن هرمة بن قيس غيلان الكناني، القرشي. الشعر والشعراء، ج٢، ص٧٥٣.

(٣) هو عبد الله بن علي بن أصمع الباهلي، الأصمعي، أبو سعيد، (ت ٨٢١٣هـ)، صاحب النحو واللغة. النجوم الزاهرة، ج٢، ص ١٦٠.

(٤) الشعر والشعراء، ابن قتيبة، ج٢، ص ٧٣٧.

(٥) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، إمام النحو، وعلوم العروض، ولد سنة ١٠٠هـ، (ت ١٧٥هـ)، من مصنفاته: العين والجمل. معجم الأدباء، ج١، ص ٧٢.

(٦) الفهرس، لابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر، (د. ت)، ص ٤٣.

(٧) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، وهو من أهل نجد. الشعر والشعراء، ص١٦.

(٨) الأعشى، هو ميمون بن قيس وهو سعيد بن قيس وكان أعمى ويكنى أبا البصير. الشعر والشعراء، ص١٤٢.

(٩) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب، مات في خلافة معاوية وأدرك الإسلام. الشعر والشعراء، ص٥٠.

(١٠) هو جرير بن عطية بن حذيفة ولقب بحذيفة الخطفي وهو من بني كليب بن يربوع. الشعر والشعراء، ص١٠٨.

(١١) هو همام بن غالب بن صفصفة بن ناحية بن عقال. الشعر والشعراء، ص ١١١.

الرابعة: المولدون المحدثون: وهم من بعدهم وهم بشار بن برد[١] وأبو نواس[٢].

الأولى والثانية يستشهد بشعرها إجماعاً، والثالثة، يصح الاستشهاد بكلامها، أما الرابعة فهناك خلاف كبير حولها[٣].

وأضاف الزمخشري في الكشاف: "إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإنه ديوان العرب[٤].

وتلاحظ الباحثة ضرورة الاستشهاد بكلام العرب، كما جاء في المجمع اللغوي على قسمين:

قسم على أقيسة كلام العرب من مجاز واشتقاق وغيره، وقسم على أقيسة كلام العرب ولكن باستخدام ألفاظ أعجمية غير معروفة عند العرب، وخلاصة هذا الأخذ برأي المجمع اللغوي بالاعتبارين الزماني والمكاني، والفيصل هو القرآن الكريم عند الاختلاف فهو الدليل ويقاس عليه في كل ما ورد من كلام العرب، ولا بد من حفظه وصونه من التحريف، قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٥][٦].

---

(١) هو مولى بن عقيل ويكنى أبا معاذ له شعر في ذم الدنيا. الشعر والشعراء، ص ١٧٧.

(٢) أبو نواس هو الحسن بن هاني، مولى الحكم بن سعد العشيرة في اليمن. الشعر والشعراء، ص٤٧٩.

(٣) الخزانة، للبغدادي، دار الكتاب العربي، مصر، ط ١٩٦٧م، ج١، ص ٣٣٦.

(٤) الكشاف، الزمخشري، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٣٥م، ج٢، ص ٤٧٣.

(٥) الآية (٩) من سورة الحجر.

(٦) مجلة المجمع اللغوي الملكي، (ط بولاق)، اكتوبر ١٦٣٤م، ج١، ص ٣٣.

الفصل الأول

الأصول النحوية عند أبي حيان

- ❖ المبحث الأول: السماع
- ❖ المبحث الثاني: القياس
- ❖ المبحث الثالث: الإجماع

المبحث الأول

السمـــــاع

السماع في اللغة: هو من السمع: حس الأذن وما وقر فيها من شـــيء تسمعه، وهو الذكر المسموع ويكون للواحد والجمع[١].

واصطلاحاً: السماعي المنسوب إلى السماع بخلاف القياس وهو ما لـــم تذكر له قاعدة كلية مشتملة على جزئياته بل يتعلق من أهل اللســـان العربـــي ويتوقف عليه.

وهو ما يثبت من كلام من يوثق بفصاحته، وأهم مصـــادره، القـــرآن، القراءات، الشعر وكلام العرب الفصحاء[٢]:

وكان أبو حيان يقدم السماع علي القياس وخاصة إذا تعـــارض، علـــى نحو ما يتضح في بعض القراءات المخالفة للقيـــاس مثـــل: (العطـــف علـــي الضمير المتصل المجرور بدون إعادة الخافض، والفصـــل بـــين المضـــاف والمضاف إليه بالمفعول وكان يعارض الكوفيين ومن يتابعهم أحياناً مثل: ابن مالك في القياس علي الشاذ والنادر قائلاً: إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير ونقل عنه السيوطي تقيده بالسماع وعدم القيـــاس عليـــه فـــي مواضع مختلفة من الهمع[٣] في كلمة "أُمهات" لتستعمل في غيـــر الأناســـي، وأُمات فيهم هذه مقصورة على السماع وهو شاذ أيضاً[٤] ونجده يعتمد علـــي السماع علي رأي سيبويه وجمهور البصريين مما جعله يقف في صف مقابـــل لابن مالك، ويجري السماع على الأساس الذي وصفته مدرسته وهو النقل عن القراء وعلماء اللغة والعرب الذين يوثق بفصاحتهم بمدرسته في قلة الاستشهاد

---

(١) القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مادة سمع ج٣، ص ٤١-٤٢

(٢) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د: محمـــد يوســـف فجالة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج١، ص ٤١٤

(٣) المدارس النحوية: شوقي ضيف، الناشر دار المعارف، القاهرة، ط٦، ص٣٢٢

(٤) الهمع: السيوطي، ج١، ص ٨٧

بالحديث النبوي "كما ذكر" لأنه روي بالمعنى لا باللفظ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون علي اللحن ولا ينكر القراءة التي تخالف القياس، بل عادة لا يعرض لها في الآية ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ (١) وكان ابن عامر يقرأ بالنصب، وهو بذلك يخالف القياس، لأن المضارع لا ينصب بالفاء مع الأمر، بل يقرر ذلك أبو حيان، إلا إذا كان جواباً له يقول للشيء "كن فيكون"، وإنما أراد أنه يقول للشيء كن فحسب، ثم أخبر أنه يكون، ومعنى ذلك أن قوله "فيكون" كلاماً مستقلاً لا مترتباً على الأمر، ومن هنا نرى أنه يذكر في الآية قراءة الجمهور بالرفع، ولا يعرض لقراءة ابن عامر(٢).

وما يصح قياسه عن العرب فالذاهب إليه غير "مخطئ" فإن كان الوارد القليل لغة قبيلة من القبائل الموثوق بفصاحتها صح أن يؤخذ به ويقاس عليه، ولا يقاس علي شواهدٍ أو أدلة يدخلها الاحتمال لأن الدليل إذا تطرق إليه الشك والاحتمال لم يجريه الاستدلال، ونجده يقف موقفاً وسطاً بين المذاهب.

ويرد أبو حيان اختلاف النحاة في المسائل النحوية وتعصبهم لآرائهم ذلك الاختلاف الذي يجر إلى كثرة التعاليل حتى تطول المسألة الواحدة وتتعقد. من ذلك رده عليهم في علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم "إذ قال: وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون ليس تحته طائل ولا يبنى عليه حكم"، ونجده في السماع يميل إلى رأي البصريين فقد أخذ فيه الوارد الكثير، فإن قل المسموع لم يصح القياس عليه، أما ما لم يسمع في الشيء نفسه فلا يقيسه فيه على غيره(٣).

السماع عند البصريين:

يؤثر النحاة البصريون التشدد في وضع الضوابط للسماع، وهو أصل من أصول النحو العربي فلم يقبلوا كل مسموع، ولم يعتمدوا علي كل مروي

---

(١) الآية (٨٢) من سورة يس

(٢) المدارس النحوية: شوقي ضيف، ص ٨٠

(٣) المدارس النحوية: خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠١م، ط٣، ص٣٣٤-٣٣٥

ولم يبنوا قواعدهم على الرواية العابرة أو الرواية الشاذة، أو البيت النادر، أو القولة الثابتة ومن دلائل تشددهم:

أولاً: وضعهم شرطين لقبول السماع عند العرب.

الشرط الأول: الشواهد الكثيرة على ألسنة العرب[١].

الشرط الثاني: ورود تلك الشواهد من العرب الموثوق بفصاحتهم[٢] وعلى هذا المنوال سار نحاة البصرة يأخذون بعض ما قالت العرب ويتركون ما لا يتفق مع مقاييسهم.

ثانياً: تحديدهم لأماكن قليلة للعرب الفصحاء في البادية، سأل الكسائي الخليل بن أحمد عن علمه بالعربية من أين أخذه فقال الخليل: "من بوادي نجد والحجاز وتهامة"[٣].

ثالثاً: اعتمادهم على القبائل العربية مثل: تميم وأسد، وإهمالهم لأكثر القبائل العربية الفصيحة، فهم يجعلون أفصح العرب في الحضر قريش، ومن البادية بني سعد، بني بكر، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم مسترضعاً منهم.

ويقول السيوطي: "قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها علي اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً[٤].

السماع عند الكوفيين:

أوضح خصائص الكوفيين في السماع هو التساهل في الأخذ بالمسموع وقد كان "الكسائي"[٥] هو أحد القراء السبعة معتمداً على منهج مدرسة القراء

---

(١) الكتاب: سيبويه، ج٢، ص ٢٧٠

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي، دار المنار، (ط ١٤١٢هـ- ١٩٩١م)، ص٦٥

(٣) طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤م، في عشرين جزءاً، دار الفكر للطباعة، ط٣، (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م)، ص٤١

(٤) معجم الأدباء: لياقوت، ج٣، ص ١١٦

(٥) هو علي بن حمزة بن عبد الله الإمام أبو الحسن مولى بني سعد، إمام الكوفيين في النحو واللغة، أحد القراء السبعة (بغية الوعاة، ج٢، ص١٦٣).

وهو الاعتماد على الرواية والسند الصحيح وهو الأصل الأعظم عند القراءة لا تجوز بالقياس المطلق وإنما تعتمد على الرواية فيما يقول الشعبي: "فأقروا كما قرأ أولوكم"(١) وهذا تلميذ الكسائي اللحياني عن ابن الحسن أو على بن المبارك كانا أحفظ الناس للنوادر والروايات عن "الكسائي والفراء" يحكي أن من العرب من يجزم بأن المصدرية الناصبة للفعل المضارع وعليه قول الشاعر(٢):

أُحَاذِرُ إذا أنْبَأتُهَا أن تُضَيَّعْها * فَتَترُكُها ثِقَلاً عَليَّ كَمَاهِيَا

والشاهد في هذا البيت جزم الفعل تضيعها بأنْ.

وبناءً على هذا الشاهد أجاز الكوفيون الجزم بأن المصدرية وهي أم الباب من نواصب الفعل المضارع. وكل ما سبق رده من الشواهد النحوية تعتبر عند البصريين قليلة نادرة من الشواذ تحفظ ولا يقاس عليها. وهذه المسائل عند البصريين خارجة عن الأصول العامة المبنية علي الأغلب. أما الكسائي وأصحاب الكوفيين فيقيسون علي هذه الشواهد النادرة ويستنبطون لها قواعد نحوية تخالف آراء البصريين. من أجل هذا كان البصريون يخطئون الكسائي، ويقولون: "إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز، وشعر أهل غير الفصاحة، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو".

ولمعرفة كلام العرب. يعتمد من السماع ما توافرت فيه ثقة النقل وفصاحة الأصل، وأبو حيان يثبت الأحكام بالسماع عند العرب. وعند الاختلاف في مسألة من المسائل يرجع السماع عند العرب، فما وجد منقولاً عنهم أخذ به وما لم ينقل من لسانهم طرحه(٣).

وترى الباحثة أن أبا حيان ينظر إلى السماع على أنه من أوثق الأدلة التي يحتكم إليها.

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، المدرس بكلية الآداب والعلوم، بغداد، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م، ط٢، ص ١٠٦

(٢) دواوين العرب، ديوان جميل بثينة، شرح وتعليق محمد محمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص ١٣٣

(٣) ينظر شرح التسهيل، ابن مالك، ج٣، ص ١٥٣

والسماع عند أبي حيان هو الأساس تبنى عليه القواعد ولهذا لم يكن يختار مذهباً أو رأياً يخالف السماع، فالسماع هو الأصل فإذا تعارض السماع والقياس أخذ بالسماع وترك القياس، ولهذا وقف في وجه البصريين وقواعدهم إذا كانت غير مؤيدة بالسماع، وإن كان القياس يؤديها ويسندها، ولم يقف أبو حيان هذا الموقف نفسه مع سيبويه مع تقديره واحترامه، فآراء سيبويه عند أبي حيان هي الصحيحة والراجحة لأنه كان يعتمد علي السماع في بناء القواعد والأحكام وإذا لم يسمع سيبويه الرأي عن كلام العرب، توقف عنده أبو حيان وقد صرح أبو حيان أكثر من مرة باختياره مذهب سيبويه فقال: "ومذهبنا في إثبات الأحكام النحوية، إننا نرجع فيها إلى السماع، فلا نثبت شيئاً من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه، ولا نثبت شيئاً فيه بالقياس لأن كل تركيب له شيء يخصه[١].

وإذا كان سيبويه يؤيد السماع ورأي غيره من العلماء، ومن ذلك جاء في ذكر الخلاف في تصغير إبراهيم وإسماعيل لغير الترخيم، حيث وقع الخلاف في همزتيهما كونها زائدة أم أصلية. فقال: إبراهيم وإسماعيل، تقول: فيها بُرية وسُميع اتفاقاً في تصغيرها غير الترخيم تقول: "أُبَيره، سُميعيل" إذ الهمزة عنده زائدة وهو الصحيح الذي سمع عند العرب"[٢].

"ومن ذلك أيضاً تصغير أفعُل من التعجب، وذهب "سيبويه" إلى قياس تصغيره[٣]، وخالف "ابن مالك" في ذلك، فقال: هو الصحيح لأنه ظاهر كلام الناس ومسموع من العرب على حين أن تصغير أفعل بكسر العين لم يسمع من العرب[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج١، ص ٤٥

(٢) الكتاب: سيبويه، ج٣، ص٤٧٨

(٣) منهج السالك إلى أوضح المسالك: ابن هشام، ص ٣٨٣

(٤) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٤٤

ومن المسائل التي اعتمد إليها أبو حيان في السماع هي:

مسألة التنازع في العمل:

التنازع اجتمعت العوامل فلا تخلو هذه العوامل حينئذٍ إما أن تطلب المعمول متفقة أو مختلفة، فإن طلبته متفقة كقام، وقعد زيد وخيف وليم زيد، وضربت وأهنت وشتمت زيداً، ففي مثل هذه المسألة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين:

جواز إعمال أيهما شئت واختيار إعمال الثاني، وذلك لأن إعماله هو الأكثر، وإعمال الأول قليل، واحتجوا بالنقل مستشهدين بقوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[1] وذلك لأن "آتوني" فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثاني "وأفرغ" يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما "قطرا" وكل منهما طالب له واحتجوا.

بقول الشاعر[2]:

جفوني ولم أجفُ الأخلاءُ إنني * لَغَيرُ جميلٍ من خليلٍ مهملِ

الشاهد فيه قوله: "جفوني ولم أجف" "الأخلاء" حيث أعمل الثاني وهو لم أجف من لفظ المعمول المتأخر، وهو قوله: "الأخلاء" ولما كان العامل الأول وهو قوله "جفا" يحتاج إلى مرفوع أضمر فيه وهذا الضمير هو واو الجماعة[3].

الثاني: مذهب الكوفيين:

جواز إعمال الأول لسبقه، واحتجوا بالنقل، قول الشاعر:[4]

---

(١) الآية (٩٦) من سورة الكهف

(٢) لم ينسب لقائل، ذكر في شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين، مطبعة دار السعادة، القاهرة، ١٩٧٠م، ص٢٠٠

(٣) المساعد في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق وتقديم: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ج١، ص ٤٥١

(٤) ديوان امرؤ القيس، دار صادر، بيروت، ص١٤٤

فلو أنَّ ما أسْعِى لأدْنَى مَعِيشَــةٍ * كَفَانِيَّ ولَمْ أطْلُبْ قليلُ مِنْ المَالِ[1]

الثالث: مذهب أبي حيان:

وهو يختار إعمال الثاني وتعليله بأن العرب تراعي القرب مع إفساد المعنى لنحو قولهم: "هذا جحر ضب خرب"[2].

وقول الشاعر[3]:

كأن ثُبَيْراً فــي عــرانِيْنِ وبَلــهَ * كَبيرُ أُنَاسٍ فــي بجــادٍ مُزْمَــلِ

فجروا (خرب) و (مزمل) اتباعاً لما قبلهن، ذكر ابن هشام في قولهم: "هذا جحر ضب خرب" فأكثر العرب ترفع خرباً ولا إشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض، ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي "خرب" ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة[4].

وترى الباحثة أن الأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافاً للكوفيين وأن عمل كل منهما مسموع ولكن الراجح أكثر من حيث الشيوع، وكثرة الاستعمال هو إعمال الثاني، لنقل أبي حيان وسيبويه من كلام العرب.

"وإن نزعة أبي حيان هي نزعة البصريين، فإنه لا يعتد بالسماع إلاَّ إذا كان صاروا من قبائل معينة، ولا يعتد بها أيضاً إلاّ إذا كان كثيراً يشتمل على شواهد متعددة تشد أزره، وكما كان أبو حيان يميل إلى البصريين في الأسس التي يبنى على السماع كذلك كان يميل إليهم في نظيره وهو القياس"[5].

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، (د. ت)، (د. ط)، ص٢٠٠

(٢) تذكرة النحاة، أبو حيان، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت، (ط ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، ص ٣٤٦

(٣) ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص ٦٢

(٤) شرح قطر الندى، ص ٢١٥

(٥) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٣٣٣

المبحث الثاني
القيـــــــاس

لغـــــة: هو من قاس، وقست الشيء بغيره، وعلى غيره فانقـــاس، إذا قدرته على مثاله، وقاسه بغيره وعليه، نقيسه قيساً وقياساً واقتاسه قدره علـــى مثاله[١].

واصطلاحاً: هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو ربط الأصل بالفرع بجمع، أو باعتبار الشيء بجامع[٢].

ويعد موضوع القياس من أهم الموضوعات في النحو، وأصوله بل أنه اشتمل لتلك الموضوعات وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية[٣].

والقياس هو عملية منطقية، له في أعمال النحويين نسب عريق يبدأ مع ميلاد النحو، ويساير نشأته وتطوره، أخذ به عبد الله بن إسحق الحضرمي (ت ١١٧هـــ)، فقد كان يقيس ويعلل؛ بل كان أول من مدّ القياس وشرح العلل[٤].

ومما يوضح الصورة الجادة للأقيسة النحوية تلـــك المشـــاحنات التـــي قامت بين علماء النحو والشعراء في العصر الأموي نتيجة لمخالفة الشـــعراء القواعد التي حددها النحاة، ولقد ساعدت عوامل متعددة على اتخـــاذ النحـــاة العرب القياس أساساً يعتمدون عليه في تقعيدهم القواعد، من هـــذه العوامـــل اللحن، ورغبة الموالي في تعلم اللغة العربية، وهذا وغيره جعل القياس المحل الأول في رسم المنهج النحوي عند العرب[٥]. وهذا القياس قد أخذ به الخليـــل والذي عد رافع لواء القياس وكاشف قناعه وهذا القياس المنطقي الذي أخذ به العلماء أنفسهم به كثير من العلوم كالفقه والنحو كان له أثر في تقريع المسائل

---

(١) القاموس المحيط، ج٢، ص ٢٥١، مادة (قاس).

(٢) أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص ١٥٢

(٣) القياس في النحو، منى الياس، دار الفكر، بيروت، (ط١، ١٤٠٥هـــ- ١٩٨٥م)، ص ٥

(٤) طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ٢٦

(٥) الشعر والشعراء: ابن قتيبية، ص ٣٨١

وتحليلها، وضم الأشباه بعضها إلى بعض لتندرج تحت قاعدة واحدة أو تخضع لحكم مطرد[١].

وظل القياس معتمد النحويين حتى أرسى الفارسي[٢] أطنابه، وكان شعاره، "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إلى من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية[٣].

ومضت القرون الأربعة والقياس هو العمود الفقري للنحو واستمر النحو في اعتماد القياس حتى قال أبو البركات الأنباري: "إن إنكار القياس لا يتحقق لأن من أنكر القياس فقد أنكر النحو"[٤].

والقياس أداته العقل وكان له أثر في العلوم الدينية في نشأة العلوم اللسانية هذا في القياس خاصة وأن علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وترجيحهم وتعديلهم، وطرق تحمل اللغة فكانت لهم نصوصهم اللغوية ولهم طبقات الرواة كما لأولئك، ثم احتذوا المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليل فكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع كما بنى الفقهاء واستنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع؛ وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة[٥].

ويكثر القياس كثرة مفرطة لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، وهو يعتمد في أكثر الأمر علي الشائع في الاستعمال علي ألسنة العرب، كما يقوم علي المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة، ويقيس اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة علي الفعل المضارع في العمل، ويترتب علي ذلك أنه يجوز في المعمولات معها في التقديم والتأخير والإظهار ما يجوز في الفعل، ويضع قاعدة عامة

---

(١) العلة النحوية، نشأتها وتطورها: مازن المبارك، دار الفكر، ١٩٧٤م، ص ٧٥

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، تحقيق: د: أحمد محمد قاسم، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ١١٥

(٣) العلة النحوية، ص ٩٦

(٤) العلة النحوية: مازن المبارك، دار الفكر، ١٩٧٤م، ص ٧٤-٧٥

(٥) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص ١٠٣- ١٠٥

للحال أنه دائماً يأتي نكرة، ويترتب على ذلك أن المصدر إذا كان حالاً منع القياس دخول الألف واللام عليه، فلا يقال: "مررت بزيد الضاحك" بالنصب علي الحال، وإنما يقال: "مررت بزيد ضاحكاً" ويقيس عمل "إن" وأخواتها علي محل الفعل المتعدي، غير أن المنصوب معها يتقدم علي المرفوع، دلالة على أنها ليست أصلاً في عمل الرفع والنصب[١].

أنواع القياس:

إن النحاة حين أوردوا استخراج القواعد بحثوا في الأمثلة التي وردت عند العرب عن طريق الرواية والمشافهة، وأنهم لم يجدوا الأمثلة في درجة واحدة، لهذا كانت الأحكام التي وصلوا إليها مختلفة منها المطرد والغالب والكثير والقليل النادر والشاذ[٢] وله أربعة أركان هي:

أصل، وفرع، وحكم وعلة، أما الأصل: فهو المقيس عليه والفرع هو المقيس والحكم: هو ما يسري علي المقيس، والعلة: هي ما رآه النحاة من أسباب واستحق بها المقيس حكم عليه[٣].

ومن أنواع القياس أيضاً:

أولاً: القياس المنطقي: وهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث فهاتان قضيتان مقدمتان إذا سُلمتا تحتم عنها لذاتها العالم حادث[٤].

وهو الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه الأشياء لزم عنها شيء آخر. وأيضاً عرفه بأنه الاستدلال الذي فيه مقدمات لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات[٥].

---

(١) المدارس النحوية: شوقي ضيف، ص ٨٨

(٢) القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، ص ٢١٧

(٣) المرجع نفسه

(٤) التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٢٠٥- ٢٠٦

(٥) أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، (ط٦، ١٩٩٧م)، ص٦٧

ثانياً: القياس الأصولي "الفقهي" بأنه مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر[١].

وهو حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما[٢].

ثالثاً: القياس اللغوي: وهو أنواع، القياس النحوي، والصرفي والدلالي.

والذي عليه تركيز الباحثة هو القياس النحوي الذي يعرفه ابن الأنباري: بأنه هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.

وأيضاً أنه حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع[٣].

موقف البصريين والكوفيين من القياس:

كان القياس علي السماع أصلاً من أصول النحو منذ وضع النحو على يد أبي الأسود الدؤلي ولقد مر القياس بالمراحل التي مر بها غيره من أصول النحو وفروعه، فلم ينشأ كاملاً ناضجاً دفعة واحدة وإنما نشأ القياس بسيطاً شاذاً ثم تطور مع الترحال ومر بمراحل النحو[٤].

وعملت التجربة والملاحظة عملها حتى وصل إلى ما نعرفه من قواعد وأحكام تخلص القياس في كتب الأصول قال ابن سلام الجمحي "وكان لأهل البصرة في العربية قدمهم، وفي النحو وبلغات العرب والغريب عناية" وكان أول من استن العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي وكذلك أشار الزبيدي إلى تلاميذ أبي الأسود ومكانة القياس في جهودهم قائلاً: "وأمثل ما أصّلوه من ذلك التالون لهم والآخذون عنهم فكان لكل واحد منهم الفضل بحسب ما بسط من القول ومدّ من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل من العلل[٥].

---

(١) التعريفات، ص ٢٠٦

(٢) اللمع في أصول الفقه، أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م)، ص ٩٦

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، ١٩٥٧م، ص ٩٣

(٤) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، تحقيق: أبو قهر محمود محمد شاكر، دار المعاني، جدة، (د. ت)، (د. ط)، ص٩

(٥) طبقات اللغويين والنحويين: الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، (د. ت)، ص ١٣

أما "الخليل[١] بن أحمد" فقد كان له عقل قد ابتكر به كثير من العلوم ونظم أقيسة النحو والصرف، وقال عنه أبو سعيد السيرافي: "وأما الخليل بن أحمد فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس[٢].

ولارتباط القياس بالسماع دخل كبير في اختلاف الآراء النحوية بين المدرستين البصرية والكوفية، ومن أهم الفروق بين موقف البصريين والكوفيين في القياس:

أولاً: اعتماد البصريين علي العقل أكثر من اعتمادهم علي النقل، فقد وصف البصريون بأنهم أهل قياس وعقل وبينما وصف الكوفيون بأنهم علاّمون بأشعار العرب مطالعون عليها[٣].

ثانياً: البصريون لا يلتفتون إلى كل مسموع بل يختارون منه ما يتفق مع أصولهم ثم يهملون الباقي بحجة الندرة والقلة والضرورة والشذوذ وما إلى ذلك، والكوفيون يحترمون كل مسموع من العرب بل أنهم سمعوا لفظاً من كلام نادر جعلوه باباً فأخضعوا أصولهم لكل مسموع، وأنهم إذا سمعوا سبباً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه[٤].

ثالثاً: البصريون يعتقدون أن اللغة منطقية لا تحيد عن الحكمة في قوانينها بخلاف الكوفيين الذين يرون أن اللغة لها منطق خاص.

رابعاً: البصريون يكثرون في التأويل والتقدير في النحو بخلاف الكوفيين لا يلجأون إلى ذلك إلا قليلاً لاعتماد الكوفيين علي منهج النقل أكثر من اعتمادهم علي العقل والقياس.

---

(١) هو أحمد بن عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن البصري الفراهيدي النحوي، (١٠٠- ١٧٠هـ) (٧١٨-٧٨٦م)، له مصنفات منها: العين والجمل وهو أول من اخترع العروض، (إشارة التعيين، ص ١١٤).

(٢) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام، ص ١١

(٣) نزهة الألباء: ابن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الأردن، الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ٤٦

(٤) الاقتراح في علم النحو: السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، (ط ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م)، ص ٨٤

خامساً: تجرأ البصريون علي تخطي العرب في لغتهم قال أبو علي الفارسي: "إنما دخل هذا اللحن في كلامهم، يعني العرب لأنهم ليست لهم أصول يرجعون إليها"(١).

القياس في اللغة العربية:

ظهر القياس والتعليل في النحو عند رجال الطبقة الثانية وأول من اهتم به عبد الله الحضرمي، وكان مرشدهم في هذا حتى جعلوا النحو علماً له قواعده وأصوله ومسائله المتشعبة ثم دوّنوه في كتب كثيرة(٢).

وكان القياس أصلاً من أصول النحو منذ وضع النحو على يد أبي الأسود الدؤلي، ولقد مرّ القياس بالمراحل التي مرّ بها غيره من أصول النحو وفروعه، فلم ينشأ كاملاً ناضجاً دفعة واحدة وإنما نشأ القياس بسيطاً شاذاً ثم تطور مع الزمن ومرّ بمراحل النحو(٣).

والقياس أيضاً عند أبي حيان لا يستعمل إلا إذا كان هناك أدلة كثيرة، وشواهد عديدة يمكن أن تكون أساساً للقياس التي يبنى عليه القواعد، وتصحح به المسائل والأمثلة التي توضح اتجاه أبي حيان من القياس منها:

وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر سمع، دينـاركم مختلفة أي "دنانيركم" "وعيناه حسنة"؛ فعند البصريين هذه الأمثلة مسموعة لا يقاس عليها(٤).

---

(١) همع الهوامع: السيوطي، ج١، ص ٥٤

(٢) القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، ص ٢١٧

(٣) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق أبو قهر محمود محمد شاكر، دار المعاني، جدة، (د. ت)، (د. ط)، ص٩

(٤) ينظر المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٣٣٤

المبحث الثالث

الإجمـــــــاع

معنى الإجماع:

لغة: مصدر يستعمل بمعانٍ، أشهرها: العزم المصمم على الأمر[١].

تقول: أعرفت الشيء عليه وأجمعته[٢].

قال ابن منظور:

الإجماع: الإحكام والعزيمة علي الشيء، تقـول: أجمعـت الخـروج وأجمعت على الخروج.

والإجماع: إحكام النية والعزيمة، أجمعت الرأي وأزمعتـه وعزمـت عليه، وأجمع أمره أي جعله جميعاً بعد ما كان متفرقاً[٣].

أما الإجماع في اللغة فيأتي بعد النقل أو السماع وشأنه شـأن الفقـه؛ يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص[٤].

إجماع النحاة:

المراد بهذا الضرب من الإجماع هو إجماع نحـاة البلـدين البصـرة والكوفة.

ولعل النظر إلى إجماعهم باعتبار أنهم الأسبق إلى تعقيد النحو وبنـاءً على هذا ذهب "ابن جني" إلى أن الإجماع يكون حجة لازمة الأخذ بها "إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس علي المنصوص؛ لأنه لم يرد في قرآن ولا في سنّة. أنهم لا يجتمعون علي الخطأ... وإنما هو علم منتزع من استقراء هـذه اللغة، فكل من فرق له من علة صحيحة، وطريق نهجه كان خليل نفسه، وأبا

---

(١) تاج العروس: محيى الدين السيد، مرتضى الحسين الواسطي، الزبيدي، دار الفكر، بيـروت، ج٢، ص ٣٠٨ ، مادة (جمع)

(٢) فيض نشر الانشراح من روض الاقتراح: للإمام ابن عبد الله محمد بن الطيب الفأس، شـرح أ. د محمود يوسف فجالة، دبي (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، ط١، ج٢، ص ٦٩٩

(٣) لسان العرب: ابن منظور، مادة (جمع)، ج٢، ص ٣٥٨

(٤) الخصائص: ابن جني، ج١، ص ١٨٩- ١٩٠

عمرو فكره، إلا أننا مع ذلك لا نسمع له بالإقدام علي مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان".

أما السيوطي: "فقد ذكر في الاقتراح عدة أمثلة أثار بها إلى خروج بعض النحاة على الإجماع، منها: أن النحاة على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وخالف أبو العباس المبرد هذا الإجماع فمنع ذلك.

وقال السيوطي أيضاً: في الاقتراح نقلا عن ابن جني: ما يحتج به عليه "يعني على المبرد" أن يقال هذا أجازه سيبويه، وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً، فإذا كان ذلك مذهباً للبلدين، وجب أن تنفر عن خلافه"[١] وهذا القول بخلاف ما ذهب إليه ابن الأنباري في الإنصاف "وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين وزعم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر كان[٢].

وقال ابن مالك[٣] في التسهيل: ولا يتقدم خبر (دام) اتفاقاً ولا خبر ليس على الأصح وجاء قوله هذا نظماً في الألفية[٤].

وعلق ابن عقيل على ذلك في شرح "الألفية" فقال: اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج، وأكثر المتأخرين ومن المصنف إلى المنع، وذهب أبو علي وابن البرهان إلى الجواز، فتقول: "قائماً ليس زيد" واختلف النقل عن سيبويه فنسب إليه الجواز وقوم المنع[٥].

---

(١) الاقتراح: السيوطي، ص٣٥

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م، ج١، ص٩٥

(٣) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي، نزيل إشبيليه، إمام العربية. (بغية الوعاة، ج١، ص١٣٠).

(٤) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ٥٤

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص ١٦٤

موقف أبي حيان في الإجماع:

نجد أن أبا حيان أوضح الخلاف الحادث في مسألة خبر ليس. حيث قال: "وأما تقديم خبر ليس عليها" فذهب الكوفيون والمبرد، والزجاج، والجرجاني، والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز، وذهب البصريون، والفراء وأبو على في المشهور والزمخشري والشلوبين إلى جواز ذلك واختاره ابن عصفور، واختلف النقل في ذلك عن سيبويه، فنسب الجواز والمنع إليه(١).

ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها وإنما ورد من لسانهم، ظاهرة تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(٢). وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليه، وتقديره: أن "يوم يأتيهم" معمول الخبر الذي هو مصروفاً وقد تقدم على ليس، قال: "ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل(٣).

ويبدو القياس جلياً من هذه المسألة، حيث حملت "ليس" على "كان" وأجريت مجراها، والنحو كما يقولون قياس يتبع، لذا كان القياس في هذه المسألة صحيحاً، لأنه لم يصطدم برأي مسموع ولا بقاعدة نحوية، حتى لا يكون مخالفاً لما تواضع عليه النحاة، وهذا هو القياس الصحيح، لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً أو ينتهك حرمة شرع(٤).

إجماع العرب:

يعد إجماع العرب حجة قوية، تمكن من إجراء كثير من القواعد عليها، إذا أمكن الوقوف على ذلك.

---

(١) ينظر الاقتراح: السيوطي، ص ٢٧٦

(٢) الآية (٨) من سورة هود

(٣) شرح ابن عقيل، ج١، ص ١٦٤

(٤) الاقتراح: السيوطي، ص ٣٦

و "من صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه"[١].

ومما يساق في هذا الأمر أن ابن مالك قد جوّز نصب خبر (مـــا) وإن توسط بينها وبين اسمها[٢].

واحتج بقول الشاعر[٣]:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتهمْ

إذ هُمْ قُريشْ وإذْ ما مثلهم بشرُ

الشاهد في هذا البيت: "ما مثلهم بشرُ" حيث توسط خبر (ما) الحجازية لكن هذه القاعدة التي أجريت على هذا البيت لم تطرد، ويعلل السيوطي لكون الفرزدق له أضداد يمنعون ذلك، إذ يقول: "ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله[٤].

وبناء على هذا فإن إجماع العرب يعتبر حجة وهو ما تواضع النـــاس على تسميته بالإجماع السكوتي.

---

(١) الاقتراح، السيوطي، ص ٣٦، تحقيق محمد بركات، دار الكتاب العربي، القـــاهرة، (١٣٨٧هـــــ- ١٩٦٧م)، ص ٣٦

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص ٥٦- ٥٧

(٣) ديوان الفرزدق، ضبط حواشيه إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتـــب، (ط- ١٩٨٣م- ١٩٩٥م)، ص ١٨٥

(٤) الاقتراح، السيوطي، ص ٣٦

الفصل الثاني

موقفه من البصريين والكوفيين

❖ المبحث الأول: موقفه من البصريين

❖ المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين

❖ المبحث الثالث: موقفه من المدرستين في بعض المسائل

المبحث الأول

موقفه من البصريين

نجد أن أبا حيان كثير الموافقة لسيبويه وأيضاً نجده كذلك كثير الموافقة للبصريين، وإن كان سيبويه بصرياً، بل زعيماً لمدرسة البصرة، وكل آراء البصريين من معينه أخذت بيد أنه كان له آراء خاصة اشتهر بها، ونسبت إليه، وأن أبا حيان كان معجباً بآراء سيبويه مدافعاً عنها. والبصريون إذا أصدروا رأياً، أو بحثوا قاعدة أو قرروا حكماً، كانوا متأثرين بكتاب سيبويه وآرائه؛ لأنه الكتاب الذي على نهجه تكوّن المذهب البصري فالفصل إذاً بين سيبويه والبصريين فصل لا يقرّه المنطق ولا يرتضيه الواقع، فهم كل لا يتجزأ وإنما عرضت لأبي حيان مع سيبويه دون البصريين؛ لإعجاب أبي حيان به، وبآرائه؛ لأن لسيبويه أفكاراً اشتهر بها، ومسائل نسبت إليه.

وهذا لا يمنع من تأثر أبي حيان بالبصريين في متابعته لهم في كثير من المسائل النحوية التي لا نستطيع حصرها، أو تعدادها في هذا المجال الضيق، وإنما نكتفي ببعض منها لتكون دليلاً على ما أقول[1].

الفعل المضارع المتصل بـــ (لا) الصالح قبلها (كي):

"يجوز في المنفي بـــ (لا)، الصالح قبلها (كي)، (الرفع والجزم سماعاً عن العرب: قال ابنه: تقول العرب: "ربطت الفرس لا تنفلت، وأوثقت العبد لا يفر" حكى الفراء: أن العرب ترفع هذا أو تجزمه.

قال: وإنما جزم؛ لأن تأويله، إن لم أربطه، فجزم على التأويل قال أبو حيان: "وما أدّعياه ولم يحكياه فيه خلافٌ خالفا فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين"[2].

ودفاع أبو حيان عن البصريين وسيبويه فهو دفاع عن وجه الحق في نظره عن الأدلة التي اتضحت في هذه الأقوال، فإذا ما ظهر له أن البصريين

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٣١٢.

(٢) توضيح المقاصد، للمرادي والمسالك، ج٢، ص ١٦.

قد أعوزهم الدليل القوي ترك قولهم وهجر الدفاع عنهم؛ لأن من شيمته أن يدافع عن الحق وإذا كان البصريون في رأيه هم أكثر النحاة تمسكاً بالحق ودفاعاً عن أدلة النحو ومقاييسه وأصوله. فإن أبا حيان جرى على نهجهم وسار على سنتهم من أجل هذا الغرض، ولكن أكان البصريون دائماً أهل حق وأهل الدليل؟ الواقع أن لكل جماعة أخطاءها، ولكل مدرسة هفواتها فقد خانهم الدليل في بعض المسائل النحوية، وهنا نر أبا حيان مع أنه البصري الطابع، يترك رأيهم في هذه المسائل؛ لأن الحق ليس في جانبهم"[١].

وعلى الرغم من ذلك نجده يخالف البصريين في بعض المسائل منها:

المسألة الأولى:

قال في الهمع: "قال أبو حيان: من الجارة لابتداء الغاية مطلقاً، أي زماناً ومكاناً نحو: ﴿ مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [٢] و ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٣].

وخصها البصريون والأخفش والمبرد بالمكان وأنكروا ورودها للزمان قال ابن مالك: وغير مذهبهم هو الصحيح؛ لصحة السماع بذلك. قال أبو حيان: لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً وتأويل ما كثر ليس بجيد[٤].

المسألة الثانية: إذن الناصبة:

قال في الهمع: "والفاء إذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر[٥] وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجز أحدٌ منهم الرفع بعدها.

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٣١٣.

(٢) الآية (١) من سورة الإسراء.

(٣) الآية (١٠٨) من سورة التوبة.

(٤) همع الهوامع، السيوطي، ج٢، ص ٣٤.

(٥) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء أبو سليمان، من أئمة اللغة وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء وأول من هذب النحو ورتبه وهو من أهل البصرة. الأعلام: الزركلي، ج٥، ص١٠٦.

وترى الباحثة أن أبا حيان في ظاهر كلامه يميل إلى البصريين حيث قال: "ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، إلا أن هذه العبارة تحوي في طياتها أن ما حكاه عيسى بن عمر لا يدل على أن هذه الحكاية تصلح لأن تعقد عليها القواعد وتبنى عليها المسائل، وهنا نرى أبا حيان كأنه لم يقتنع بما ذكر، فوضع الحق في نصابه حينما قال: إلا أنه لغة نادرة جداً ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ"(١).

المسألة الثالثة: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

البصريون يرون أن العطف على الضمير لا بد له من الخافض على جهة الوجوب والإلزام مثل قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ (٢).

قال أبو حيان: الذي يختار جوازه؛ لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً قال: ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل فأبو حيان عنده يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف لكثرة وقوعه في كلام العرب، وتراه يركز على اتباع الدليل(٣).

المسائل التي وافق أبو حيان فيها البصريين في كتاب ارتشاف الضرب كثيرة منها على سبيل المثال في جملة:

"**القائم أنت**": جعلوا القائم خبراً مقدماً وأنت مبتدأً مؤخراً وممكن أن تكون "أنت قاعداً بقائم" والخلاف في التثنية والجمع والكوفيون لا يجيزون ألا أقائمان أنتما، وأقائمون أنتم؟ وإذا عطفت على هذا الوصف بـــ (بل) انفصل الضمير فتقول: أقائم الزبيدان بل قاعدان.

"قال ابن مالك في جملة قائم أبواه زيد، حيث قال: قائم مبتدأ وأبواه مرفوع به وزيد خبر قائم، وهذا المرفوع بالوصف"(٤).

---

(١) همع الهوامع: السيوطي، ج٢، ص٧.

(٢) الآية (١١) من سورة فصلت.

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٣١٥.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٥.

المسألة الثانية: في جملة عسى أن يقوم زيد:

قال أبو حيان: من باب الإعمال على رأي البصريين ولكن حذف أن من خبرها لا يكون إلا في الضرورة، وإذا اتصل بـــ (عسى) ضمير رفع فالمشهور أن يكون بصورة المرفوع[١].

المسألة الثالثة: في (لا رجل) أن الحركة حركة بناء:

قال أبو حيان: أن (لا) عاملة في الاسم وإن كان مبنياً فهو في موضع نصب، وفي جملة و "لا زيد مثله وهذا ونحوه" عند البصريين مؤول بالنكرة باعتبار وجهين:

أحدها: أنه نفي لكل من تسمى بهذا الاسم فصار فيه عموم.

ثانيها: أن يكون على حذف مضـــاف، وذلك المضـــاف نكرة تقديره، و "لا مثل هيثم" وكذلك في باقي الأسماء[٢].

---

(١)ارتشاف الضرب، ص ١٢٠-١٢٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٤- ١٧١.

المبحث الثاني
موقفه من الكوفيين

نجده يقف في صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيراً في آرائهم وليس معنى ذلك أنه رفض جميع آراء الكوفيين، فقد كان يختار من حين إلى حين بعض آرائهم، من ذلك ما ذهبوا إليه، وتابعهم فيه ابن جني، من أن عامل الرفع في المبتدأ الخبر وعامل الرفع في الخبر المبتدأ فهما مترافعان، وكذلك ما ذهبوا إليه عن الأخفش من أن الفعل الماضي يقع حالاً بدون "قد" وبدون تقدير لها كما جاء في الذكر الحكيم: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[1] وجعله تفسيره للقرآن الكريم في كتابه "المحيط" يتعقب الزمخشري كثيراً، من ذلك قراءة الآية: ﴿ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [2] بتنوين (كلا) على أنها مصدر من الكل بمعنى الإعياء والثقل أي "حملوا كلا" وجوّز الزمخشري أن تكون (كلا) في القراءة هي نفسها حرف الردع ونوّن كما نونت (سلا سلا) في آية ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾[3]، ورد أبو حيان قائلاً: إن ذلك إنما صح في (سلا سلا) لأنه اسم أصله التنوين فرجع به إلى أصله للتناسب[4].

ولكن على الرغم من أن أبا حيان بصري المذهب فإننا نجده يوافق الكوفيين في بعض المسائل على سبيل المثال:

أولاً: استغناء الموصول عن الصلة: حيث قالوا: أن الموصول قد يجوز أن يتبع باسم معرفة فيستغنى بذلك عن الصلة وأن مثلك قد يكون

---

(١) الآية (٩٠) من سورة النساء.

(٢) الآية (٨٢) من سورة مريم.

(٣) الآية (٤) من سورة الإنسان.

(٤) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص ٣٢٢-٣٢٣

الصلة، وأجازوا: ضربت الذي أخاك، وضربت الذي مثلك خلافاً البصريين[١].

المسألة الثانية: المحلّى بأل:

عند الكوفيين إذا وقع خبراً لحاضر حكمه حكم النكرة في عود الضمير عليه غائباً، ومطابقاً للضمير تقول: أنا الرجل يأمر بالمعروف، وأنت الرجل تأمر بالمعروف ويجوز آمر وتأمر، وإذا كان ضميران في هذه المسائل جاز لك أن تخالف بين الضميرين فتجعل أحدهما غائباً والآخر مطابقاً للضمير، فإن فصلت بين الجملتين جاز باتفاق نحو: "أنا الذي قام في الدار" وضربت زيداً، وأنا الذي قمت في الدار وضربت زيداً[٢].

وفي الهمع: أجاز الكوفيون نيابتها عن الضمير مثل: "مررت برجل حسن الوجه"[٣].

المسألة الثالثة: جواز في المنون أن يكون السابق المفعول والمتأخر الفاعل، نحو: "يعجبني ضرب في الدار زيداً بكر":

وإنه إذا نون، وذكر بعده الفاعل أو المفعول فيسلبه أن يفصل بينها وبينه فيقال: "يعجبني أمر زيد"، وأنه إذا وقع الاسم بعد المصدر المنون المحجوز اختير أن يكون ذلك في المدح أو الذم نحو: "عجبت من قراءة من كل حال القرآن أي يقرأ القرآن، وإلى إجازة خفض الاسم بعد المصدر المنون فتقول: يعجبني ضرب زيد، التقدير ضربٌ ضربُ زيد وأيضاً في المعرف باللام: أنه لا يجوز إعماله، وما ظهر بعده من معمول فهو العامل يفسره المصدر كما في المنون حتى أنهم أجازوا خفض الاسم بعده على تقدير مصدر محذوف مثل: يعجبني الإكرام عندك سعد بنيه أي "أكرم سعد بنيه"[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٥٢٣-٥٢٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٣٨.

(٣) الهمع، ج١، ص ٢٧٦.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٧٦.

ومن المسائل التي خالف أبو حيان فيها الكوفيين "القول في الضمير العائد على الموصول".

عند أبي حيان لا يجوز حذف الضمير الذي في صلة أل.

أما الكوفيون: يجيزون حذف الضمير مثل: جاءني الذي فاضل، أي هو فاضل، واتفقوا على جواز حذفه أي سواء كان في الكلام طول أم لم يكن فيجوز: يعجبني أيهم قائم أي هو قائم[١].

ثانياً: في جملة أظن آكلاً زيدٌ طعامك:

أجازها أبو حيان ومنعها الكوفيون، وإن لم تتصدر على الاسمين نحو: متى ظننت زيداً منطلقاً فلم يذكر أبو حيان الإعمال والكوفيون الإلغاء على قلة تفصيل في ذلك وهو إما أن يكون (متى) معمولة للخبر فيجوز الإلغاء والأعمال أو معموله لظننت فلا يجوز إلا الإعمال[٢].

ثالثاً:

ذهب أبو حيان أن أداة الشرط لها صدر الكلام لذلك لا يجيزون تقديم معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها وإنما تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر ونحوه وأنه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولكن الكوفيون جوزوا ذلك والبصريون جوزوا ذلك بشرط إن كان فعل الشرط ماضياً مثل: أقوم إن قمت[٣].

---

(١) ارتشاف الضرف، ج١، ص ٥٣٢.

(٢) المرجع نفسه، ج٣، ص ٦٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٥٨.

المبحث الثالث

موقف أبي حيان من المدرستين في بعض المسائل النحوية

أولاً: وجوب تقديم الخبر:

ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد أو الجملة.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة.

وحجة البصريين حيث قالوا: إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم فقولهم في المثل: "في بيته يؤتي الحكمُ" فقد تقدم الضمير على الظاهر؛ لأن التقدير فيها "الحكم يؤتي في بيته"، وإذا قلت: القتال زيداً حين تأتي" فنصبت زيداً بتأتي لم يجز؛ لأنه لا يجوز أن تقدم تأتي على حين، فتقول: "القتال حين" فلو كان تقديم الفعل لامتنع معموله على المبتدأ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حين يقع العامل.

واحتج الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً أو جملة لأنه يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره لو قلت: "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره[١].

وذهب ابن يعيش إلى جواز تقديم خبر المبتدأ مفرداً أو جملة المفرد مثل: "قام زيد" والجملة: أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو، فأبوه مبتدأ وقائم خبر والجملة في موضع الخبر عن زيد[٢] على رأي البصريين.

أما أبو حيان فذهب إلى وجوب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام نحو: أين زيد، أو مضافاً إليها نحو: صبح أيِّ يوم السفر؟ [٣].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج١، ص ٤٩- ٥٠.

(٢) شرح المفصل، ج١، ص ٩٢.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٣.

ثانياً: الإخبار عن ليس:

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها.

واحتج الكوفيون حيث قالوا لا يجوز تقديم خبر ليس عليها لأن ليس فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف.

واحتج البصريون حيث قالوا: "جواز تقديم خبرها والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (١).

قدّم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله: "يوم يأتيهم" يتعلق بمصروف، وقد قدّمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع الفعل(٢).

وألحق الحجازيون بـ "ليس" ما النافية بشرط تأخر الخبر وبقاء نفيه وفقد "إن" وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر وإنْ المشار إليها زائدة كافة لا نافية(٣).

وفي لغة بني تميم إهمال ليس مع إلا حملاً على "ما" كقولهم: "ليس الطيب إلا المسك" بالرفع على إهمالها ولا ضمير فيها(٤).

وتلاحظ الباحثة أن أبا حيان في الإخبار عن ليس اعتمد على آراء النحاة فقط ولم يكن له أي رأي أو جهد.

ثالثاً: اللام الداخلة على المبتدأ في مثال: "إن لزيداً قائم":

ذهب الكوفيون إلى أن اللام، جواب قسم مقدر، وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء.

---

(١) الآية (٨) من سورة هود.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج١، ص ١٠٣-١٠٤.

(٣) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ٥٦.

(٤) همع الهوامع، ج١، ص ١١٥.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن هذه اللام جواب قسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب، وذلك قولهم: "لطعامك زيدٌ آكل" فلو كانت اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها لام الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب بظننت أوجبت له الرفع وأزالت عنه عمل ظننت، تقول: "ظننت زيداً قائماً" فإذا أدخلت على زيد اللام قلت: "ظننت لزيد قائم"، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً، فدل على أنها لام الابتداء[1].

ونجد أبا حيان اعتمد على آراء البصريين في هذه المسألة.

ودخول اللام للتأكيد وهي لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة "على الخبر" متعلق بـ "دخلت" أي دخلت اللام مع إن المكسورة على الخبر أي على خبرها نحو: "إن زيداً لقائم" أو دخلت على الاسم أي: على اسمها إذا فصل بينه أي بين الاسم وبينها أي بين "إن" نحو: "إنّ في الدار لزيداً" وخص دخول اللام بهذه الصورة لأن فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء[2].

وذهب أبو حيان أيضاً إلى أنه يجوز دخول اللام على تأخر في اسم "إن" في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا ﴾[3]، ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ﴾[4]، وسواء كان الظرف والمجرور السابق خبراً أو معمولاً للخبر نحو: إن ربك لزيداً واثقٌ وإن غداً لزيداً راحل، والمعمول يجوز دخول اللام عليه بشروط منها: أن يكون مقدماً على الخبر، وأن يكون بعد الاسم فلو قلت: "إن زيداً لآكل

---

(١) الإنصاف، ج١، ص ٢٤٤.

(٢) الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، (ت ٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي، ص ٣٤٤.

(٣) الآية (١١٣) من سورة الأعراف.

(٤) الآية (١٢) من سورة الليل.

طعامك" وإن لزيد راحل لم يجز، وأن لا يكون المعمول حالاً، فلا يقال: إنّ زيداً لمسرعاً منطلق لم يسمع[١].

رابعاً: كـــي:

ذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر وذهب الكوفيون إلى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض.

أما البصريون فاحتجوا بقولهم: "على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو "ما" الاستفهامية كدخول "اللام" عليها وغيرها من حروف الجر عليها والدليل على أنها في موضع جر أن الألف في "ما" الاستفهامية لا يحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرف الجار.

وأما الكوفيون فاحتجوا بقولهم أن "كي" لا يجوز أن تكون حرف خفض لأن "كي" من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها مثل: "جئتك لكي تفعل" هذا لأن اللام على الأصل حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف خفض[٢].

واعتمد أبو حيان في "كي" على آراء البصريين على أنها حرف جر[٣].

وذهب المرادي إلى أن (كي) لها ثلاثة أقسام: الأول: أن تكون حرف جر، بمعنى لا التعليل، ولا تجر إلا أحد ثلاثة أشياء، أولها (ما) الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء "كيمه"؟ بمعنى لمه، والهاء للسكت، وثانيها: "أن" المصدرية ظاهرة أو مقدرة فالظاهرة كقول الشاعر[٤]:

فقالت: أكل الناسِ أصبحت مانحاً * لِسَانَكَ، كَيْمَا أَن تقرَّ وتَخْدَعَا

---

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، (ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، ص ٨٣.

(٢) الإنصاف، ج٢، ص ٣٣٢.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٤٦.

(٤) ديوان جميل شعر الحب العذري، جمع وتحقيق وشرح د. حسين نصار، مكتبة مصر، ص ١٢٦.

والشاهد فيه ظهور "أن" المصدرية بعد كي وذلك أن تقر دليل على أمرين فالأول: أن كي على التعليل وليست حرفاً مصدرياً والثاني أن (كي) التعليلية تقدر بعدها "أن" إذا لم تكن موجودة[١].

وذهب الصبان[٢] إلى أن "كيمه" أصلها "كيما" فحذفت ألف (ما) وجوباً لدخول حرف الجر عليها وجيء بها السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة، ومع سائر حروف الجر الداخلة على (ما) الاستفهامية وقوله: "ما" المصدرية مع صلتها كان الأوْلى أن يقول: المصدر المنسبك من صلة (ما) وكذا يقال فيما بعده، يدل على ذلك قوله بعد في تأويل المصدر المجرور بها وأن مجموع الحرف وصلته مجرور محلاً بالحرف أي للضُر والنفع[٣].

خامساً: "حتى":

ذهب البصريون إلى أنها حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير أن والاسم بعدها مجرور بها.

وذهب الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة[٤].

وأنها تجر الأسماء على معنى إلى، وهي غير أصلية في الجر لعدم اختصاصها بالمفرد وجرها للأسماء، تشبيه لها بإلى من حيث كون كل منهما يدل على انتهاء الغاية ويصح تعلقه بالأفعال[٥].

وتكون لانتهاء الغاية، فإن لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها فالفعل غير متوجه عليه، نحو: "سرت حتى الليل"، فالسير غير واقع في الليل، وإن كان جزءاً منه، واقترنت بالكلام قرينة دالة على أنه داخل في المعنى مع ما قبله أو خارج عنه بحسب تلك القرينة نحو: "صمت الأيام حتى يوم الفطر". وإن لم

---

(١) الجنى الداني من حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م، ص ٢٦١– ٢٦٢.

(٢) الصبان هو محمد بن علي الصبان الشافعي. معجم المؤلفين، ج٣، ص٥١٦.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني، ج٢، ص ٣٠٣.

(٤) الإنصاف، ج٢، ص ٣٤٨.

(٥) اللمع في العربية، ابن جني، ج١، ص ١٦٢.

يقترن به قرينة، كان ما بعدها داخلاً في المعنى مع ما قبلها نحو: "صمت الأيام حتى يوم الخميس"[١].

واختار أبو حيان إلى أنها تكون للانتهاء مطلقاً[٢].

سادساً: إضافة أسماء الزمان إلى الجمل:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بقولهم: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيراً قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾[٣]، واليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت، وهما بمعنى واحد، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز لأن الإضافة إنما أراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه التعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه في التعريف، إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً[٤].

ومن اللازم للإضافة: ما لا يضاف إلا إلى الجملة وهو "حيث، إذ، وأما" فتضاف إلى الجملة الاسمية نحو: "اجلس حيث زيد جالس"، وإلى الجملة الفعلية نحو: "اجلس حيث جلس زيد" وشذ إضافتها إلى مفرد مثل قول الشاعر[٥]:

أما تَرى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعاً * نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهَابِ لامِعَا

---

(١) المقرب، ابن عصفور، ج١، ص ١٩٨.

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ج٢، ص ٤٤٩.

(٣) الآية (٩٥) من سورة الواقعة.

(٤) الإنصاف، ج١، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٥) لم ينسب لقائل، وقد ذكر في التوضيح والتكميل، ج٢، ص ١٥، وخزانة الأدب، ج٣، ص ٣، وشرح المفصل، ج٤، ص ٩٠.

والشاهد في هذا البيت: إضافة حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهور النحاة.

وأما "إذ" فتضاف إلى الجملة الاسمية نحو: "جئتك إذ زيد قائم" والفعلية نحو: "جئتك إذ قام زيد".

وأما "إذا" فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو: "آتيك إذا قام زيد"، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية، فلا تقول: "آتيك إذا زيد قائم"(١).

وذهب أبو حيان إلى أن شرط أسماء الزمان أن تكون مبهمة وتشمل ما لا يختص بوجه ما كـ "حيث" "كما ذكر"، وما يختص بوجه دون وجه كغداة، فلو تخصص بتعريف "كَسَحر" من يوم بعينه، أو كان محدوداً بالتثنية كيومين لم يجز إضافته، والأصل في إضافة اسم الزمان إلى الجمل هو "إذ" و "إذا" في ساواهما في الإبهام أو قاربهما جازت إضافته ولو كان لازماً إضافته لم يقف حتى يكف بما نحو قبل ما وبعد ما(٢).

سابعاً: القول في جواب القسم:

ذهب الكوفيون إلى قولهم في القسم "أيمن الله" جمع يمين، وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين، وأنه اسم مفرد مشتق من اليُمْن.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن "أيمن" جمع يمين أنه على وزن أفعُل وهو وزن يختص به الجمع ولا يكون في المفرد، يدل عليه أن التقدير في قولهم: "أيمن الله" أي: عليّ أيمن الله، أي: أيمان الله عليّ فيما أُقسم به، وهم يقولون جمع يمين "أيمن" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين، ويدل عليه أنهم قالوا: في أيمن الله "مُ الله" ولو كان جمعاً لما جاز

---

(١) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٥- ١٦.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٢٠.

حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً إذ لا نظير له في كلامهم فدل على أنه ليس بجمع، فوجب أن يكون مفرداً[١].

"وذهب الجزولي إلى أن جواب القسم في الإيجاب بأن مخففة ومثقلة، وباللام. ومواقع اللام ثلاثة: المبتدأ والفعل المضارع مقروناً بنوني التوكيد على "رأي" ويجوز تعاقبهما على "رأي"، والفعل الماضي بشرط توسط "قد" بينهما ظاهرة أو مقدرة، وربما حذفت اللام مع "قد" إذا طال الكلام، وفي الشرط غير طولٍ يجاب في النفي بما وأن في معناها وبلا، ويجوز حذف "لا" لفظاً وربما حذفت الجملة القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جواباً دالاً عليها، وربما أنزل الظرف المذكور أو حرف تصديق منزلة القسم المحذوف من الجواب توطئة للجواب"[٢].

وذهب العكبري إلى أن جواب القسم إن كان إيجاباً لزمته اللام والنون في المستقبل، كقولك: والله لأذهبن، وإنما لزمها لدلالتها على التوكيد وحاجة القسم إليه، وربما جاء في الشعر حذف اللام، وقد يكون الجواب مبتدأ وخبراً، كقولك: والله لزيد منطلق، ووالله إنّ زيداً لمنطلق. وإن كان الجواب ماضياً قلت: والله لقد قام زيد، فتؤكد باللام. وإن كان الجواب نفياً قلت: والله ما قام ووالله لا يقوم، ويجوز حذف (لا) في المستقبل لأمن اللبس بالإثبات؛ لأنه في الإثبات تلزمه النون، وإذا قلت: لزيد منطلق غير يمين في اللفظ فليست لام القسم بل لام الابتداء[٣].

وذهب ابن مالك على أن جملة الجواب إن كانت اسمية مثبتة لزمها اللام. أو "إنّ" نحو: "والله لزيد ذ" و "لعمرك أنه بعيد من أذى"، وإن جملة الجواب وإن صدرت بفعل مضارع مثبت مستقبل صحب اللام وإحدى نوني

---

(١) الإنصاف، ج١، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ١٣٩- ١٤٠.

(٣) اللباب، العكبري، ج١، ص ٣٧٨- ٣٧٩.

التوكيد، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾[1] على أن اللام تنفرد مع ما قرن بحرف التنفيس كقول الشاعر[2]:

فَوَ رَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الذي أَسْلَفَه * المَـــرْءُ سَـــيِّئاً أو جَمِـــيلاَ[3]

وذهب أبو حيان في كتابه النكتب في جملة جواب القسم قوله في القسم جملة إنشائية مثل: أقسمت بالله ليقومن زيدٌ، فأقسمت جملة إنشائية وليقـــومن جملة خبرية.

ويؤكد جملة خبرية الأصل: قام زيد أو يقوم زيد، ثم جئت بالقسم تأكيداً لذلك الإضمار، وتثبيتاً ثم لما كانت كل من جملة القسم والمقسم عليه مســـتقلة لم يكن بُدّ من حرف يربط بينهما إذ قصد تعلق كلّ واحدة منهمـــا بـــالأخرى كجملتي الشرط والجزاء. والفعلية المصدرة بماضٍ موجب الـــلام نحـــو: والله لقام زيد فإن قرب من الحال قلت: لقد قام زيدٌ لأن (قد) تقرب الماضي مـــن الحال وقد تحذف اللام وتبقـــى (قد) نحـــو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾[4] أي لقد[5].

---

(١) الآية (١٣٢) من سورة يوسف.

(٢) لم ينسب لقائل، وقد ذكر في شرح التصريح، ج٢، ص ٢٠٤، وشرح الكافية الشافية، ابن مالـــك، ج٢، ص ٨٣٥.

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج٢، ص٨٣٥.

(٤) الآية (٩) من سورة الشمس.

(٥) النكت الحسان، لأبي حيان الأندلس، ص ١١٥.

الفصل الثالث

مذهبه واختياراته النحوية

❖ المبحث الأول: مذهبه واختياراته في الأسماء

❖ المبحث الثاني: مذهبه واختياراته في الأفعال

❖ المبحث الثالث: مذهبه واختياراته في الحروف

فكرة عامة عن مذهبه ونتاجه العلمي

مذهبه النحوي:

أبو حيان بصري المذهب: يذكر هذا في كتبه التي ألّفها، فإذا ذكرهم، أو ذكر أحدهم قال: والذي عليه أصحابنا "يذكر ذلك كثيراً في كتبه"، ولعل هذا المذهب هو الذي دعاه إلى أن يعيب بعض الأدلة التي بنى عليها ابن مالك قواعده النحوية؛ لأن هذه الأدلة يتسرب إليها الاحتمال، والدليل ينبغي ألا يتسرب إليه الاحتمال وألا سقط به الاستدلال ولعل هذا هو الذي دعاه إلى الحملة على ابن مالك[١].

و"دائماً نراه لا يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين مما يجعله يقف في صف مقابل لابن مالك وما أنتجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيراً في آرائهم، وليس معنى ذلك أنه رفض جميع آراء الكوفيين فقد كان يختار من حين إلى آخر بعض آرائهم، من ذلك ما ذهبوا إليه وتابعهم فيه ابن جني من أن عامل الرفع في المبتدأ الخبر، وعامل الرفع في الخبر المبتدأ فهما مترافعان، وكذلك ما ذهبوا إليه مع الأخفش من أن الفعل الماضي يقع حالاً بدون (قد) وبدون تقدير لها كما جاء في القرآن الكريم: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [٢][٣].

وأيضاً "كان أبو حيان ملماً بآراء النحاة السابقين قبله، وأنه وافق على هذه الآراء أو خالفها حسب ما يتطلبه الدليل من الوضوح والأصالة والمنطق. من أجل هذا خالف البصريين في بعض المسائل وهو الذي كثيراً ما اعتنق آراءهم، كما أنه لم يكن على خلاف دائم مع الكوفيين، فقد وافقهم في بعض المسائل وحتى في عصره حينما احتدم نقاشه مع ابن مالك لم يكن دائماً رافعاً راية الجدل والخصومة وإنما سلم له في كثير من المسائل[٤] ولكن الحقيقة

---

(١) تذكرة النحاة: لأبي حيان، ص ١٨.

(٢) الآية (٩٠) من سورة النساء.

(٣) المدارس النحوية: شوقي ضيف، ص ٣٢٢- ٣٢٣.

(٤) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٣٢٩.

التي تطالعنا تقدر أن أبا حيان بصري الطابع ينزع منزع سيبويه وينهج نهج البصريين، وليست مخالفته لهم، أو مخالفته لسيبويه تخرجه من هذه التبعية فإن الأخفش هو البصري الطابع كان يوافق الكوفيين في كثير من المسائل ولم يقل أحدٌ أنه كان كوفياً.

وكان أبو حيان يأخذ برأي الأعلم الشنتمرى[1]، ونصر بن الطراوة في بناء (سحر)؛ لتضمينها معنى حرف التعريف. ويرد أبو حيان على ابن عصفور وابن جني قياسهما؛ لأنه لا يوجد له ما يسنده في كلام المسموع. وأجاز ابن عصفور وابن جني النصب بعد اسم فعل الأمر إذا كان مشتقاً مثل نزال من النزول ودارك من الإدراك وقال أبو حيان: "الصواب أن ذلك لا يجوز؛ لأنه غير مسموع من كلام العرب"[2].

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، يعرف بالأعلم من أهل شمنترية، يكنى أبا الحجاج، عالماً باللغة، صنف شرحاً لجمل الزجاج وأشعار الشعراء الجاهليين، إنباه الرواه، ج٤، ص ٦٦-٦٧.

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص٣٣٠.

المبحث الأول

الأسمـــــــاء

مرفوعات الأسماء

المبتدأ والخبر:

المبتدأ هو الاسم المجرد للإسناد نحو قولك: زيـدٌ منطلـقٌ، والمـراد بالتجريد إخلاؤه من العوامل وهي "كان وأن وحسبت وأخواتهن، وهو كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية الغير زائدة للإخبـار عنـه، والعوامـل اللفظية هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ[١].

وهو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسنداً إليه أو الصـفة الواقعـة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعةٌ لظاهر مثل: (زيدٌ قـائمٌ) ومـا قـائمٌ الزيدان، وأقائمٌ الزيدان فإن طابقت مفرداً جاز الأمران[٢].

وهو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنـه أو وصـف سابق رافع ما انفصل وأغنى، والابتداء كون ذلك كذلك، وهو يرفـع المبتـدأ والخبر[٣].

وهو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع أي المبتـدأ لا يكـون فعـلاً، والمنتظم ليشمل المحدث عنه نحو: زيدٌ قائمٌ[٤].

دخول من والباء على المبتدأ:

في زيادة الباء ومن في مثال: "بحسبك درهم" "وما في الدار من أحـد" بزيادة "الباء وفي" فكأنهما معدومان، وعن قولهم في نحو: "إن زيـداً منطلـقٌ

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ج١، ص ٨٣.

(٢) الكافية في النحو: ابن الحاجب، شرح الرضي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الكتب، القـاهرة، ط١، (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، ج١، ص ٢١٧.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، حققه محمد كامل بركات، المؤسسة المصـرية العامـة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م، ص ٤٤.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٤.

وعمرو" "إن عمرو" معطوف على محل اسم إن، لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الأول، وذلك أن لفظة "إن" لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها إلا التأكيد[١].

وجوّز أبو حيان دخول من على المبتدأ في مسألة قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [٢] والباء في بحسبك درهم كما ذكر.

وأن الوصف المغني هو اسم الفاعل واسم المفعول من الأسماء المشتقة التي بها عمل، وهذا الوصف يرفع الظاهر مثل: "ما كريمة لنساؤكم" والضمير المنفصل نحو: "أقائم أنتما" "وأقائم أنتم".

فإذا قلت: القائم أنت، جعلوا القائم خبراً مقدماً وأنت مبتدأ ومنع الكوفيين رفع المضمر المنفصل، أما البصريون فجوزوا هذا الوجه، ويجيزون أن يكون أنت فاعلاً بقائم، والخلاف في التثنية والجمع، وفي أقائم أخواك أم قاعد عند أبي حيان هذا القياس[٣].

والمجرد في الابتداء والذي بمنزلته نحو: "هل من خالق غير الله" لأن وجود الزائد وهو "من والباء" كما ذكر كعدمه، والوصف نحو: أفاهم هذان، وما مفهوم الكتابان، كما ذكر أبو حيان أيضاً[٤].

وذكر خالد الأزهري[٥] في دخول حرف زائد أو شبهه "كما ذكر" لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره "فخالقٌ" "وحسبك" مبتدآن، وإن كانا مجرورين بـ "من والباء" الزائدين لأن وجود الحرف الزائد كلا وجود ومنه أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد والوصف يتناول اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب، نحو: "أقائم هذان" وما مضروب العمران، وهل حسن الوجهان، وهل أحسن في عين زيد الكحل منه

---

(١) الكافية: ابن الحاجب، شرح الرضي، ج١، ص ٢١٧.

(٢) الآية (٣) من سورة فاطر.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٥.

(٤) تهذيب التوضيح: أحمد مصطفى المراغي، القاهرة، المكتبة التجارية، ط٣، ج١، ص ٦٣.

(٥) هو زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري المعروف بالوقاد، شذرات الذهب، ج٨، ص٢٦١.

في عين غيره، وما قرشي أبواك، والذي بمنزلة الوصف نحو: قولهم: لا نولك أن تفعل و "نولك" مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائماً مقام الفعل وهو "ينبغي" وأن "تفعل" فاعل "نولك" سد مسد الخبر[١].

وذكر السيوطي في قوله: غير المزيد، يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [٢] "وبحسبك درهم"، كما ذكر مبتدآن، لأن العامل الداخل عليها "كلا عامل لزيادته"[٣].

الخبـــــر:

ذهب ابن يعيش[٤] أن الخبر هو الخبر المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً، والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب فإذا قلت: عبد الله منطلق فالصدق والكذب إنما وقعاً في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر[٥].

وذهب ابن حيان إلى أن الخبر هو التابع المحدث به عن الاسم المحكوم عليه، والتابع يشمل سائر التوابع والمحدث به، فصل يخرج سائر التوابع نحو: "زيد الخياط"[٦].

والخبر أيضاً هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة[٧].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، (ت ٩٠٥)، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ج١، ص ١٩٠-١٩١.

(٢) الآية (٣)، من سورة فاطر.

(٣) همع الهوامع: للسيوطي، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م)، ج٢، ص ٥.

(٤) هو يعيش بن على بن يعيش أبي العدل الخطيب النحوي المدعو بالموفق الموصلي الأصل، (ت ٦٤٣هـ)، إنباه الرواه، ج٤، ص ٤٥.

(٥) شرح المفصل: ابن يعيش، ج١، ص ٨٧.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٨.

(٧) شرح التصريح: خالد الأزهري، ج١، ص ١٩٨.

الخلاف في الرافع للمبتدأ أو الخبر:

ذهب ابن يعيش إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك لأن المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا: ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة كما في قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [1] فأينما منصوب بتكونوا لأنه الخبر وتكونوا مجزوم بأينما[2].

وذهب الأشموني[3] أن الرافع للجزأين هو الابتداء؛ لأنه اقتضاهما، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في "كأن" لما اقتضى مشبهاً، ومشبهاً به كان عاملاً فيهما، وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك[4].

وأبو حيان ليس له رأي في هذه المسألة

حذف المبتدأ:

ذهب أبو حيان إلى جواز حذف المبتدأ لقرينة مثل: جواب لمن قال: كيف زيد، أي هو صحيح، ويحسن في حذفه دخول فاء الجزاء على ما لا يصرح للابتداء كقوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [5] أي فصلاحه لنفسه، ويجب حذفه إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو: الحمد لله أهلُ الحمدَ، أو ذم نحو: مررت بزيد الفاسق، أو ترحم، نحو: مررت بزيد

---

(١) الآية (٧٨) من سورة النساء.

(٢) شرح المفصل، ج١، ص ٨٤.

(٣) هو نور الدين أبو الحسن على الأشموني، الشافعي، الفقيه، الإمام، أخذ القراءات عن ابن الجزري، (ت ٩٢٩هـ)، شذرات الذهب، ج٢، ص ١٦٥.

(٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، مكتبة الأزهر للتراث، ج١، ص ٢٥٩.

(٥) الآية (٤٦) من سورة فصلت.

المسكين، أي هو أهل الحمد، وأي هو الفاسق والمسكين، وإذا كان النعت بغير ذلك، نحو: مررت بزيد الخياط جاز إظهاره وإضماره[١].

من حذف المبتدأ وجوباً قولهم: من "أنت زيد" بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوباً أي مذكورك زيد، وهذا التقدير أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات، ولأن "زيداً" ليس بكلام لعدم تركيبه ومن حذف المبتدأ وجوباً قولهم: "في ذمتي لأفعلن" ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوباً لسد جواب القسم مسده، أي في ذمتي ميثاق أو عهد[٢].

وذهب السيوطي إلى حذف المبتدأ بقوله: "إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو الحمد لله أهل، أو ذم نحو: مررت بزيد الفاسق، وترحم نحو: مررت ببكر المسكين ولكنه زاد على الأزهري حيث قال: إنما التزم فيه الحذف؛ لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب إمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح والذم، والترحم إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار، وأجرى الرفع مجرى النصب"[٣].

حذف الخبر:

ذهب أبو حيان إلى جواز حذف الخبر لقرينة نحو قولك: "زيد" لمن قال: "من في الدار" وإذا قلت: زيد وعمرو قائم، فخبر الأول محذوف[٤].

ويجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية، وهو كون الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدأ، الوجود المطلق (حذف الخبر حتم) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾ [٥] أي: ولولا دفع الله الناس موجود، حذف "موجود" وجوباً؛ للعلم به، وسد جوابها مسده، أما إذا كان

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٩.

(٢) شرح التصريح، خالد الأزهري، ج١، ص ١٧٧.

(٣) همع الهوامع، ج٢، ص ٣٩.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٣٠.

(٥) الآية (٢٥١) من سورة البقرة.

الامتناع معلقاً على الوجود، المقيد وهو غير الغالب، فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو: "لولا زيد سالمنا ما سَلِم"[١].

ويجب حذف الخبر إذا وقع خبر قسم صريح نحو: لعمرك و "أيمنٌ الله"، وإنما وجب حذفه، لكونه معلوماً، وقد سد الجواب مسده، بخلاف غير الصريح، فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته نحو: على عهد الله لأفعلن، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه[٢].

الخلاف في أصل المبتدأ:

ذهب ابن يعيش إلى أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة والخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ولو قلت: رجل قائم، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستكثر أن يكون "رجلٌ قائمٌ" في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة وعلى هذا المبتدأ: معرفة وهو القياس، وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع لحصول الفائدة وهي النكرة الموصوفة والتي اعتمدت على استفهام أو نفي وإذا كان الخبر ظرفاً أو جار ومجرور وتقدم عليها نحو: تحت رأسي سرج، ولي مال[٣].

وذهب ابن مالك في أصل المبتدأ حيث قال: "الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة، وينكر المبتدأ إذا كان وصفاً أو موصوفاً أو عاملاً أو معطوفاً أو معطوفاً عليه، أو مقصوداً به العموم[٤].

---

(١) شرح الأشموني، ج٢، ص ٢٨٧.

(٢) همع الهوامع، ج٢، ص ٤٣.

(٣) شرح المفصل، ج١، ص ٨٥- ٨٦.

(٤) تسهيل الفوائد: ابن مالك، ص ٤٦.

وذهب أبو حيان إلى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر أن يكون نكرة فقط[١].

مسألة في تأخير الخبر:

"الأصل تأخير الخبر ويجب ذلك أن كانا معرفتين نحو: "زيد أخوك" أو كانا نكرتين نحو: "أفضل منك أفضل مني" أو مشبهاً بخبر المبتدأ نحو: زيد زهير شعراً[٢].

وذهب خالد الأزهري إلى أن الأصل تأخير الخبر، لأن المبتدأ محكوم عليه، فحقه التقديم، فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به "كزيد قائم"، ويجب تأخير الخبر في أربعة مسائل:

الأولى: أن يخاف التباسه بالمبتدأ.

الثانية: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم الخبر وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر، نحو: "زيد قام أو يقوم" فلو قدم الحالة هذه، وقيل: "قام أو يقوم زيد" لالتبس المبتدأ بالفاعل.

الثالثة: أن يقترن الخبر بإلا معنى نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [٣] فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بـ (إلا) معنى، إذ التقدير: "ما أنت إلا نذير".

الرابعة: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه، بأن يكون له صدر الكلام نحو: "ما أحسن زيداً" فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب "وأحسن زيداً" خبره[٤].

وذهب السيوطي بقوله: الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق، ويجوز تأخيره، حيث لا مانع نحو: (قائم زيد) ويجب التزام الأصل.

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٣٨.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٣٨.

(٣) الآية (١٢) من سورة هود.

(٤) شرح التصريح: خالد الأزهري، ج١، ص ٢١٤- ٢١٥.

وذلك أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معـــرفتين أو نكـــرتين متساويتين ولا قرينة نحو: زيد أخوك، فإن كان قرينة جاز التقديم نحو: أبـــو يوسف أبو حنيفة[١].

الخلاف في توالي عدة مبتدآت فالأخبار عنها بعدة طرق:

أولاً: أن تخبر عن آخرها مجهولاً هو وخبره خبر متلوه والمتلو مع ما بعده، خبر متلوه إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، ويضاف إلى غير الأول إلى ضمير متلوه مثال ذلك: زيد هند الأخوان، الزيـــدون ضـــاربوهما، عندهما بإذن، والمعنى الزيدون ضاربوا الأخوين عند هند بإذن زيد.

ثانياً: أن يجاء بعد خبر الأول بروابط المبتدأ أول الآخر وتال متلـــو، مثل: زيد أمه أخوها عمها قائم، والمعنى عم أخو أم زيد قائم.

ثالثاً: ما تركب من هذين الطريقين وهو ضربان:

الأول: أن يتقدم بعض المبتدآت المعراة ويتأخر بعضها فيحتـــاج الأول إلى ضمائر أخرى، مثل: زيد عمر وهند أبوها، أخوه منطلق من أجله عنـــده، وتلخيصهما أخو أبى هند منطلق من أجل عمر وعند زيد.

الثاني: عكس الأول، تقول: زيد غلامه أبوه عمر، والعمران منطلقـــان من أجله عنده، وتلخيصه، العمران منطلقان من أجل عمرو عند أبـــي غـــلام زيد، المحكوم به بالمحكوم عليه فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما[٢].

وذهب السيوطي: في ذلك حيث قال: إذا تعددت مبتدآت متوالية فلـــك في الإخبار عنها طريقان، احدهما: أن تجعل الروابط في المبتدآت فيخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبر لما قبله وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ويضاف عند الأول إلى ضمير متلوه مثاله: زيد عمه خاله أخو أبـــوه قائم والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم والآخران يجعل الروابط في الأخبـــار فيؤتى بعد خبر لأخبر بها آخر لأول وتال لمتلو مثاله: زيـــد هنـــد الأخـــوان

---

(١) همع الهوامع: السيوطي، ج١، ص ١٠٢.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦٥- ٦٦.

الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه، والمعنى: الزيدون ضاربوا الأخوين عند هند بإذن زيد[١].

كان وأخواتها:

ذهب أبو حيان إلى أنها تنصب ما بعد المرفوع، أي انتصابه على أنه ضمير مشبه بالمفعول، وسميت هذه الأفعال نواقص لكونها لا تكتفي بمرفوعها ولا تدل على الحدث، وكونها لا تدل على الحدث، فلا تعمل في ظرف ولا مجرور[٢].

وذهب الأزهري إلى أن كان وأخواتها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازاً، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها، حقيقة، ومفعولها مجازاً؛ لأنها أشبهت بالفعل التام المتعدي لواحد كـ: ضرب زيدٌ عمراً[٣].

ووافق الأزهري في ذلك الأشموني في تعريف كان وأخواتها[٤].

وذهب أبو حيان إلى أن أخوات كان هي: "بات، ظل، أمسى، ليس" وهي تكون للنفي مطلقاً وقد منع أبو حيان "ليس زيد"، قد ذهب ولا قد يذهب" لتفاد الحكم بين قد وليس ودام بمعنى سكن وبمعنى بقى، مثل: دام ملك فلان، وزال تامة متعدية "زال الشيء" من الشيء، مازه منه ولازمه، بمعنى ذهب أو ظهر ومنه برح الخفاء[٥].

وذهب الأشموني إلى أن أخوات كان هي: "ظل ومعناها اتصاف المخبر بالخبر نهاراً، وبات ومعناها اتصافه به ليلاً، وأمسى ومعناها اتصافه به في المساء، وليس للنفي (كما ذكر) وزال ماضي يزال (كما ذكر أيضاً)،

---

(١) همع الهوامع، ج١، ص ١٠٨.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٧٢-٧٥.

(٣) شرح التصريح، ج١، ص ٢٣٣.

(٤) شرح الأشموني، ج١، ص ٣٦٩.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٧٩- ٨٠.

وبرح معناها ملازمة الخبر بالمخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو: "ما زال زيد ضاحكاً" "وما برح عمرو أزرق العينين"[١].

الخلاف في توسط خبر هذه الأفعال:

ذهب أبو حيان إلى أنه واجب فيه حصر الاسم وإن كان الأحسن تأخر الاسم كقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾ [٢].

وكونه فيه ضمير يعود على الخبر نحو: كان أخاك ابنه، أو مشبهاً له أو سمى في الجر نحو: كان في الدار ساكنها، وكون الخبر ضميراً متصلاً نحو: كأنك زيد وكون الخبر ظرفاً أو مجروراً مسوغاً لجواز الابتداء بالنكرة نحو: ما كان زيد إلا قائماً والممتنع ما قصد به حصر الخبر نحو: (ما كان زيد إلا قائماً)[٣].

ووافق الأشموني في جواز توسط ضمير هذه الأفعال أبو حيان[٤].

أما خبر زال عند الكوفيين فذهبوا إلى أنه يجوز تقديم خبر "زال" عليها، وأما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم الجواز.

واحتج الكوفيون بأن قالوا: "ما زال" ليس بنفي للفعل، وإنما هو نفي لمقارنة الفعل وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة، والذي يدل على أنه ليس بنفي أن "زال" فيه معنى النفي و"ما" للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً.

وأما البصريون فحجتهم بعدم الجواز أن "ما" للنفي والنفي له صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، والسر فيه وهو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلها لا

---

(١) شرح الأشموني، ج١، ص ٣٦٩.

(٢) الآية (٢٥) من سورة الجاثية.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٨٥.

(٤) شرح الأشموني، ج١، ص ٣٩٠.

بعدها، كما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فلو قلت: "زيد أضربت؟" لم يجز؛ ولأن تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف استفهام عليه[١].

ورأي أبو حيان إلى أنه واجب حصر الاسم وإذا تأخر لم يمتنع.

الخلاف في معمول الخبر:

ذهب أبو حيان إلى أن معمول الخبر إن قدمته مع الخبر على هذه الأفعال جاز، أو وحده، نحو: زيداً كان عمرو ضارباً، فذكر في جواب ذلك خلافاً وسواء أكان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك[٢].

وذهب الأشموني إلى عدم الجواز، حيث قال: "ولا يلي العامل" أي كان وأخواتها" معمول الخبر مطلقاً عند جمهور البصريين، سواء تقدم الخبر على الاسم نحو: (كان طعامك أكلاً زيد)[٣].

"ويجوز مع كان تقديم المعمول، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، ويكون المنع في الفعلية الواقعة لضمير الاسم والجواز في غيرها، وصححه ابن عصفور[٤] فقال: لأن الذي استقر في باب "كان" أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ أو الخبر ولو أسقطتها من كان يقوم زيد على أن يكون يقوم خبراً مقدماً، فقلت يقوم زيد لم يرجع إلى المبتدأ والخبر، والثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع فلا يقال: قائماً كان زيد أبوه، أي كان زيد قائماً أبوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه"[٥].

---

(١) الإنصاف، ج١، ص ١٠٠-١٠١.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٠٢.

(٣) شرح الأشموني، ج١، ص ٤٠٤.

(٤) هو أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي، من أهل إشبيليه، (٥٩٠- ٦٦٩هـ)، ١١٩٤- ١٢٧٠م، من مؤلفاته: المقرب، والممتع. إشارة التعيين، ص ٢٣٦.

(٥) همع الهوامع، ج١، ص ١١٨.

ما النافية:

ذهب أبو حيان إلى أن ما النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية فترفع الاسم وتنصب الخبر، قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (١)(٢).

وذهب الأشموني على أن (ما) أشبهت بليس في العمل لمشابهتها في المعنى، وإنما أفردت عن باب كان لأنها حروف وتلك أفعال "وأعملت ليس عمل ما النافية" وهذه لغة الحجازيين، وأهملها بنو تميم، وهو القياس؛ لعدم اختصاصها بالأسماء. ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله: "دون إن مع بقاء النفي"، أي عُلِمَ، فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها، نحو: ما إن زيد قائم، (فما) حرف نفي مهمل، وإن زائدة، وزيد: مبتدأ، وقائم: خبره(٣).

وقال: أبو حيان "إذا عطفت على الخبر بحرف لا يوجب نحو: (ما زيد قائماً وقاعداً)، جاز في قاعداً وجهان: نصبه عطفاً على الخبر وهو أجود والآخر رفعه على إضمار هو وقد منع قوم من القدماء النصب على العطف على خبر ليس ومنعهم في (ما) أولى وأوجبوا الرفع على إضمار (هو)، وأما الخفض فيه على التوهم فممنوع لكن عامة النحويين "يجيزونه"(٤).

وذهب خالد الأزهري: إلى جواز النصب بشرط كون الخبر مشبهاً به، وهو قول الكوفيين ولأجل هذا الشرط وهو: أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب الرفع) بعد أداة العطف (بل ولكن) في نحو: "ما زيد قائماً بل قاعداً ولكن قاعداً، على أنه ضمير لمبتدأ محذوف أي بل هو قاعد أو لكن هو قاعد، في "قاعد" نصبه بالعطف على (قائماً) لأنه واقع بعد (بل، وأو، ولكن)، والواقع بعدهما "موجب" بفتح الجيم أي "مثبت"(٥).

---

(١) الآية (٣١) من سورة يوسف.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٠٥.

(٣) شرح الأشموني، ج١، ص ٤٤٨.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٠٦.

(٥) شرح التصريح، ج١، ص ٢٦٤.

وذهب الأشموني إلى العطف (ببل ولكن) من بعد خبر منصوب بما الحجازية، وإذا بالمصدر ونصب بالمفعولية لألزم، إضافته إلى مفعوله والفاعل محذوف، والتقدير ألزم رفعك (ببل ولكن) وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر (ما)؛ لأنه موجب[١].

واختلف النحويون في ماهية (لات).

ذهب أبو حيان إلى أنها فعل ماضٍ بمعنى نقص نفي بها كما نفى بليس[٢].

وذهب الأشموني: إلى أن (لات) تكون مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا تكون في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان مثال: "حنت نوار ولات هنا حنت"، و (حنت) مع (أن) مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير، حنت نوار ولات هنالك حنين.

وأن تكون (هنا) اسم (لات) و (حنت) خبرها على حذف مضاف، والتقدير: وليس الوقت وقت حنت واقتضت (لات) بأنها لا يذكر معها معمولاها مقابل لا بد في حذف أحدهما[٣].

"**إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل**":

ذهب ابن يعيش إلى أن هذه الحروف من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبر وإنما عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجوه:

أولاً: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء.

ثانياً: أنها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال.

ثالثاً: أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية.

رابعاً: أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل نحو: ضربك وضربه وضربني فكما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من

---

(١) شرح الأشموني، ج١، ص ٤٥٨.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١١١.

(٣) شرح الأشموني، ج١، ص ٤٨٨.

المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهي مقتضية لهما جميعاً حيث (أن وإن) لتأكيد الجملة. "ولكن" للاستدراك فلا بد من الخبر لأنه المستدرك ولا بد من المبتدأ. ليعلم خبر من قد استدرك، و (ليت) في قولك: ليت زيداً قادم تمنى لقدوم زيد، ولعل: للترجي، وكأن تقتضي مشبهاً ومشبهاً به[١].

وذهب ابن مالك أن هذه الأدوات شبيهة بكان الناقصة، في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوساً ليكونا معهن كمفعول قُدِّم وأُخِّرَ وفاعل أُخِرَ تنبيهاً على الفرعية، ولأن معانيها في الإخبار، فكانت كالعُمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابيهما[٢].

وذهب أبو حيان تنصب الاسم وترفع الخبر وأن ليت للتمني وتكون في المستحيل والممكن نحو: ليت الشباب عائد، وليت زيداً قادمٌ[٣].

وذهب السيوطي إلى أن ليت للتمني مطلقاً ويقال: لت[٤].

وأن ليت للتمني الممكن والمستحيل (كما ذكر) لا في الواجب فلا يقال: ليت غداً يجيء، وأما قوله تعالى: ﴿ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾ [٥]، مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الأكثر[٦].

جواز تقديم الخبر على هذه الأدوات:

ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال فجاز التقديم في الأفعال نحو: قائماً كان زيد، وكان قائماً زيد ولم يجز ذلك في الحروف إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً[٧].

---

(١) شرح المفصل، ج١، ص ١٠٢.

(٢) تسهيل الفوائد: ابن مالك، ص ٦١.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٢٨- ١٣٠.

(٤) همع الهوامع، ج١، ص ١٣٢.

(٥) الآية (٩٤) من سورة البقرة.

(٦) حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني، ج١، ص ٢٧٠.

(٧) شرح المفصل، ج١، ص ١٠٣.

وذهب أبو حيان إلى عدم تقديم الخبر عليهن ولا على اسمهن إلا إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو: إن في الدار ساكنها، ولو توسط، وإن عند هند بعلها، ويقدر العامل فيها بعد الاسم، ولو توسط بينها وبين اسمها بمعموله جاز نحو: إن بك كفيلين أخواك، فإن أدخلت اللام على الخبر وقلت: لأخواك، جاز عند البصريين[١].

لا العاملة عمل (إن):

ذهب ابن مالك إلى قوله: "إذا لم تكرر لا"، وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها، غير معمول لغيرها، عملت عمل إنّ إلا أن الاسم إن لم يكن مضافاً، ولا شبيهاً به، رُكّب معها، وبنى على ما ينصب به، والفتح في نحو: "ولا لذات للشيب" أولى من الكسر، ورفع الخبر إن لم يركب على الأصح[٢].

وذهب أبو حيان إلى عدم تكرار "لا" فإنها إن كررت جاز إعمالها وإلغاؤها، وأن يقصد بها خلوص النفي العام فإن لم يقصد لم تعمل إلا عمل ليس أو ترفع ما بعدها بالابتداء، وأن يليها اسمها فإن فصل بينهما لم تعمل.

ومن أحكامها لا تقع بعد كلام منفي إلا إذا كانت بمعنى غير نحو قوله تعالى: ﴿ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ ﴾[٣].

ولا يجوز في الأعلام، ولا تقول: رأيت غير زيد ولا عمرو، ولا بعد لن ولم: لا تقول: لن يقوم زيد ولا يقعد، ولم يقم زيد ولا يقعد[٤].

وهي النافية للنكرات الشائعة دون المعارف والأفعال، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر حملاً على أنّ ووجه المشابهة أن (لا) أصل في النفي،

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٣٢.

(٢) شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، ط١، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، ج١، ص ٥٣.

(٣) الآية (٧) من سورة الفاتحة.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٦٤- ١٦٦

و "إن" أصل في الإيجاب، فحمل النقيض على نقيضه، ووجهٌ آخر وهو أن موضع اسميهما الرفع بالابتداء وهما داخلان عليه جميعاً[١].

الفاعـــل:

ذهب ابن جني[٢] إلى أن الفاعل عند أهل العربية "كل اسم" ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه[٣].

وذهب العكبري[٤] إلى أن الفاعل هو المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدماً عليه، سواءٌ وجد منه حقيقة أو لم يوجد[٥].

والفاعل: هو المفرغ له العامل على جهة وقوعه فيه، أو تركه فالمفرغ له العامل يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً أو مقدراً به، ولا يقدر الاسم إلا بحرف مصدري "أي قيامك الليالي ومنك". ولا يقدر بالاسم إلا حرف مصدري مع ما دخل عليه[٦].

والفعل لا بد له من الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهراً بعده، فهو مضمر فيه، لا محالة، تقول: زيدٌ قام (فزيد) مرفوع بالابتداء، وفي (قام) ضمير "زيد" وهو مرفوع بفعله فإن خلا الفعل من

---

(١) كشف المشكل في النحو: للحيدرة وهو علي بن سليمان الحيدرة اليمني، (ت ٩٩٠هـ)، دراسة وتحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م)، ص٢٤٤- ٢٤٥.

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي، كان من حذاق أهل الأدب، وأعلم بعلم النحو والصرف، وكان إماماً في علم العربية. وفيات الأعيان: ابن خلكان، ج٣، ص٢١٦.

(٣) اللمع في العربية: ابن جني، (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، ص ٧٩.

(٤) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري، أبو البقاء النحوي الضرير، أصله من عكبر، قرأ النحو واللغة والأصول، (ت ٥٣٨هـ- ٦١٦هـ)، ١١٤٣هـ- ١٢١٩م، وله مصنفات منها: إعراب القرآن والتفسير، واللباب. إشارة التعيين، ص ١٦٣.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ج١، ص ١٤٨.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٧٩.

الضمير، لم تأتِ فيه بعلامة تثنية ولا جمع، لأنه لا ضمير فيه، تقول: قام زيدٌ، وقام الزيدان، وقام الزيدون وكله بلفظ واحد في (قام)[١].

وشرط تقدم الفاعل فيه أربعة أوجه:

الأول: أن الفاعل كجزء من الفعل، لما تذكره من بعد ومحال تقدم جزء الشيء عليه.

الثاني: إن كونه فاعلاً لا يتصور حقيقة إلا بعد صدور الفعل منه ككونه كاتباً وبانياً، فجعل من اللفظ كذلك.

الثالث: أن الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يستدل إلى غيره، كقولك: زيدٌ قام أبوه وليس كذلك إذا تقدم عليه.

الرابع: أن الفاعل لو جاز أن يتقدم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع والضمير لازم له، كقولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وليس كذلك إذا تقدم[٢].

واعتمد أبو حيان في شروط تقديم الفاعل على آراء النحاة فقط وذهب إلى أن الفعل بالنسبة إلى الفاعل واجب الذكر، والحذف وجائز الحذف.

فالأول: ما لا دليل على حذفه.

والثاني: إذا ولي ما يختص بالفعل الاسم وبعده ما يفسره نحو: أدوات الشرط، فيجوز ذلك في "أن" وحدها في الكلام بشرط أن يكون الفعل بعد الاسم ماضياً أو يكون منفياً بلم نحو: إن جاءك فأكرمه "وإن زيد لم يجيك فأهنه" وأما غيرها في الشعر مثل: إن زيد يقم أقم معه لا يجوز.

والثالث: إذا أشعر به ما قبله فيجوز حذف الفعل نحو: قراءة من قرأ: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ *رِجَالٌ﴾ [٣] بفتح "بَاءِ" "يسبح"، "فرجال" فاعل بفعل محذوف يدل عليه ما قبله[٤].

---

(١) اللمع في العربية: ابن جني، ص ٨٠.

(٢) اللباب: العكبري، ج١، ص ١٤٨- ١٤٩.

(٣) الآيتان (٣٦، ٣٧) من سورة النور.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٨١.

نائب الفاعل:

ذهب أبو حيان إلى أنه رسمه كرسم الفاعل إلا أنه يبدل به منه ويجري مجرى الفاعل في تنزله منزلة الجزء في نحو: (ضربت) وفي امتناع الحذف وفي وجوب تأخره عن العامل، ولا يكون عامله إلا الفعل المصوغ واسم الفاعل وفي ارتفاعه بالمصدر الذي يدخل كحرف مصدري[١].

وهو الاسم الصريح أو المؤول به "المرفوع" لفظاً (كضُربَ زيدٌ) أو تقديراً نحو: ضُرب موسى أو محلاً نحو: ضُرِبَ هذا "الذي لم يذكر معه فاعله" أي فاعل عامله من الفعل أو شبهه وإضافة الفاعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلاً لفعل متعلق به والمراد بفاعله فاعله في اصطلاح النحاة فلا يرد نحو: أنبت الربيع البقل فإن البقل اسم حذف فاعله الحقيقي أي أنبت الله البقل في وقت الربيع وأقيم هو أي ذلك المفعول مقامه[٢].

القول في نائب الفاعل:

وقد يحذف الفاعل للجهل به كـ: "سُرِقَ المتاعُ"، إذا لم يعلم السارق من هو، أو لغرض لفظي كالإيجاز، نحو قوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ﴾ [٣] وكإصلاح السجع، كقوله: "من طابت سريرته حُمدت سيرته"، فإنه لو قال: حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة[٤].

والأشياء التي تقوم مقام الفاعل المصدر والمصدر أن كان للتوكيد فلا يقام. وإن كان لغير التوكيد وكان لا يتصرف نحو: معاذ الله وعمرك الله فلا يقام.

وأيضاً ما يقوم مقامه الظرف، والظرف إن كان غير مختص فلا يقام سواء كان ظرف زمان نحو: وقت وحين، وسَحَر أو غيرَه.

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٨٤.

(٢) الكواكب الدرية: تأليف محمد بن محمد الرعيني، وبهامشه متمة الأجرومية، لمؤلفه محمد بن أحمد ابن عبد الباري الأهدل، القاهرة، مكتبة مصطفى البابلي الحلبي، ط٢، ١٩٣٣م، ص٧١.

(٣) الآية (١٢٦) من سورة النحل.

(٤) شرح التصريح: خالد الأزهري، ج١، ص ٤٢١.

ومما ينوب عن الفاعل وهو أيضاً المجرور بحرف جر زائد نحو: ما ضرب زيد من أحد، فتجر أحد، وأحد في موضع رفع، والمختلف فيها هي إقامته مقام الفاعل.

أولاً: المجرور بحرف غير زائد نحو: مرّ زيد بعمرو.

ثانياً: المفعول من أجله: حيث ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز أن يقام مقام الفاعل سواء أكان منصوباً أو مجروراً بحرف جر.

ثالثاً: التمييز: ذهب الجمهور إلى أنه لا يقوم مقام الفاعل، فلا يقال: في (طاب زيدٌ نفساً)، (طيب نفسٌ)[1].

وذهب السيوطي إلى جواز حذف عامل الفاعل لقرينة كان يجاب به نفي أو استفهام كزيد في جواب ما قام أحداً ومن قام ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝رِجَالٌ﴾ [2] على قراءة بناء يسبح للمفعول إذ التقدير يسبحه رجال لدلالة يسبح عليه.

ويحذف لغرض كعلم وجهل وضعه ورفعه وخوف وإبهام، فينوب عنه المفعول به، وقد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي، كالعلم نحو قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [3]، للعلم بأن الفاعل لذلك الله أو للجهل به كسرق المتاع (كما ذكر).

وتتعدد صورة الاسم الذي ينوب عن الفاعل، كالاسم الصريح، نحو قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ [4]، ومن أمثلة أسماء الإشارة نحو قولك: "يثاب هؤلاء المحسنون"، ومن أمثلة أسماء الموصول قوله تعالى:

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٩٣.

(٢) الآيتان (٣٦، ٣٧) من سورة النور.

(٣) الآية (٢١٦) من سورة البقرة.

(٤) الآية (١٩) من سورة النبأ.

﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [1]، وتأتي الضمائر بارزة ومستترة في موقع نائب الفاعل، فمن أمثلة الضمير البارز قول الشاعر[2]:

إذا القومُ قَالُوا مَنْ فَتى خِلْتُ أنَّنِي * عُنِيتُ فلم أَكْسَلْ ولم اتبَلَّدْ

ومن أمثلة الضمير المستتر في موقع نائب الفاعل قول علي رضي الله عنه: "**أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على البدن ولا أُعطِي عليها شيئاً في جزارتها**"[3].

والشاهد فيه الفعل (أُعطي) فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره "أنا" يعود لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه[4].

وتلاحظ الباحثة أن حكم الفاعل ينطبق على نائبه، وبما أن الفاعل يرفع بالفعل فإن نائب الفاعل يرفع بأحد شيئين: الفعل المبني للمجهول، واسم المفعول، وكما لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلاً واحداً، فكذلك لا يرفع إلا نائبٌ واحدٌ.

القول في (كاد وعسى):

أولاً: (كاد):

ذهب الرضي إلى أن حكم (كاد) كحكم سائر الأفعال، وأن معناها منفي، إذا صحبها حرف نفي وإثبات إذا لم يصحبها، فإذا قال قائل: كاد زيد يبكي فمعناه: "قارب زيد البكاء" فمقاربة البكاء ثابتة، ونفس البكاء منتفٍ، وإذا قال: لم يكد يبكي فمعناه، لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منفية، ونفس البكاء

---

(١) الآية (٢٥٨) من سورة البقرة.

(٢) طرفة بن العبد بن سفيان بن مالك بن بكر، المكتبة الثقافية، بيروت– لبنان، ص٢٩.

(٣) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: طه عبد الرؤوف، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم، حديث رقم (١٧١٦)، ج١، ص ٤٤٧، ونص الحديث: "قال سفيان: "حدثني عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن أبي ليلى عن على رضي الله عنه، قال: "أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على البدن ولا أعطي عليها شيئاً من جزارتها".

(٤) همع الهوامع، ج١، ص ١٦٠– ١٦١.

منتفٍ انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول الشاعر من الطويل[١]:

إذا غَيَّرَ النأيُ المُحبِّينَ لَم يَكَدْ * رَسِيْسُ[٢] الهَوَى من حُبَّ مَيّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغيير وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه، فهذا أبلغ من يقول: لم يبرح لأنه قد يكون غير بارحٍ، وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح.

وقد يكون مع (كاد) المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه، وانتفاء قربه لا لفظ "كاد"، ولا تنافي بين انتفاء الشيء من وقت ثبوته وقت آخر، وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٣]، قوله: فذبحوها: ضمير يفعلون عائد لضمير "كادوا" كما هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر إلى الاسم.

والشاهد في هذا البيت السابق من قوله: "لم يكد رسيس الهوى، حيث سبق (كاد) نفي لذا فهي كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات[٤] و (كاد) عند أبي حيان إلى مجيء خبرها نحو قول الشاعر[٥]:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِباً * وكم مِثلِها فارَقْتُها وَهْيَ تَصْفِرُ

وقد سمع لها مصدر كاد: كوداً ومكاداً، حكى "الأصمعي": أنه سمع من العرب من يقول: لا أفعل ذلك ولا كيداً، وحكى "قطرب"[٦] كاد كيداً وكيدودة، والظاهر أنها "كاد" غير هذه، وحكى سيبويه كُدت بضم الكاف، فوزنها فُعِلَ،

---

(١) ديوان ذي الرمة، ص ١١٩٢.

(٢) الرسيس: يطلق على أول الشيء وعلى الشيء الثابت، القاموس المحيط: الفيروز أبادي، مادة رسس.

(٣) الآية (٧١) من سورة البقرة.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٢٢٤.

(٥) ديوان تأبط شرا، لم أجده، ذكره ابن يعيش، ج٧، ص ١٣، الخزانة، ج٣، ص ٥٤.

(٦) قطرب هو: محمد بن المستنير بن أحمد أبو على، نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، لقبه سيبويه "أستاذه" بقطرب، فلزمه من كتبه (ت ٢٠٦هـ)، من مؤلفاته: معاني القرآن والنوادر، وغيرها. وفيات الأعيان، ج٤، ص ٣١٢.

ولا يكون هذا إلا من ذوات الواو والشاهد في هذا البيت مجيء خبر (كاد) مفرداً وهو نادر[١].

وتنفي (كاد) اعلاماً بوقوع الفعل عسيراً، أو بعدمه وعدم مقاربته، ولا تزاد، واستعمل مضارع "كاد" وندر اسم الفاعل لها[٢].

وذهب أبو حيان في اختياراته، حيث قال: "كاد تعني الإثبات والنفي، فمن مجيئها مثبتة، قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾[٣]، ومن مجيئها منفية قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[٤] كما ذكرت الآية سابقاً وقد اختلف في دلالتها على النفي والإثبات، أي أنها في الإثبات تدل على الإثبات، وفي النفي تدل على النفي، كسائر الأفعال وهذا المذهب منقول عن أكثر المفسرين، واختاره بعض المحدثين، حيث قالوا: "لأن الأصل في كل فعل أن يدل على ما وضع له، فإذا دخل عليه النفي نفى المعنى الثابت؛ وكاد فعل موضوع لإثبات المقاربة، فإذا قيل: "كاد فلان يموت" فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم يقع، وإذا قيل: "لم يكد يموت" فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي.

فقولنا: "لم يكد يموت" أبلغ في إثبات الحياة من قولنا "لم يمت"، ولذا قيل في قوله تعالى: ﴿ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ ﴾ [٥] أي لا يسيغه ولا يقارب إساغته[٦].

"وأما كاد أيضاً فيستعمل منها المضارع، قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾[٧] كما ذكرت الآية سابقاً[٨].

---

(١) ارتشاف الضرب: أبي حيان، ج٢، ص ١٢٦.

(٢) تسهيل الفوائد: ابن مالك، ص ٦٠.

(٣) الآية (٤٣) من سورة النور.

(٤) الآية (٧١) من سورة البقرة.

(٥) الآية (١٧) من سورة إبراهيم.

(٦) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، جمعاً ودراسة، تأليف د: بدر بن ناصر، مكتبة الرشد، الرياض، ج١، ص ٤٨١- ٤٨٢.

(٧) الآية (٤٣) من سورة النور.

(٨) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ج١، ص ٢٤٤.

(عسى):

وذهب ابن جني إلى أن (عسى) فعل ماضٍ غير متصرف، ومعناه المقاربة، وهو يرفع الاسم وينصب الخبر ككان إلا أن خبره لا يكون إلا فعلاً مستقبلاً، وتلزمه وتدخل عليه "أن"، وذلك قولك: زيد أن يقوم، وعسى جعفر أن ينطلق. ويجوز حذف "أن" فتقول: عسى زيد يقوم، وتقول: عسى أن يقوم زيد، فإن وما بعدها في موضع رفع بعسى، وزيد رفع بيقوم، وكفت صلة أن من خبر "عسى"(١).

وذهب ابن الحاجب إلى أن (عسى) للرجاء دخلها معنى الإنشاء، فلم تتصرف، بل لزمت معنىً واحداً، لأن تصرفها ينافي معنى الإنشاء، لأنها إذا تصرفت دلت على الخبر فيها معنى وفي الحال وفي المستقبل وذلك مناقض لمعنى الإنشاء، إذ لا يستقيم أن يكون لماضي ولا لمستقبل، وأيضاً فإن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، والإنشاء بخلافه، فلا يستقيم الجمع بينهما، ولها مذهبان:

الأول: "يعني في الاستقبال باعتبار الظاهر، أحدهما أن يأتي لها اسم وخبر، وخبرها بشرط أن يكون (أنّ) مع الفعل وإن كان الأصل عندهم الاسم وإنما عُدل إلى الفعل تنبيهاً على الدلالة على ما هو المقصود في الرجاء وآتي بأن تقوية لما يفيد الرجاء من الاستقبال في متعلقه فلذلك عدلوا عن الاسم إلى الفعل وشبهها في هذا الاستعمال بقولهم: قارب زيد الخروج، معنى رجاء ولا إنشاء، وإنما هو تمثيل تقدير التحقيق بالإعراب، اللفظي كان أصلها ذلك ثم دخلها معنى الإنشاء، والرجاء كما يقال: في ما أحسن زيداً أن معناه في الأصل شيء حسن زيدا.

الثاني: أن تستعمل داخلة على "أن" والفعل خاصة مستغنى بذلك عن اسم قبلها، وهذا الاستعمال في الاستغناء بأن والفعل عن الجزأين كاستغنائهم

---

(١) اللمع: ابن جني، ص ٢٢٤- ٢٢٥.

في ظننت أن يقوم زيد عن الجزأين جميعاً، وسره اشتمال ذلك على مسندٍ ومسند إليه وهو المقصود بهذه الأفعال[١].

وذهب ابن الخباز[٢] إلى أن (عسى) فعل ماضٍ غير متصرف والدليل على أنها فعل اتصال تاء الضمير بها كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [٣]، على أنها ماضٍ: تجردها من زيادات المضارعة، وأنها ليست بأمر، وإنما تتصرف؛ لأنها أشبهت (لعل) كان معناها الطمع والرجاء وهي من عوامل المبتدأ والخبر من باب كان ترفع الاسم وتنصب الخبر[٤].

"ومن العرب من يقول: "عسى يفعل" إلى جواز حذف أن من خبرها لا يكون إلا في الضرورة".

وقول الشاعر[٥]:

أَكْثَرْتُ في العَـذْلِ مُلِحّـاً دائِمـاً * لا تُكْثِرنَّ إني عَسَيْتُ صَائِماً[٦]

"واعتمد أبو حيان في اختياراته على آراء النحاة في (عسى) هل فعل أم حرف وتحتوي على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب سيبويه إلى أنها إذا اتصلت بالضمير المنصوب، فهي حرف مثل: "لعل" كقول الشاعر[٧]:

تقـولُ بنتـي قـد أنَـى أنَاكَـا * يـا أبَتَـا علّـكَ أو عسَّـاكَ

والشاهد فيه أنه (جعل) عسى مثل لعل، ونصب بها الاسم وهو الكاف.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق د. موسى بنائي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ج٢، ص٩٠ -٩١.

(٢) ابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي منصور بن على النحوي، شارح ألفية ابن معطي، (ت ٦٣٩هـ)، إشارة التعيين، ص ٢٩.

(٣) الآية (٢٢) من سورة محمد.

(٤) توجيه اللمع، ص ٣٩٥.

(٥) ديوان رؤبة بن العجاج، ص ١٨١.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٢، ص١٢٠.

(٧) ديوان رؤبة ابن العجاج، ص١٨١، وقد ورد برواية أخرى في عجز البيت: لا تكثرنّ إني عسيت صائماً.

الثاني: إلى أنها حرف دائماً، سواء اتصلت بالضمير، أم لا؛ وعللوا ذلك بعدم تصرفها وكونهما بمنزلة (لعل) وهو مذهب (ثعلب).

الثالث: إلى أنها لا تخرج من الفعلية واستدلوا بما يلي:

الأول: أنه يتصل به تاء الضمير وألفه وواوه نحو: عسيت وعسينا، وعسوا.

الثاني: أنه تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو: عست المرأة.

واختار أبو حيان المذهب الثالث الذي يرى فعليتها، حيث قال: "عسى" من أفعال المقاربة وهي فعل خلافاً لمن قال هي حرف[1].

منصوبات الأسماء:

تقدم الحديث على خبر كان وأخواتها وخبر ما ولا وإن، وعلى اسم إن وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، أما بقية المنصوبات فسوف يتم ذكرها.

المفعول المطلق:

ذهب الزمخشري[2] إلى أن المفعول المطلق هو المصدر، سمى بذلك لأن الفعل يصدر عنه، وينقسم إلى مبهم نحو: (ضربت ضرباً) وإلى موقن نحو: ضربت ضربة وضربتين، وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه، وذلك على نوعين: مصدر، وغير مصدر، فالمصدر على نوعين، يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[3]، وما يلاقيه مثل: قعدت جلوساً، وغير المصدر نحو: ضربته أنواعاً من الضرب[4].

---

(١) اختيارات أبي حيان، ج١، ص ٤٨٨- ٤٨٩.

(٢) الزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، (ت ٥٣٨هـ)، إمام اللغة. إشارة التعيين، ص٣٤٥.

(٣) الآية (١٧) من سورة نوح.

(٤) المفصل في علم العربية: الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، بيروت، ص ٣١.

وذهب الشلوبين[١]: إلى أن المفعول المطلق هو ما يتضمن معنى الفعل العامل فيه لفظاً نحو: ضربتُ زيداً ضرباً أوجعني نحو: "ضربت زيداً عشرين ضربة"؛ لأن معناه ضربات محدودة بهذا العدد[٢].

وذهب أبو حيان إلى أنه هو المصدر وتسميته مطلقاً هو قول النحويين: إلا خلافاً شاذاً في تخصيص المطلق، بمصدر ما كان فعله عاماً كصنعت، وفعلت، والمصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو: فُهِمَ فهماً والمصدر إما أن يكون في لفظ الفعل أو من لفظ غيره إن كان لفظه جارياً عليه انتصب بالفعل مبهماً أو مختصاً نحو: قعد قعوداً[٣].

حذف عامل المصدر:

ذهب الرضي[٤] إلى أنه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة، وقوله جوازاً ووجوباً نصب على المصدر بفعل محذوف، أي بعضه يسمع حذفه سماعاً، ولا يقاس عليه، وبعض يقاس عليه في وجوب الحذف قياساً، وهذه المصادر إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول، إما بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه، فليس مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: (سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا)[٥].

وذهب أبو حيان إلى حذف عامل المصدر جوازاً لقرينة لفظية نحو: حثيثاً لمن قال: أسير سيراً، أو قرينة معنوية نحو: تأهباً مأموناً لمن رأيته تأهب لأمر ووجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بالفعل منها المصادر التي تستعمل

---

(١) الشلوبين هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو على الشلوبين، كان إماماً في النحو. إنباه الرواة، ج٢، ص ٣٣٢.

(٢) شرح المقدمة الجزولية: الأستاذ: أبو على الشلوبين، (٥٦٢هـ- ٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق د. تركي سهو، كلية اللغة العربية، الرياض، (ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م)، ج١، ص ٢٤١.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٠٢.

(٤) الرضي هو رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، بغية الوعاة، ج١، ص ٥٦٧.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ج٢، ص ٢٧١.

في الدعاء للإنسان أو عليه فإن كان له فعل انتصب به وإن لم يكن له فعل قدر من معناه[١].

وحذف عامل المؤكد امتنع، ولا خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختص معدوداً كان أو غير معدود إذا دل عليه دليل، نحو: "لي ضربتين" أو "ضرباً شديداً"، في جواب "ما ضربت".

وقد يجب الحذف وذلك إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بفعله[٢].

ولاتضاف هذه المصادر إلا في قبيح من الكلام وما جاء منه مضاف لزمه النصب، نحو "بعدك"، ومما استعمل مفرداً ومضافاً "وَيْحَ" وهذه الصفات قائمة مقام المصدر نحو: "عائذاً بك" أي عياذاً، وهذا القسم أنه نصب على الحال المؤكدة كما في "قم قائماً" ومنها أسماء الأصوات قامت مقام المصدر: "آهاً منك" أي توجعاً، وأفة لك أي كراهة، فيقدر لجميعها أفعال بمعناها، ويلزم إضمار ناصب ما كان في الأصل صوتاً، وإن لم يبين الجار نحو: "أيها" أي كفا[٣].

وذهب أبو حيان إلى أن المصدر إن كان خبراً عن اسم عين امتنع نصبه، تقول: أجدُّك جدّ عظيم فترافع[٤].

وذهب خالد الأزهري: في اسم العين مصدر لفعل آخر فاسم العين نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[٥] فنباتاً اسم عين للنبات ومنه زكاة النبات وأن "نباتاً" في الآية مصدر جار على غير الفعل، وكأنه نائب عن "إنباتاً"[٦].

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٠٦.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن أم قاسم، (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن على سليمان، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، (ط٢)، ج١، ص ٨٢.

(٣) شرح الكافية: الرضي، ج١، ص ٢٧٥- ٢٧٦.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢١٥.

(٥) الآية (١٧) من سورة نوح.

(٦) شرح التصريح: خالد الأزهري، ج١، ص ٤٩٥.

وهذا يكون في أصول مادة الاشتقاق "نباتاً" في الآية فيه أنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل: عطاء لأعطى فهلا ذكره بعد في اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملا في الاشتقاق إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة في النيابة أو نظر إلى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر أفاد اسم[١].

المفعول فيه:

وهو كل اسم من أسماء الزمان والمكان يُراد فيه معنى: "في"، وليست من لفظه، كقولك: قمتُ اليومَ، وجلستُ مكانك وهو على ضربين: زمان ومكان.

والزمان: مرور الليل والنهار نحو: اليوم والليلة والشهر والساعة والسنة.

قال الشاعر[٢]:

هلِ الدَّهْرُ إلا ليلةٌ ونَهَارُهَا * وإلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُها[٣]

الشاهد: الليل والنهار.

والمكان: ما استقر فيه، وتصرّف عنه، وإنما الظرف منه ما كان مبهماً، غير مختص مما في الفعل دلالة عليه، تقول: جلست عندك، وأنا قريب منك، فتنصب هذا كُلَّه على أنه ظرفٌ والعامل فيه ما قبله من الأفعال المظهرة، أو المقدرة وما أشبهه[٤].

وذهب أبو حيان إلى أن المفعول فيه هو الظرف، وهو ما انتصب في وقت أو مكان على (تقدير في) باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر واحترز بقوله: باطراد من قولهم: مطرنا السهل والجبل، ولا يطرد ذلك لا في العامل

---

(١) حاشية الصبان، ج٢، ص ١٦٧.

(٢) ديوان الهذليين: أبي ذؤيب الهذلي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م، ج١، ص٢١.

(٣) غيارها: الاسم من التغيير، وتأتي هنا بمعنى غروب الشمس، لسان العرب: ابن منظور، طبعة جديدة منقحة، دار صادر، بيروت- لبنان، (ط١، ٢٠٠٠م)، ج١١، ص ١٠٦.

(٤) اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، بيروت، (ط٢)، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص ١١١- ١١٢.

ولا في اسم المكان، لا يقال: أخصبنا السهل والجبل، ومثال ذلك: قمت يوم الجمعة (فاليوم واقع فيه القيام)، ومثال المقدرة، (زيداً أمامك) والقتال يوم الجمعة[١].

وهو اسم ينتصب على تقدير (في) يذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه وإذا لم يكن على تقدير في فلا يكون ظرفاً، بل يكون كسائر الأسماء[٢].

وهو أيضاً ظرف يأتي في الجملة الفعلية ليدل على مكان وقوع الفعل: "ذهب يَمْنَةً" أو زمان وقوعه: "جاء صباحاً"[٣].

مسألة في الظروف المبنية التركيب:

"من الظروف المبنية "إذا"، وإبدالها من الاسم وتنوينها من غير ترنم، والإضافة إليها بغير تأويل نحو: "مجيئك إذا جاء زيد"، وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لما عوض منها وهي للوقت الماضي لازمة الظرفية فلا تكون فاعلة ولا مبتدأة إلا أن يضاف إليها اسم زمان يخصص مطلقاً نحو: يوم وساعة وليلة أو يرادفها نحو: (حين)[٤].

والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى "في" أو انجراره بـ "من" فمن أكثر الظروف المبنية "إذ، إذا" كما ذكر على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكـ "صباح ومساءً" وقد تجيء "إذ" متصرفة في نحو قوله تعالى: ﴿ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ﴾ [٥][٦].

أنواع ظرف المكان:

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٢٥.

(٢) جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء، تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه، د. عبد المنعم خفاجة، بيروت، ، ط١١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م، ج١، ص ٤٨.

(٣) التذكرة في قواعد اللغة العربية: محمد خليل الباشا، عالم الكتب، بيروت، (ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ص ٢٩٦.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٣٤.

(٥) الآية (٨٧) من سورة القصص.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب: الرضي، ج٢، ص ١٨.

من أنواع ظرف المكان:

أولاً: ما له مقدار نحو: ميل، وقول النحاة أن المقدار داخل تحت حد المبهم.

ثانياً: ما دل مسمى إضافي محض أو جارياً باطراد مجراه، وهذا الذي لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه الأول نحو: "مكان وناحية" أمام، ووراء، وجهة، وغير ذلك من الأسماء المبهمة غير المشتقة من لفظ الفعل، واحترز بمحض من الإضافي الذي يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو: "باطن وظاهر" من الأماكن المختصة إذا قصد بشيء منها معنى الظرف لازمة لفظة في وما بمعناها ومكان مفعل من الكون لزمت الميم فصارت كالأصلية.

ثالثاً: المختص وهو ما له اسم من جهة نفسه، كالدار، والمسجد، والسوق، فهذا لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة "في" أو "الباء" الظرفية تقول: قعدت في الدار وأقمت بالبصرة[1].

والنصب على الظرفية: مبهماً كان أو مختصاً، والمراد بالمبهم ما دل على مقدر معلوماً كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان، وما يقبله المكان إلا في حالتين: الأولى: أن يكون مبهماً لا مختصاً نحو: الدار والمسجد كما ذكر والثانية: (ما صيغ من مادة الفعل)، والعامل فيه "كَمرْمَى" من مادة "رمى"[2].

المفعول لأجله:

"وهو الذي لا يكون إلا مصدراً، ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله وإنما يذكر علة وعذراً لوقوع الفعل، وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصدراً لأنه علة، وسببت لوقوع الفعل، وادع له، والداعي إنما يكون حدثاً لا عيناً وذلك من قبل أن الفعل أما أن يجتذب به فعل

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٥٣.

(٢) حاشية الصبان، ج٢، ص ١٩٠.

آخر كقولك: احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لابتغاء معروفك فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال[١].

"وذهب ابن عصفور[٢] إلى أن المفعول لأجله فهو: كل فضلة انتصبت بالفعل، أو ما جرى مجراه، على تقدير لام العلة، ويكون معرفة ونكرة، ويشترط فيه أن يكون مصدراً، وأن يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان، وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل، إلا أن يكون المراد به التشبيه[٣].

وذهب أبو حيان إلى أنه يكون سبباً لحدث أو مسبباً عنه، وأن يكون من أفعال النفس الباطنة لا من أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاء خوفاً ورغبة، فلا يجوز، جاء زيد قراءة للعلم ولا قتالاً لكافر[٤].

وتلاحظ الباحثة من خلال هذه التعاريف أن المفعول لأجله هو المصدر المنصوب الذي يبين علة حدوث الفعل.

"والمفعول لأجله لا بد أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو: "زرتك طمعاً في برك"، و "قصدتك رجاء خيرك" فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك، ولا تقول: قصدتك لقصد، ولا زرتك للزيارة لأن المفعول لأجله علة لوجود الفعل، والشيء لا يكون علة لنفسه وإنما يتوصل به إلى غيره، إنما قلنا أنه علة وعذر لوقوع الفعل لأنه يقع في جواب لم فعلت كما يقع الحال في جواب كيف فعلت، وإنما أصله أن يكون باللام لأن اللام معناها العلة والغرض نحو: جيئتك لتكرمني، وقد تحذف هذه اللام، فيقال: فعلت ذاك حذار الشيء، وفي هذه الحالة تعدى الفعل بنفسه[٥].

---

(١) شرح المفصل، ج٢، ص ٥٢.

(٢) ابن عصفور هو أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور، من أهل إشبيلية، مؤلفاته: المقرب والممتع. إشارة التعيين، ص ٢٣٦.

(٣) المقرب: ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، العراق، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م، ط١، ج١، ص ١٦٠-١٦١.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٢١.

(٥) شرح المفصل، ج٢، ص ٥٣.

"وذهب الرضي: إلى أن شرط نصبه تقدير اللام، يعني أن تقدير اللام، شرط انتصاب المفعول لأجله، لا شرط كون لاسم مفعولاً له، فنحو: "للسمن" و "لإكرامك الزائر" في نحو قولك: "جيئتك للسمن ولإكرامك الزائر" عنده، مفعول له على ما يدل عليه حدُّه[١].

"ونقل أبو حيان من الزجاج[٢] إلى أنه انتصب المصدر وأيضاً نقل من سيبويه بنصب المصدر، حيث انتصب المصدر بفعل من لفظه واجب الإضمار، وإذا فقدت المصدرية صريحاً أو تقديراً مع (أنْ)، "ولن" لم يوصل الفعل إلا باللام أو بما في معناها من حرف السبب وذلك من اللام، (ما) مثال ذلك في قوله تعالى: ﴿ هُوَالَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ [٣][٤].

وتلاحظ الباحثة إلى أن المفعول لأجله حكمه النصب، لكن إذا دخل عليه حرف جر في هذه الحالة يكون اسم مجروراً بحرف الجر الذي سبقه.

المفعول به:

ذهب أبو حيان إلى أن المفعول به ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصة نحو: ضربت زيداً، وهو منصوب إذا لم يبين لما لم يسم فاعله[٥].

وذهب السيوطي: بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل، والمراد بالوقوع التعلق مثل: أحدثت قتلاً[٦].

"وهو اسم دلّ على ما وقع عليه فعل الفاعل ولم تغير لأجله صورة الفعل نحو: يحب الله المتقن عمله، ويكون ظاهراً (كما مثل)، وضميراً متصلاً نحو: أرشدني المعلم ومنفصلاً نحو: إياك نعبد[٧].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب، ج٢، ص ٣٢.

(٢) الزجاج هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي، (٣١١هـ- ٩٢٣م)، إماماً في العربية من أهل الدين. إشارة التعيين، ص ١٢.

(٣) الآية (٢٩) من سورة البقرة.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٢٢.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

(٦) همع الهوامع، ج١، ص ١٦٥.

(٧) تهذيب التوضيح: أحمد مصطفى المراغي، ج١، ص ١٣٧.

تعدي الفعل:

ويتعدى إلى واحد أو إلى اثنين من باب أعطى أو إلى اثنين، أحدهما يتعدى بحرف الجر، وإذا وجد مفعولان، وأحدهما مفعول في المعنى، أو مقيد بحرف الجر فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، وتقديم ما ليس مقيداً بالحرف فإذا قلت: أعطيت درهمه زيد جاز. ولا يجوّز أعطيت مالكه الغلام، ولا مالكه أعطيت الغلام.

وأن المتعدي حكمه أن ينصب المفعول به "كضربت زيداً" إلا أن ناب المفعول به عن الفاعل فإنه يُرفع على النيابة عن الفاعل، كضُربَ زيدٌ، برفعهما، وبناء الفعلين للمفعول هو الفاعل[1].

وذهب الكوفيون: إلى أن العامل في المفعول النصب "الفعل والفاعل جميعاً" نحو: "ضرب زيدٌ عمراً".

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً.

وأما الكوفيون فاحتجوا بقولهم: "إن العامل في المفعول النصب وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقديراً، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد.

وأما البصريون فأحتجوا بقولهم: "أن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقي على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في الفعل، وإضافة ما لا تأثر له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له[2].

---

(١) شرح التصريح: خالد الأزهري، ج١، ص ٦٣.

(٢) الإنصاف، ج١، ص ٥٦- ٥٨.

المفعول معه:

هو الذي لا يكون إلا بعد الواو ولا يكون إلا بعد فعل لازم، أو منتـــه التعدي نحو: "ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل"[١].

"وذهب العكبري: إلى أنه كل اسم وقع بعد الواو التي بمعنـــى (مـــع) وقبلها فعل وفاعل، فذلك الاسم منصوب"[٢].

وهو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى (مـــع)، المضـــمن معنـــى المفعول به نحو: ما صنعت وأباك (كما ذكر).

وهو الاسم التالي واواً يجعله بنفسها في المعنى كمجرور "مـــع" وفـــي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة، فالتالي واواً جـــنس يشـــمل المفعـــول معـــه والمعطوف في مثل: خرجت عسلاً وماء، بخلاف سرت والنيل فإن المصاحبة لم تفهم إلا من الواو، وقوله كمنصوب معدى بالهمزة يشمل الفعل وما عمـــل عمله نحو: "والناقة متروكها وفصيلها"[٣].

أقسام المفعول معه:

ذهب أبو حيان إلى أن المفعول معه ينقسم إلى أربعة أقسام:

أولاً: ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب وذلك إذا تقدم الواو مفرد نحو: كل رجل وضيعته.

ثانياً: ما يجب فيه النصب، وهو أن يتقدم الواو جملة فعلية أو اســـمية متضمنة معنى الفعل، قبل الواو ضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير رفع منفصل ولا طول يقوم مقام التأكيد، أو ضمير خفض متصل باســـم لا يمكـــن عطف ما بعد الواو عليه نحو: ما صنعت وأباك (كما ذكـــر) لا يجـــوز فيـــه العطف إلا ضرورة عند البصريين.

ثالثاً: ويجوز فيه العطف، وهو أن يتقدم الواو جملة متضـــمنة معنـــى الفعل وبعد الواو اسم لا يتعذر عليه العطف نحو: ما شأن عبد الله وزيد.

---

(١) شرح المفصل، ج٢، ص ٤٨.

(٢) اللباب: العكبري، ج١، ص ٢٧٩.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص٢٨٥.

رابعاً: ما ترجح فيه النصب على المعية، وهو ما يخالف بالعطف فوات معنى المعية، والعطف لا يبينه، وإذا كان الفعل لا يليق بتالي الواو جاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسن مع موضع الواو وإلا تعين الإضمار مثل قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [1]، فجعل الإيمان مفعولاً معه[2].

وزاد السيوطي على ذلك حيث قال:

أولاً: ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيئان: أحدهما: أن لا يتقدم الواو إلا مفرد نحو: أنت ورأيك. **ثانيهما:** يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك: أنت أعلم وما لك، والمعنى بمالك وهو عطف على أنت ونسبة العلم إليه مجاز.

ثانياً: ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف وذلك أن يتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل وقيل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: مالك وزيداً وشأنك وزيداً، فيتعين النصب على المفعول معه ولا يجوز العطف إلا عند الضرورة.

ثالثاً: ما يختار فيه العطف مع جواز النصب، وذلك أن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهراً، أو ضمير المرفوع منفصلاً نحو: شأن عبد الله وزيد، فالأحسن جر زيد في الأول ورفعه في الثاني.

رابعاً: ما يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة مثل: لا تغتذ باللبن والسمك، ولا يعجبك الأكل والشبع لأن النصب يبين مراد المتكلم والعطف لا يبينه "كما ذكر أبو حيان".

خامساً: ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو: رأسه والحائط فالمعية والعطف جائزان، والفرق

---

(١) الآية (٩) من سورة الحشر.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٢٨٧- ٢٨٩.

بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر[١].

الكلام في خلا وعدا وغير:

ذهب أبو حيان في كتابه النكت حيث قال في "خلا وعدا" حفظ فيهما النصب والخفض، فالنصب على أنهما فعلان فاعلهما مضمر عائد على المصدر المفهوم من الحكم المسند للمستثنى منه ويجب إضماره، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول جوّز فيها النحاة وجهين:

الأول: أنها لا موضع لها من الإعراب مع تعلقها بما قبلها لأن هذه الجملة وقعت موقع غير الجملة كأنك قلت إلا زيداً والأصل في أدوات الاستثناء "إلا" وإلا زيداً لا موضع لها من الإعراب.

الثاني: إنها في موضع نصب على الحال، وينبغي أن يستثنى هذا من قولهم: أن الفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع "قد" ظاهرة أو مقدرة فإن زيد قبلهما (ما) فقد أجاز (الجرمي)[٢] زيادة (ما) وخفض ما بعدهما، والأكثر على أن (ما) مصدرية وصلت بالفعل وتقدر بمصدر منصوب على الحال تقديره (خلواً) أي خالين من زيد وإن جرت محذوف تتعلق بما قبلها[٣].

أورد الأزهري وجهين لخلا وعدا، أحدهما: أنهما حرفا جر، والثاني: أنهما فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع إلاّ[٤].

أصل غير:

ذهب ابن يعيش إلى أن غير يكون وصفا، والاستثناء فيه عارض معار من إلا ويوضح ذلك ويؤكده أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن

---

(١) همع الهوامع: السيوطي، ج١، ص ٢٢١- ٢٢٢.

(٢) الجرمي هو أبو إسحق صالح، إمام العربية في النحو بصري له مصنفات منها: "الفرخ. إشارة التعيين، ص١٤٥.

(٣) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ابن حيان، ص١٠٤.

(٤) شرح التصريح: خالد الأزهري، ج١، ص٣٦٤.

يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء نحو: عندي مائة غير درهم"[١].

"وذهب ابن عصفور إلى أن الاسم الواقع بعد غير، فلا يكون أبداً إلا مخفوضاً بإضافة غير إليه، ويكون حكم غير في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلا، فتقول: ما قام القوم غيرُ زيدٍ، برفع غير ونصبه، وإذا اتبعت الاسم الواقع بعد غير، كان لك في التابع وجهان: الخفض على لفظه، وأن يكون على حسب إعراب غير. ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

لم يَبْقَ غَيْرَ طَرِيْدٍ غيرُ مُنْفَلِتٍ * وموثقٍ في حِبَالِ القد مسلوبِ

برفع موثق وخفضه، ولا يجوز ذلك في اتباع الاسم الواقع بعد إلا غير الحمل على اللفظ خاصة[٣].

ويستثنى بغير فينجر ما بعدها بالإضافة وحكمها حكم الاسم الذي بعد إلاّ تقول: ما قام غيرُ زيد وجاءني غيرَ زيد، تنصب وترفع على النعت للغير، على مذهب من أجاز ذلك أو على عطف البيان على ما مرّ، وما جاءني أحد غير زيد، ترفع وهو أرجح من النصب[٤].

القول في سوى:

وسوى فهي في الأصل ظرف، ولا تستعمل في الاستثناء إلا منصوبة إذا وقعت بعد تمام الكلام، ليتوفر عليها حكم الظروف، وقد جاءت غير ظرف قليلاً[٥].

والاسم الواقع بعد سوى وسُوى، وسَواء لا يكون إلا مخفوضاً بها، وهي أبداً منصوبة على الظرفية[٦].

---

(١) شرح المفصل، ج٢، ص ٨٨.

(٢) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، ص٥٢.

(٣) المقرب: ابن عصفور، ج١، ص١٧٢.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٣٢٢.

(٥) اللباب: العكبري، ج١، ص ٣٠٩.

(٦) المقرب: ابن عصفور، ج١، ص ١٧٢.

"أما سوى عند أبي حيان: فيستثنى بها في الاتصال والانقطاع وكونها ظرفاً، وتأتي بمعنى غير، وزعم بعضهم أنها لا تضاف إلا إلى المعرفة وموضعها نصب على الظرفية، وظهر الإعراب في الممدودة نصباً نحو: قام القوم سواءك، وما مررت بأحد سواك[١].

وتلاحظ الباحثة أن أدوات الاستثناء كثيرة ولكن أبا حيان اختار هذه الأدوات على سبيل المثال والأكثر استعمالاً وشيوعاً.

الحال بالنسبة للتقديم والتأخير:

وتقديم صاحب الحال جائز مثل: "هذا قائماً زيد" لأنها بعد العامل، فأما تقديم الحال على العامل إذا كان ظرفاً فقد أجازه "أبو الحسن" بشرط تقدم المبتدأ عليها مثل: "زيد قائماً في الدار"، وتقدم الظرف في مثال: في الدار قائماً زيد، لا يجوز عند الجميع: قائماً زيد في الدار، ولا قائماً في الدار زيد، ولا يجوز تقديم حال المجرور عليه، لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل، فصار كالشيء الواحد، فتقدمها على الجار يفصل بين الفعل والحرف، ولأن حرف الجر لا تصرف له وهو العامل في صاحب الحال، وليس له معنى يعمل به فامتنع قولك: "مررت قائماً بزيد" "وقائماً مررت بزيد"، والقيام لزيد[٢].

"وذهب ابن مالك إلى أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبهه، ولم يكن نعتاً ولا صلة "لأل" أو حرف مصدري، ولا مصدراً مقدراً بحرف مصدري، ولا مقروناً بلام الابتداء أو القسم[٣].

"أما عند أبي حيان فإنه يجب تأخيره عنه كإضافة العامل إلى صاحبها نحو: "عرفت قيام هند ضاحكة" ، وما يجب التقديم كإضافته إلى ضمير ما لابس الحال نحو: جاء زيد هند أخوها وكاقتران صاحبها بإلا على رأي نحو: "ما جاء مسرعاً إلا زيد"، حكمها حكم المفعول المحصور بحرف فأما أن

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٣٢٦.

(٢) اللباب: العكري، ج١، ص ٢٩٠- ٢٩١.

(٣) تسهيل الفوائد: ابن مالك، ص ١١٠.

يكون زائداً أو غير زائد إن كان زائداً جاز تقديمها على ذي الحال نحو: ما جاءني من أحد عاقلاً، فيجوز: ما جاءني عاقلاً من أحد، وإن كان غير زائد نحو: "مررت بهند ضاحكة، فمذهب البصريين لا يجوز تقديمها مطلقاً كان ذو الحال ظاهراً ومعتمداً، لا تقول: مررت ضاحكة بهند[١].

وتلاحظ الباحثة أن الحال حكمه النصب دائماً، ولم يذكر أبو حيان أقسام الحال، وبعض كتب النحاة ذكر فيها الحال الجملة الاسمية والفعلية، ولكن لم يتطرق إليها أبو حيان.

العامل في التمييز:

قال ابن عصفور: "وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، وهو اختيار ابن عصفور"[٢].

وأن ينتصب عن تمام الاسم، وهو إما عدد نحو أحد عشر رجلاً وعشرون رجلاً.. وقد يكون سؤالاً عن عدد كتمييز كم الاستفهامية والتمييز عن المثلية نحو قول بعضهم، ما لنا مثله رجلاً ولنا أمثالها إبلا[٣].

والنسبة المبهمة نوعان: نسبة الفعل للفاعل، ونسبته للمفعول نحو قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [٤].

والشاهد في هذه الآية في (فجرنا) إلى الأرض مبهمة "وعيونا" تمييز نسبة مبين لذلك الإبهام، والأصل: وفجرنا عيون الأرض، فعمل به ما عمل بسابقه[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٣٤٨.

(٢) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٣٧٧.

(٣) ارتشاف الضرب، ج١، ص٣٨١

(٤) الآية (١٢) من سورة القمر.

(٥) ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام، تاليف محمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، توزيع مكتبة العلم بجدة، (ط١، ١٤١٢هـ)، ج٢، ص ٢٣٢.

وذهب الصبّان إلى أنه ينقسم إلى مفرد وجملة دال على مقدار، فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلاً أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله في فاعل أو مفعول، نحو: "طاب زيد نفساً"، والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل، والأصل "طابت نفس زيد"[١].

العـــــدد:

ذهب الحيدرة إلى أن العدد ينقسم على ضربين: صريح، وكناية، فالصريح على أربعة: أحادٌ وعشرات ومئون وألوف، فعدد الواحد المذكر بغير هاءٍ، وعددُ الواحدة المؤنثة بالهاء، تقول: واحد وواحدة واثنان واثنتان، وإن شئت رفعته على تقدير مبتدأ، فإذا صِرْتَ إلى الثلاثة أثبت الهاء في المذكر إلى العشرة، وحذفتها من المؤنث، فقلت ثلاثةٌ، أربعةٌ، خمسة، وثلاثٌ، وأربعٌ، وخمسٌ، فإذا صرت إلى الثمانية قلت: هذه ثمان، كما تقول: قاضٍ، مررت بثمانٍ، ورأيت ثمانيَ غير متصرفة مثل: قواضيَ، وإن شئت صرفتهُ لأنه ليس بجمع صريح.

قال الشاعر[٢]:

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثمانياً وثمانياً * وَثَمَانِ عَشْرَةَ واثْنَيْنِ وَأَرْبَعَا

والشاهد في هذا البيت قوله: "وثمان عشرة" حيث كسر نون ثمانية المركبة بعد حذف يائها ويجوز فتح الياء وسكونها.

والعدد موقوفٌ ما لم يضف أو يعطف، وليس يثنى، وإنما يوقف عليه استراحة بين العددين، فإذا أضفت أو عطفت أعربت، وكنت مخيراً بين الرفع والنصب، فالرفع على تقدير هذا واحدٌ واثنان، والنصب على تقدير أعدُّ أو عَدَدت وواحد واثنين[٣].

---

(١) حاشية الصبان، ج٢، ص ٢٨٩- ٢٩٠.

(٢) هذا البيت للأعشى ولم أجده في الديوان، وقد ذكر في شرح الأشموني، ج٣، ص ٦٢٧، لسان العرب، ج١٣، ص ٨١.

(٣) كشف المشكل في النحو: الحيدرة، ص ٤٣٩.

وذهب الهرمي[1] إلى أن العدد يكون على أربعة أضرب، وأن وصفه في الأصل مؤنث، وأنه مع المؤنث بغير هاء، ومع المذكر بالهاء من الثلاثة إلى العشرة، وأن ما بعد الثلاثة إلى العشرة مجرور، وأن ما بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب على التمييز.

وأن من أحد عشر إلى تسعة عشر مبني على الفتح، وتحذف الهاء من الاسم الأول مع المؤنث وتثبتها مع الاسم الثاني، وتثبت في المذكر مع الاسم الأول، وتحذف مع الثاني.

وأن المائة إذا عددتها أجريتها مجرى المؤنث، سواء كان المعدود مذكر أو مؤنثاً، كقولك: ثلاثمائة رجل، وثلاثمائة امرأة؛ لأن لفظها لفظ المؤنث، وتخفض ما بعدها بإضافة المؤنث بها، وإذا عددت الألف، ذكرت العدد، فأثبت الهاء، وقلت: ثلاثة آلاف رجل، وثلاثة آلاف امرأة، وتخفض ما بعد الألف بالإضافة أيضاً.

وأن اسم الفاعل إذا اشتققته من العدد، وركبته، كان مبنياً على الفتح، كقولك: هذا الخامس عشر، ومررت بالخامس عشر، وهذه الخامسة عشرة، ومررت بالسادسة عشرة، فبنيت الهاء على الفتح في الاسمين كليهما مع المؤنث، وتحذفهما مع المذكر ويكون مبنياً أيضاً على الفتح في الرفع، والنصب والجر، ولا يجوز تغييره عن ذلك[2].

وذهب أبو حيان إلى أن أحد عشر إلى تسعة وتسعين يميز بمفرد منصوب، وذلك المركب والعقود من عشرين إلى تسعين والمعطوف عليه العقود المذكورة، فتقول: قام أحد عشر رجلاً، وقام عشرون رجلاً، وقام أحد وعشرون رجلاً، والحادي والعشرون رجلاً إلى أن تبلغ العقد[3].

---

(١) هو عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، الأشعري، أديب نحوي، من أهل اليمن، أقام بصنعاء، له مصنفات في النحو منها: المحرر في النحو. "معجم المؤلفين، ج٧، ص ٣٠٣".

(٢) المحرر في النحو، الهرمي، ج١، ص ٣٥٠.

(٣) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٣٥٥.

وذهب الصبان إلى أن العدد هو ما كان آحاده مؤنثة ولو مجازاً جرد من (التاء) قال تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ (١).

هذا إذا ذكر المعدود، فإن قصد ولم يذكر في اللفظ، فالفصيح أن يكون كما ذكر، فتقول: صمت خمسة، تريد أياماً، وسرت خمساً، تريد ليالي ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، ومنه وأتبعه بست من شوال، أما إذا لم يقصد معدود، وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء، نحو: ثلاثة نصف سنة، ولا تتصرف لأنها أعلام، وأما إدخال آل عليها في قولهم الثلاثة نصف السنة فكدخولها على بعض الأعلام كقولهم: الآهة، وهو اسم من أسماء الشمس، حيث قالوا الإلاهة، وكذلك قولهم: شعوب والشعوب للمنية، وهذه لم يشملها كلامه وشمل الأولين(٢).

"والعدد هو الذي يفسر بمنصوب، ويفسر بمخفوض فما يفسر بالمخفوض إذا عرفته أدخلت الألف واللام على الثاني، تقول: ثلاثة الرجال، ومائة الدراهم، وألف الدراهم".

وما يفسر بالمنصوب إن كان العدد معطوفاً ومعطوفاً عليه أُدخلت الألف واللام عليهما، فتقول: الأحد والعشرون درهماً، وإن كان العدد مفرداً أو مركباً أُدخلت الألف واللام على الأول، فتقول: الأحد عشر درهماً، ولا تعرّف التمييز لأن التمييز لا يتعرف، فتقول: عندي العشرون درهماً، والخمسة عشر درهماً، والقياس عند العرب، وهو لا يضاف إلى الصفة لأنها إنما تضاف إلى ما يبين جنسها، فلا تقول في الأعراف ثلاثة بيض، إنما يقال: ثلاثة أثواب بيض، فإن جاء ثلاثة بيض فسيكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وهذا قبيح(٣).

---

(١) الآية (٧) من سورة الحاقة.

(٢) حاشية الصبان، ج٤، ص ٨٦- ٨٧.

(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية، لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر بن أبي الربيع القرشي الأندلسي، تحقيق د. على بن سلطان الحكيمي، (ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، ص ٤٢٦- ٤٢٨.

وذهب ابن الأنباري إلى قوله لِمَ أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر، نحو: خمسة رجال، ولم تدخل في المؤنث، نحو: خمس نسوة قيل إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما، فإن قيل: فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً، قيل لأربعة أوجه:

الأول: أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثاً والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء والمذكر هو الأصل، فأخذ الأصل الهاء، فبغى المؤنث بغير هاء.

الثاني: أن المذكر أخف من المؤنث، فلما كان المذكر أخف من المؤنث احتمل الزيادة، والمؤنث لما كان أثقل لم يحتمل الزيادة.

الثالث: أن الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في علاّمة والمذكر أفضل من المؤنث، فكان أولى بزيادتها.

الرابع: أنهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فُعال في المذكر بالهاء نحو: غُراب، وأغربة، ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو: عُقاب وأعُقب، حملوا العدد على الجمع، فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها من المؤنث، وكذلك حكمها بعد التركيب إلا العشرة، فإنها تتغير؛ لأنها تكون في حال التركيب في المذكر بغير الهاء وفي المؤنث بالهاء؛ لأنه لما ركبوا الآحاد مع العشرة وصيرت معها بمنزلة اسم واحد، كرهوا أن يثبتوا الهاء في العشرة، لئلا تصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على لفظ واحد[1].

وقال الشاعر[2]:

فَضَمَّ قَواصِيَ الأَحْيْاءِ مِنْهُمْ * فَقَدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ واحِدِينَا

الشاهد في قوله: "واحدينا" استشهد به أبو حيان على جمع واحد الصفة، جمع مذكر سالم، والألف هنا ألف الإطلاق، وعلة ذلك لأنه اسم فاعل

---

(١) أسرار العربية: ابن الأنباري، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، (ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، ص٢٠٠.

(٢) ديوان الكميت بن زيد، جمع وتقديم: داؤد سلوم، مكتب الأندلس، بغداد، ١٩٦٩م، ج٢، ص ١٢٢.

جار على الفعل، ولا يكون جمع واحد الذي هو نقيض اثنين؛ لأنه موضوع لإفادة العدد، فلا يجمع كما يجمع سائر الأعداد إلا المائة والألف[1].

وذهب ابن يعيش إلى أن "أحداً" كلمة استعملت على ضربين:

أحدهما: أن يراد بها العموم والكثرة، ولا تقع إلا في النفي، ويدلك على وقوعه على الجمع قوله تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[2] فحاجزين صفة لأحد، والجمع في الصفة "حاجزين" يدلك على أن الموصوف جمع؛ لأن الصفة تتبع الموصوف إفراداً وتثنية وجمعاً، وإعراباً، وعلى هذا فالهمزة في أول (أحد) أصل وليست بدلاً من الواو ولا غيره؛ وذلك لأن اللفظ على الهمزة، وليس هناك دليل على ما يخالف الظاهر واللفظ.

ثانيهما: فلفظ "أحداً" يراد به معنى (واحد) في العدد نحو: أحدٌ وعشرون، أي واحد وعشرون، والهمزة فيه بدل من الفاء التي هي (الواو)، والأصل (وحَدَ) بمعنى واحد قال ابن يعيش عن ابن الأعرابي[3] في شرح المفصل، والمؤنث في واحد بالألف، وليس بالتاء كأخواتها في ثلاثة وأربعة وشبههما، وذلك لأن "أحد" اسم استعمل على ضربين: وصف، واسم للعدد غير وصف؛ فأما الصفة فهي جارية على الفعل نحو: قائم وساجد، وتتبع موصوفها نحو: رجل واحد، وامرأة واحدة، فهذا وصف جار على العمل ويعمل عمله نحو: مررت برجل واحد، فالوصف هنا يذكر ويؤنث[4].

وذهب أبو حيان على أن العدد قد يجمع جمع تكسير، في قول الشاعر[5]:

يَحْمِي الصَّرِيمَةَ وأحدان الرجالِ له * صَيْدٌ ومُسْتمعٌ بالليل هَجّاسِ

---

(١) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٣٧٠.

(٢) الآية (٤٧) من سورة الحاقة.

(٣) الأعرابي هو محمد بن زياد أبو عبد الله، ولد سنة ٧٦٧هـ وتوفى ٨٤٥هـ، عالم باللغة، نحوي، من مؤلفاته: النوادر، ومعاني الشعر. بغية الوعاة، ج١، ص ١٠٥.

(٤) شرح المفصل، ج٢، ص٣٢.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ص ٢٢٧. ورد برواية أخرى: يحمي الصريمة أحدان الرجال له صيد ومجترى بالليل همّاسُ

الشاهد فيه: جمع واحد على أحدان. وهذا الضرب من التكسير في فاعل إذا كان اسماً دون صفة، وإن جرى إعرابه على ما قبله كقولهم: مررت بنسوة أربع بالتنوين، ولو كان صفة لم يتصرف كما لا يتصرف "أوحَدَ" وواحد مثله من باب العدد(١).

وهذا الضرب لا يثنى ولا يجمع من لفظه فإذا أردت ذلك قلت: اثنان فتصوغ التثنية والجمع لفظاً من غير لفظ الواحد وكما لا يثنى من لفظه كذلك لا يؤنث من لفظه؛ لأنه لو أُنث من لفظه تعين أن يقال واحدة فتصبح مشابهة للصفات الجارية على أفعالها، وواحد ليس بصفة فلما مُنِع هذا الضرب من التأنيث، وكان هناك احتياج إلى علامة خاصة تميز بين المذكر والمؤنث إذا كان اسماً قد يقع على المذكر كما يقع على المؤنث عدل إلى لفظ آخر بمعناه، ولما كان اسماً غير صفة وأريد إثبات العلامة، لم تكن هذه العلامة التاء كراهة أن تكون على حد الصفة نحو: حسنٌ وحسنة الوجه، فعدل إلى علامة أخرى، ولما كان التأنيث في (أحد) بالألف قلب على فَعَل إلى فِعْلى فقالوا: إحدى في المؤنث، وواحدٌ في المذكر فاستغنى بتأنيث أحد عن تأنيث واحد؛ لأنه في معناه ولا تستعمل (إحدى) إلا إذا أضيفت إلى غيرها، وجعل معها اسماً واحداً، فأما في باب الآحاد وأوائل الأعداد، فلا يجوز، لأنه لا يضاف إلى المعدود، كما لا يضاف إلى سائر الأعداد لأن المعدود يغني عن ذلك(٢).

والعشرون ونحوها من العدد لا تمتنع من التقديم والتأخير؛ لأنها لم تتضمن معنى يجب لها به الصدارة فعملت في المميز متصلاً بها من غير فصل على ما يجب في التمييز(٣).

وقول الشاعر(٤):

فأشهدُ عِنْدَ اللهِ أن قد رأيْتُها * وعشرين منها إِصْبَعاً مِنْ وَرَائِيَا

---

(١) ارتشاف الضرب، ج١، ص٣٧١.

(٢) شرح المفصل، ج٢، ص ٣٢-٣٣.

(٣) المرجع نفسه، ج٤، ص١٣٠.

(٤) البيت لعبيد بن الحسحاس لم أجد الديوان، وقد ذكر في الدرر اللوامع، ج٤، ص٣٤، الهمع، ج١، ص ٤٠٢، شرح المفصل، ج٤، ص ١٣٠.

الشاهد فيه قوله: "عشرين منها إصبعا" استشهد به أبو حيان على جواز الفصل بين اسم العدد (عشرين) ومميزه "إصبعاً" بالجار والمجرور منها للضرورة؛ وذلك لضعف عمل "العشرين" ونحوها من الأعداد المنونة فيما بعدها؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل، ولم تقو قوته مع أنه ورد ذلك في الشعر، بينما يجوز الفصل في (كم) إذ يجوز فيها الفصل بالظروف، والجار والمجرور بحكم أنها متمكنة لإسميتها[١].

الكناية عن العدد:

ذهب أبو حيان إلى قوله في كناية العدد في قول الشاعر[٢]:

كَمْ عَمَّة لكَ يا جَرِيرُ وخالَة * فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري

الشاهد: في قوله: "كم عمة" ذكره أبو حيان على تمييز (كم) الاستفهامية بالنصب على التمييز لإجماع أكثر النحاة على ذلك[٣].

وذهب سيبويه إلى أن (كم) استفهامية في محل نصب مفعول مطلق أو خبرية، أو ظرف زمان متعلق بحيث وجاء تمييز كم الاستفهامية على ثلاثة أوجه:

فهناك من النحويين من منع تمييز (كم) الاستفهامية على تمييز الخبر مطلقاً لذلك صارت المذاهب ثلاثة "رفع، ونصب، وجر" فأما الرفع على فعلي الابتداء لوصفها بالجار والمجرور وهو (لك) على معنى "كم مرة" حلبت على عماتك وهذا هو مسوغ الابتداء بها وقوله: "قد حلبت على عشاري" في موضع الخبر وتكون (كم) واقعة على الحلبات فتكون مصدراً أي (كم) حلبة، ويجوز أن تكون واقعة على الظرف فيكون التقدير كم يوماً أو شهراً وهو الوجه الأول[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٢٥٦.

(٢) ديوان الفرزدق، ج١، ص ٣١٦.

(٣) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٣٧٨.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٢، ص ١٦٦.

أما الوجه الثاني: في تمييز (كم) فهو النصب على التمييز على لغة من يجعل (كم) في معنى عدد منون، ونصب بها الخبر؛ لأن هذا ليس موضع استفهام، مع أنه لا يبعد الاستفهام على سبيل التقدير فتكون (كم) مبتدأ في موضع مرفوع وقوعه على "قد حلبت على عشاري" في موضع الخبر(١).

أما الوجه الثالث في هذه المسألة: فهو الجر على الإضافة وهذا ما ذهب إليه أبو حيان(٢).

وذهب المبرد إلى أن (كم) استفهامية في هذا البيت وليس على معنى الاستفهام الحقيقي بل على سبيل التهكم والسخرية(٣).

"وتميز (كم) مفرد عند ابن مالك خلافاً للكوفيين إذ يجيزون أن يكون جمعاً فيكون التقدير (كم عماتاً لك يا جرير) خلافاً "للأخفش" أجاز ذلك إذا أردت بالجمع أصنافاً، تقول: كم غلماناً لك أي كم عندك من هذه الأصناف"(٤).

وأجود هذه المذاهب الجر، لأن الجر أظهر في الخبر، والمراد هنا الإخبار بكثرة العمات الممتهنات بالخدمة "الحلْب" وبعده النصب؛ لأنه خبراً أيضاً في معنى عمات، وإذا رفعت لم تكن إلا عمة واحدة، لأن التمييز يكون بواحد في معنى الجمع فإذا رفع فأنت هنا لا تريد التمييز.

والشاعر هنا يهجو جريراً ويصف عماته وخالاته بأنهن يحلبن عليه عشاره ونوقُه(٥).

أما كأين، حيث قال الشاعر(٦):

وكأين رَدَدْنَا عَنْكُمُ مــن مُــدَجَّجٍ * يَجيء أَمامَ الأَلْفِ يَرْدي مُقَنَّعــاً

---

(١) كتاب الجمل في النحو، الخليل، ص ٢٣٩- ٢٤١.

(٢) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٣٧٨.

(٣) المقتضب، المبرد، ج٣، ص ٥٨.

(٤) شرح ابن عقيل، ج١، ص ١١٦.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي، ج٣، ص ٢٤٩.

(٦) البيت لعمرو بن شاش. وقد ذكر في الكتاب، سيبويه، ج٢، ص ١٧٠، الهمع، ج١، ص ٢٥٦، شرح أبيات سيبويه، ج١، ص ٤٩٧.

الشاهد في قوله: "كأين" استشهد به أبو حيان علـــى أن كـــأين تجـــيء مفصولة مع الإثبات بمن الجارة بعدها وهي بمعنى كم[١].

وذهب الصبان إلى أن (كم وكأين وكذا) هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد، أما (كم) فاسم عدد مبهم الجنس والمقدار، وهي علـــى قســـمين: اســـتفهامية بمعنى، أي عدد، وخبرية بمعنى عدد كثير، وكل منهما يفتقر إلى تمييز، أمـــا الأول فمميزها كمميز عشرين، وأخواته في الإفراد والنصب.

أما الإفراد فلازم مطلقاً، وأما النصب ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لازم مطلقاً.

الثـــاني: ليس بلازم يليها يجوز خبره مطلقاً حملاً على الخبرية وإليـــه ذهب "الفراء والزجاج".

الثالث: أنه لازم لم يدخل على (كم) حرف جر، وراجع على الجر أن دخل عليها حرف جر[٢].

هذه هي منصوبات الأسماء التي ذكرها أبو حيان في كتابه "ارتشـــاف الضرب". أما نواصب الفعل المضارع فسوف نتطرق إليها مع الأفعال أي في مبحث الأفعال.

مجرورات الأسماء:

أولاً: المجرور بحرف الجر:

الجر يكون بالحروف والإضافة والتبعية، والحـــرف أحـــادي وثنـــائي وثلاثي ورباعي.

والحروف الأحادية هي: "الباء واللام والكاف والتاء والـــواو وهمـــزة القطع والاستفهام".

---

(١) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٣٧٨.

(٢) حاشية الصبان، ج٤، ص ١١٢-١١٣.

البـــــــاء:

"ذهب ابن السراج[١] إلى معاني الباء حيث قال: جائز أن يكون للاستعانة وجائز لا يكون، والذي لا استعانة معه، قولك: "مررت بزيد"، وتزاد في خبر المنفي توكيداً نحو: ليس زيد بقائم، وزائدة في قولك: "حسبك بزيد"[٢].

"وذهب المرادي[٣] إلى أن حرف الباء مختص بالاسم، ملازم لعمل الجر، وتأتي بمعنى البدل كقول الشاعر[٤]:

فَلَيتَ لي بِهِمُ قَوْمــاً إذَا رَكِبُــوا * شَنُّو الإغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبَانَــاً

وتأتي بمعنى المجاوزة، وذلك بعد السؤال نحو قوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾[٥].

وقال الشاعر[٦]:

فَإنْ تَسْــأَلونِي بالنِّســاء فَــإنَّني * خَبِيرٌ بــأَدْوَاءِ النِّسَــاءِ طَبِيــبُ

والشاهد في هذا البيت أيضاً "النساء" حيث جاءت الباء بمعنى "عن" وهي مختصة بالسؤال[٧].

وذهب أبو حيان إلى أن الباء تعني الإلزاق نحو: مررت بزيد التزاق المرور بمكان بقرب زيد، وتأتي بمعنى النقل، ويعبر عنها بالتعدية مثل قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [٨].

ويكون الفعل قبلها لازماً ومتعدياً نحو: صككت الحجر بالحجر أصله صك الحجر الحجر فالإلصاق واضح. وتأتي بمعنى السببية نحو: مات زيد

---

(١) ابن السراج هو: محمد بن السري، أبو بكر النحوي، المعروف بابن السراج، (ت ٣١٦هـ)، من علماء العربية. إنباه الرواة، ج٣، ص ١٤٥.

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج، ج١، ص ٤١٣.

(٣) المرادي هو الحسن بن قاسم عبد الله بن علي المرادي المصري، النحوي، اللغوي، (ت ٧٤٩هـ). بغية الوعاة، ج١، ص ٥١٧.

(٤) لقرب ابن أُنيف لم أجد الديوان، وقد ذكر في شرح الحماسة، ج١، ص ١٨، المغني، ص ١٠٤.

(٥) الآية (٥٩) من سورة الفرقان.

(٦) علقمة حياته وشعره، تأليف: عبد الرازق حسين، تحقيق د. محمد علي سلطان، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ص ٨٥.

(٧) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ص ٤٠-٤١.

(٨) الآية (١٧) من سورة البقرة.

بالجوع، وتأتي أيضاً بمعنى الاستعانة نحو: كتبت بالقلم، والمصاحبة ويصلح معها "مع" والحال نحو: وحسبك الفرس بسرجه أي مع سرجه، والظرفية نحو: زيد بالبصرة، والقسمية: بالله لأقومن الزقت فعل القسم المحذوف المقسم به[١].

وزاد المالقي[٢] إلى أن الباء بمعنى التعجب نحو قولك: أحسن بعمرو، وأكرم به، ومعنى ذلك: ما أحسنه وما أكرمه، أي: هو حسن جداً وكريم جداً وبمعنى الحال كقولك: خرج زيد بثيابه، أي وثيابه، عليه، ومنه قول الشاعر[٣]:

وَمُسْتَنَةٍ[٤] كاسْتِنَانِ الخروفِ * قَدْ قَطَعَ الحَبْل بِالمِرْودِ

والشاهد في هذا البيت "بالمرود"، حيث جاءت الباء بمعنى الحال أي المرود فيه، أي هذه حاله.

وتكون للعوض كقولك: بعت هذا بهذا، وأعطيت ذاك بذاك[٥].

اللام:

"ذهب ابن مالك: إلى أنها تكون للاستحقاق مثل: الجلباب للجارية، والحبل للفرس، وللنسب لزيد عم، ولعمرو خال.

وللصيرورة قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[٦][٧].

"وذهب المالقي إلى أنها تنحصر في قسمين: قسم زائدة وقسم غير زائدة فالغير زائدة قسمان عاملة وغير عاملة، والغير زائدة العاملة تكون

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٢٦.

(٢) المالقي هو: عبد الله بن الحسن بن أحمد بن علي بن عبد الله الأنصاري القرطبي، نحوي، لغوي، وأديب، له تصانيف في القراءات. بغية الوعاة، ج٢، ص٣٧.

(٣) لم ينسب لقائل، ذكر في سر صناعة الإعراب، ص ١٥١، شرح المفصل، ج٨، ص ٢٣.

(٤) مستنة معناها: القرينة ومسته، مواس الخيل، ويقال مس المرأة، كتاب العين، ص ٩٠٨.

(٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ص ١٤٤- ١٤٥.

(٦) الآية (٨) من سورة القصص.

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل، لابن مالك، ج٢، ص ٢٥٦.

بمعنى التخصيص مثل: الثوب لزيد، ومنها الاستحقاق نحو: الباب للدار. وتكون في النداء للاستغاثة نحو: يا لزيد لعمرو، وتكون للتعجب نحو: يا للعجب، وقول الشاعر[١]:

يَبْكِيكَ ناءٍ بَعيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ * يا لَلكِهولِ وللشِّبانِ للعَجَبِ[٢]

والشاهد في هذا البيت "للشبان" حيث كسرت لام المستغاث المعطوف لأنه لم تعد معه (ياء).

وذهب أبو حيان إلى أنها تكون للملك، نحو: المال لزيد، وشبه الملك نحو: أدوم لك ما تدوم لي، والتمليك قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾[٣]، وبمعنى التبليغ في قلت لك، وبينت له، وأذنت له[٤].

"وذهب الصبان إلى أنها تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً من غيره نحو قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[٥]. وإما لتقوية لما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظراً لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضع بخلاف الزائدة المحضة، فلا تتعلق بشيء إفادة في التصريح[٦].

الكـــــاف:

ذهب ابن هشام في مثال "زيد كعمرو" تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار، وقيل لا تتعلق، والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جرٌّ بالإضافة، ولا تقدير بالاتفاق ونحو: "جاء الذي كزيد"، يتعين الحرفية؛ لأن الوصل بالمتضايفين ممتنع[٧].

---

(١) لم ينسب لقائل، (ذكر في المقرب، لابن عصفور، ج١، ص ١٨٤، والهمع، ج١، ص١٨٠).

(٢) رصف المباني، ص ٢٢٠.

(٣) الآية (٧٢) من سورة النحل.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٣٣.

(٥) الآية (١٥٤) من سورة الأعراف.

(٦) حاشية الصبان، ج٢، ص ٣٢١- ٣٢٢.

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، وضع حواشيه: حسن حمد، وأشرف عليه وراجعه د. إميل بديع يعقوب، بيروت- لبنان، (ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م)، ج٢، ص ٣٠٧.

وتأتي بمعنى الاستعلاء، قيل لبعضهم، كيف أصبحت؟ قال: كخيـــر أي عليه. "وكن كما أنت"، أي على ما أنت عليه والشاهد في ذلـــك: أن الكـــاف بمعنى "على وما" موصولة في محل جر بالكاف، وأنت مبتدأ حذف خبره، أي كن على الحال التي أنت عليها[١].

وذهب أبو حيان إلى أن الكاف حرف جر بلا خلاف، وتجر الظـــاهر، وتدخل على ضمير الرفع المنفصل، وعلى ضمير النصب المنفصل، قالت: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا[٢].

الـــــواو:

"تجر في القسم وتدخل على كل ظاهر يحسنُ الحلف به، والواو أصـــل وليست بدلاً من الباء في القسم[٣].

"وذهب الكوفيون إلى أن واو رُب تعمل في النكرة الخفـــض بنفســـها وذهب البصريون إلى أن واو رُبّ لا تعمل، وإنما العمل لرُبّ مقدرة.

أما الكوفيون فحجتهم بأن قالوا: أن الواو هي العاملة؛ لأنها نابت عـــن (رُبّ)، فلما نابت عن رُبّ وهي تعمل الخفض.

فكذلك الواو لنيابتها عنها وصارت كواو القسم، فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض بالباء.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن الواو ليست عاملة وإن العمل لرُبّ مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمـــل شيئاً؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مخـــتص، فوجب أن يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل رُبّ مقدرة، والذي يدل على أنها واو العطف وأن رُبّ مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورهـــا معها، نحو: و "رُبّ بلد"[٤].

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج٢، ص ٢٦٥- ٢٦٦.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٣٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٤٠

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج١، ص ٢٣١.

وذهب ابن يعيش إلى أن العامل في الجر هو حرف الجر، وقد يكون مقدر ولولا تقدير وجود الحرف لما ساغ الجر وأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر مثل واو (رُبّ) في قول الشاعر[١]:

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ * إلاَّ اليَعَافيرُ[٢] وإلاَّ العِيسُ[٣]
العِيسُ[٣]

والشاهد فيه قوله "بلدة" فإنه جر البلدة بالواو النائبة عن رُبّ[٤].

والواو للقسم "كو الله والذي نفسي بيده"، وقوله تعالى: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾[٥] ونحوها في السور المفتحة بالواو وقيل هنا على حذف رُبّ بفتح الراء مضافاً إلى المجرور بعده أي (ورب النجم)، لأنه لا يلحق بغيره تعالى، وأجيب بأن المنع في حق العبد وأما المعبود فله أن يقسم ما يشاء فقوله تعالى: ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [٦]. فالواو الثانية للعطف[٧].

التـــــاء:

---

(١) هو لجران العود لم أجد الديوان وقد ذكر في الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب وكلامها، حققه وضبطه د. عمر فاروق الطباع، بيروت، (ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م)، ص ١٤٠، والإيضاح في البلاغة، ص ٢٩٤.

(٢) اليعافير واليعفور: الخشف، سمي بذلك لكثرة لزوقه بالأرض وهو شطر الرمل، كتاب العين، ص ١٠٧٥. ١٠٧٥.

(٣) العيس بياض يخالطه شيء من شفرة وهو لون أبيض يخالطه صفاء في ظلمة. لسان العرب، ج١٠، ص ٣٥٢.

(٤) شرح المفصل، ج٢، ص ١١٧.

(٥) الآية (١) من سورة النجم.

(٦) الآية (١) من سورة التين.

(٧) الكواكب الدرية، الأهدل، القاهرة، مكتبة مصطفى البابلي الحلبي، ط٢، ١٩٣٣م، ج٢، ص ٤٤.

"تجر في القسم ولا تدخل إلا على اسم الله، وهي كثيرة في القرآن، وقال النحاة أنها بدل من واو القسم كما قالوا: تُخمة وأصله وخُمة"(١).

"والتاء المثناة فوق وهي للقسم أيضاً، وتدخل في الغالب على الأسماء مثل: تالله "كما ذكر"، والأصل في حروف القسم الباء والواو بدل منها والتاء بدل من الواو فيها زيادة معنى التعجب"(٢).

وذهب السيوطي إلى أنها من حروف القسم وتختص بالله نحو: تالله تفتأ فلا تجر غيره لا ظاهر ولا مضمر لفرعيتها.

"وشذت في الرحمن ورب الكعبة وربي حياتك"، سمع تالرحمن، وترب الكعبة، وتربى وتحياتك(٣).

مـــــن:

ذهب ابن عصفور إلى أن "من" تكون زائدة لاستغراق الجنس، نحو: "ما جاءني من رجل"، أو لتأكيد استغراقه نحو: "ما جاءني من أحد"، ولا تزاد إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة، وثانيهما: أن يكون الكلام غير موجب، أي النفي والاستفهام تكون لابتداء الغاية في غير الزمان، فتقول: "سرت من البصرة إلى الكوفة"(٤).

ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين وقد ذكر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه، وهو الصحيح، إذاً أبو حيان يؤيد مجيئها للزمان(٥).

والأصل بالجر أن يكون بالكسرة وفي هذه الحروف من وهي للابتداء وأن هذا الحرف ينوب بعضه عن بعض، والجار والمجرور يحتاج كالظرف

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٤٠.

(٢) الكواكب الدرية، الأهدل، ج٢، ص ٤٤.

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ج٢، ص ٣٩.

(٤) المقرب، ابن عصفور، ج١، ص ١٩٨.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٤١.

إلى متعلق وهو الفعل أو ما بمعناه ويجب حذفه إن كان كوناً عاماً وهو ما يفهم من دون ذكره[١].

"وأنها تكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان في المكان مثل: قرأت من أول القرآن، والزمان مثل: من أول يوم. وتكون للتبعيض وهي التي يصلح مكانها بعض كمنهم من كلم الله"[٢].

في:

"اعتمد ابن يعيش على العامل حيث قال في هذا المثال: "مررت بزيد وزيد في الدار" فالعامل في زيد هو الباء، والعامل في الدار هو "في" فالعامل هنا حرف الجر"[٣].

وذهب ابن عصفور إلى أن "في" فللوعاء حقيقة أو مجازاً، نحو قولك: "هو في حالٍ حسنة"[٤].

وهي تكون للسببية، قوله صلى الله عليه وسلم: "**دخلت امرأة النار في هرةٍ حبستها، فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش[٥] الأرض**"[٦][٧].

"وفي حرف جر يدل على الظاهر والمضمر، وله معانٍ، منها: الوعاء والظرفية مثل: "زيد في المسجد"[٨].

---

(١) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض: تأليف محمد علي السراج، راجعه: خير الدين شمس الدين باشا، دار الفكر العربي، دمشق، (ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، ص ١١٠.

(٢) الكواكب الدرية: الأهدل، ج٢، ص ٤٣.

(٣) شرح المفصل، ج٢، ص ١١٧.

(٤) المقرب، ابن عصفور، ج١، ص ٢٠١.

(٥) خشاش: هو مشتق من خش في الشيء إذا دخل فيه لأنه يدخل في أنف البعير. لسان العرب، ج٥، ص ٧٢.

(٦) مختصر صحيح البخاري المسمى التجريد الصحيح لأحاديث الجامع الصحيح، تأليف: الزبيدي، تحقيق إبراهيم بركة، وراجعه أحمد راتب عرموش، دار النفائس، (ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، حديث رقم (٤٣٠)، ص ١٠٩.

(٧) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، تأليف محمد عبد العزيز النجار، دار الفكر العربي، ج١، ص ٤٩٤.

(٨) كتاب اللمحة في شرح المُلحة، تأليف محمد بن الحسن الضايع، (٦٤٥- ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، (ط١، ١٤٢٠هـ)، ج١، ص٢٢٦.

"وذهب أبو حيان إلى أن "في" للظرفية حقيقة نحو المال في الكيس أو مجازاً نحو: زيد ينظر في العلم[١].

هـــــــا:

وتكون للتنبيه، فتدخل على اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف، يقال "ها الله" بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف (ها) وحذفها[٢].

وذهب المرادي إلى أن (الهاء) حرف مهمل، وهو هاء السكت، وهي هاء تلحق وقفاً لبيان الحركة، وإنما تلحق بعد حركة بناء لا تشبه حركة الإعراب نحو: هوه، وهيه، وأنها حرف معنى، وهو أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام نحو: "هزيدٌ منطلق".

والهاء جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف وهي للتنبيه أيضاً، وتقع في الكلام على وجهين منضبط ومتفرق، فالمنضبط وقوعها مع أسماء الإشارة، وربما تأتي مع الكاف آخراً الموضوعة للمسافة المتوسطة كما قال الشاعر[٣]:

رأيتُ بَني غَبْراءَ لا يُنْكِرونَنِي * ولا أهلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمدِّدِ[٤]

والشاهد فيه قوله "هذاك" حيث جاءت "ها" التي للتنبيه مع اسم الإشارة المقترن بالكاف، وهذا قليل.

ولا يقاس على ذلك[٥].

"وذهب أبو حيان إلى أنها تكون للتنبيه (كما ذكر) ويكون الجر بعدها في باب القسم عوضاً من الواو وتختص باسم الله[٦].

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٤٦.

(٢) مغني اللبيب: ابن هشام، ج١، ص ٦٥٦.

(٣) طرفة بن العبد، ص ٢٠٦.

(٤) الجنى الداني، المرادي، ص ١٥٢.

(٥) رصف المباني، المالقي، ص ٤٠٤.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٤٩.

مـــــع:

وهي تكون ساكنة العين وتكون متحركة فإذا كانت متحركة فهي اسم مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظرفية وتنون فيقال معاً، قول الشاعر[١]:

مُكِرٍّ مُفِـرٍّ مُقْبِـلٍ مُـدْبِرٍ معـاً * كَجَلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلِ مِنْ عَلِ

وإذا سكنت عينها فهي إذ ذاك حرف جرٍ معناه المصاحبة والعاملُ فيها فعلٌ، وما جرى مجراه كسائر حروف الجر ولا يحكم فيها بحذفٍ ولا وزن، ولا يسأل عن بنائها كثبوت الحرفية فيها، ومما جاء منها حرفاً قول الشاعر[٢]:

وَرَيْشِي مِـنْكُمُ وهَـوَايَ مَعْكُـمْ * وَإِنْ كَانَـتْ زِيـارَتُكُم لِمَامَـا

الشاهد في "معكم" هنا جار ومجرور متعلق بخبر "هواي" لأنه مبتدأ تقديره: وهواي كائن معكم، كما تقول: زيد من بني تميم، أي كائن أو مستقر[٣].

إلـــــى:

ذهب ابن عصفور إلى أنها لانتهاء الغاية، وما بعدها غير داخل فيما قبلها، إلا أن تقترن بالكلام قرينة تدل على خلاف ذلك نحو قولك: اشتريت الشقة إلى طرفها[٤].

وذهب المرادي إلى أنها حرف جر، وتكون لانتهاء الغاية في الزمان والمكان[٥].

وعند أبي حيان للانتهاء مطلقاً[٦].

---

(١) ديوان امرئ القيس، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، (ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م)، ص٤٥.

(٢) ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ص٢٢٥.

(٣) رصف المباني، المالقي، ص ٣٢٨.

(٤) المقرب، ابن عصفور، ج١، ص ١٩٩.

(٥) الجنى الداني، المرادي، ص ٣٨٥.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٤٩.

علـــــــى:

ذهب ابن عصفور إلى أن (على) بمعنى فوق حقيقة أو مجازاً نحو قولـــه: "عليه دين" لأن الدين قد قهره والقهر علو وكذلك يقال: "هو تحت قهره"[١].

وذهب أبو حيان إلى أن (على) للاستعلاء حساً كقوله تعالى: ﴿**كل من عليها فان** ﴾[٢] أو معنى كقوله تعالى: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [٣][٤].

وتكون للمعية نحو قوله تعالى: ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [٥] أي مع حبـــه، والظرفية نحو: ﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [٦] أي فيـــه، والتعليـــل نحو: ﴿ لِتُكَبِّرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[٧] "أي لهدايته إياكم"، والاستدراك نحو قـــولهم أنه كذا وكذا ومنه قول الشاعر[٨]:

بكلٍّ تَداوَيْنَا فَلَمْ يَشْـــفِ مـــا بِنـــا * على أنَّ قُرْبَ الدَّار خَيْرٌ من البُعْدِ

على أنْ قُرْبَ الدارِ لَيْسَ بنَـــافعٍ * إذا كان من تهواه ليس بذي وُدِ

الشاهد: أبطل بعلى الأولى عموم لم يشف ما بنا فقال: بلـــى أن فيـــه شفاء، ثم أبطل بالثانية قوله على أن قرب الدار خير من البعد، والأرجح أنها حينئذٍ خبر لمبتدأ محذوف أي والتحقيق على كذا وقد يكون مبنياً بمعنى فـــوق كنزلت من عليه[٩].

---

(١) المقرب، ابن عصفور، ج١، ص ٢٠١.

(٢) الآية (٢٦) من سورة الرحمن.

(٣) الآية (٢٥٣) من سورة البقرة.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٥١.

(٥) الآية (٨) من سورة الإنسان.

(٦) الآية (١٠٢) من سورة البقرة.

(٧) الآية (١٨٥) من سورة البقرة،

(٨) ديوان مجنون ليلى، تقديم وشرح وتعليق د. محمد حمود، دار الفكـــر اللبنـــاني، بيـــروت، (ط١، ١٩٩٩م)، ص ٧٨.

(٩) الكواكب الدرية، الأهدل، ج١، ص ٤٣.

"رُبّ":

أما رُبّ عند أبي حيان فقد اعتمد على آراء البصريين والنحويين.

"تأتي رُبّ حرف جر لأن حروف الجر لا تدخل عليها، كما تدخل على كم فتقول لهم: المانع من ذلك ما تضمنته من معنى "قل" و "أقل"؛ تقول العرب: قل رجل يقول ذلك، كما تقول: ما يقول ذلك إلا زيد، وحروف الجر لا تدخل في هذا المقام، فامتنعت أن تدخل على "رُبّ" لأن معناها في معنى (قل)[١].

وذهب ابن عصفور إلى أن (رُبّ) لتقليل الشيء في نفسه كقول الشاعر[٢]:

ألا رُبَّ مولودٍ ولَيْسَ لَه أبُ * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

يعني بالمولود: عيسى، وبذي الولد آدم، صلوات الله عليهما، وقد تدخل رُبّ على المضاف على ضمير النكرة، نحو قولك: "رُبّ" رجل وأخيه، وعلى ضمير النكرة فلا يثنى ولا يجمع، ولا يكون العامل فيها إلا بمعنى المُضي، وتلزم الصدر[٣].

وتكون للتقليل حقيقة إلا أنها استعملت في التكثير كثيراً حتى صار استعمالها فيه كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة وفعلها الذي تتعلق به أن يكون ماضياً لأنها لتقليل ما ثبت نحو: "رُبّ رجل كريم لقيته"[٤].

(أما حاشا، خلا، عدا)، فقد ذكرت في الاستثناء.

منذ:

وذهب الكوفيون إلى أن "مذ ومنذ" إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف.

---

(١) أمالي السهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، (٥٠٨هـ- ٥٨١هـ)، في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق محمد إبراهيم البنا، كلية اللغة العربية، مطبعة السعادة، ص٧٢.

(٢) هذا البيت لرجل من أزد السراة وقد ذكر في شرح التصريح، ج٢، ص ١٨، والكتاب: لسيبويه، ج٢، ص٢٦٦.

(٣) المقرب، ابن عصفور، ج١، ص ٢٠٢.

(٤) الجنى الداني، المرادي، ص٣٨٦.

وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما.

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف، أنهما مركبان من "من، وإذ" فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت "من" بالذال، وضمت الميم؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب، وإذا كان الاسم بعدها مخفوضاً كان الخفض بمنذ فاحتجوا بأن قالوا: أنه مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما، وذلك لأن (مذ ومنذ) معناهما الأمد، في تقدير "ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان"[١].

"وأن منذ ممكن أن تصلح اسماً رافعاً، وأن تكون حرفاً جاراً وإلا يمكن في منذ أن تكون حرفاً جاراً ومذ اسماً رافعاً، وأصل (مذ) (منذ) حذفت النون تخفيفاً"[٢].

"وهو أيضاً من حروف الجر ما لا يدخل على مضمر لأن المطلوب بهما الزمان، وصيغة المضمر، ليست من صيغة الزمان في شيء"[٣].

وذهب أبو حيان إلى أن (منذ) تكون للانتهاء مطلقاً[٤].

هذه الحروف التي تختص بجر الاسم أما بقية الحروف فسوف نتطرق لها مع مبحث الحروف.

ثانياً: المجرور بالإضافة:

"وهي إضافة اسم حذف ما فيه من تنوين ظاهر كقولك: "في ثوب" "هذا ثوبك"، أو مقدراً كقولك: في دراهم: هذه دراهمك[٥].

وذهب أبو حيان إلى تعريف الإضافة لغة إلى أنها: الإمالة، ومنه ضافت الشمس إلى الغروب أي مالت وفي الاصطلاح: يطلق على النسب، ورسم الإضافة نسبة بين اسمين تقيدية توجب لثانيهما الجر أبداً فبين اسمين

---

(١) الإنصاف، ج١، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني، ص ١٦٠.

(٣) أمالي السهيلي، ص ٤٣.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٦٥.

(٥) شرح الكافية الشافية، تأليف ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريري، ج٢، ص ٨٩٩.

احتراز من قام زيد، والإضافة إلى الجمل مقدرة الجمل باسم وتقيدية احترازاً من (زيد قائم)[١].

"وذهب السيوطي إلى أنها نسبة تقيدية بين اسمين (كما ذكر) توجب لثانيهما الجر، ولا ترد في الجمل لأنها في تأويل الاسم وبالأخير الوصف نحو: زيد الخياط[٢].

أقسام الإضافة:

ذهب ابن جني إنها على ضربين، أحدهما: ضم اسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام، وثانيهما: ضم اسم إلى اسم هو بعضه، بمعنى "من" الأول نحو: "هذا غلام زيد" والثاني نحو: "هذا ثوب خز"[٣].

وذهب ابن يعيش إلى أنها على ضربين، إضافة لفظ لمعنى، وإضافة لفظ فقط، فالإضافة المعنوية فإنها تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية، وذلك بأن يكون حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده وهذه الإضافة التي تفيد التعريف، والتخصيص، وتسمى المحضة، وإذا أضفته إلى معرفة تعرف نحو: غلام زيد فغلام نكرة ولما أضفته إلى زيد اكتسب منه تعريفاً، وصار معرفة بالإضافة، وإذا أضفته إلى نكرة اكتسب تخصيصاً واللفظية: أن تضيف اسماً إلى اسم لفظاً والمعنى غير ذلك ويقال: لها غير محضة، إنما يفصل ثم اتصال وإسناد في جهة اللفظ لا غير[٤].

وذهب ابن عقيل[٥] إلى أنها أيضاً محضة وغير محضة، فالمحضة هي: غير إضافة الوصف المشابه للفعل للمضارع إلى معموله، وغير المحضة هي: إضافة الوصف المذكور وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصاً ولا تعريفاً، والمحضة: ليست كذلك، وتفي الاسم تخصيصاً إن كان المضاف

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٠١.

(٢) همع الهوامع، ج٢، ص ٤٦.

(٣) اللمع في العربية، ابن جني، ص ١٦٤.

(٤) شرح المفصل، ج٢، ص ١١٨- ١١٩.

(٥) ابن عقيل هو: بهاء الدين أبو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الشافعي، (ت ٦٩٨هـ- ٧٦٩هـ). شذرات الذهب، ج٥، ص ٢١٤.

إليه نكرة نحو: هذا غلام امرأة، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة نحو: "هذا غلام زيد"[١].

وقد النحاة الإضافة إلى إضافة تخصيص، وهي الإضافة إلى نكرة وإلى إضافة تعريف، وهي الإضافة إلى معرفة، فإذا أضيف إلى معرفة اقتضى التخصيص التام من الإضافة، والإضافة محضة وغير المحضة (كما ذكر) مضافاً إلى معرفة، وتؤول بنكرة نحو: (لا أباك ورب رجل وأخيه)[٢].

ثالثاً: المجرور بالتبعية:

التابع: محصور بالعد فلا يحتاج إلى رسم ولا حدّ، وهو النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق.

"**النعت**": "وهو لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له وتخصيصاً ممّن له مثل: اسمه يذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه ولا يكون الوصف إلا من فعل أو راجعاً إلى معنى فعل، والمعرفة توصف بالمعرفة، والنكرة توصف بالنكرة، ولا توصف معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة"[٣].

"والنعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو: ضارب، والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه وتحليله وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه، وقد يجيء النعت لمجرد الثناء والمدح، لا يراد به إزالة اشتراك ولا تخصيص نكرة بل لمجرد الثناء والمدح أو ضدهما من ذم أو تحقير وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه نحو: "جاءني زيد العاقل الكريم الفاضل"، تريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه[٤].

"والنعت عند أبي حيان: تابع مقصود بالاشتقاق وصفاً أو تأويلاً تابع جنس يشمل التوابع مقصود بالاشتقاق فصل يخرج بغية التوابع ويجيء

---

(١) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج٢، ص ٥.

(٢)ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٠٣.

(٣) اللمع في العربية، ابن جني، ص ١٦٧.

(٤) شرح المفصل، ج٣، ص ٤٧.

للتخصيص كالصلاة الوسطى، وللمدح: سبحان الله العظيم وللذم من الشيطان الرجيم، وللتوكيد قوله تعالى: ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (١)(٢).

أنواع النعت:

"ذهب ابن جني إلى أن أنواع النعت هي الوصف المفرد، والجملة وشبه الجملة، والوصف الحقيقي، والوصف السببي، وما كان للتوضيح، وما كان للتخصيص، غير أنه لم يوضح الفرق في التبعية للموصوف بين النعت الحقيقي، والنعت السببي، ومن أمثلة النعت الحقيقي: مررت برجل طويل، والسببي: مررت برجل طويل نجاده(٣).

"وإذا نُعِتَ غير واحد فإما أن يختلف النعت، أو يتفق فإن اختلف وجب التفريق "بالعطف" فتقول: "مررت بزيدين الكريم والبخيل" أي بالواو فقط؛ لأن العطف بغيرها لا يفيد الترتيب في الفعل، بل يدل على ثبوت الوضعين للمنعوت وهذا غير مراد. فإن اختلف معنى العاملين، أو عملها وجب القطع وامتنع الاتباع فتقول: جاء زيد وذهب عمرو والعاقلين بالنصب على إضمار فعل أي العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقلان(٤).

"وذهب أبو حيان إلى أن أنواع النعت هي: جملة ومفرد (كما ذكر) وجملة كالجملة الموصول بها، والذي يكون في الجملة نعتاً له هو النكرة، ولا يجوز دخول الواو عليها كجملة الحال، ويفرق نعت غير الواحد إذا اختلف نحو: مررت برجلين كريم وبخيل (كما ذكر) وذلك إن كان غير الواحد من غير أسماء الإشارة، فلا يجوز نحو: "مررت بهذين الطويل والقصير، وإذا كان النعت واحداً والمنعوت مجهول عند المخاطب فالاتباع نحو: مررت

---

(١) الآية (١٣) من سورة الحاقة.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٢٧.

(٣) اللمع، ابن جني، ص ١٦٧.

(٤) التوضيح والتكميل، ابن عقيل، ج٤، ص ١٥١.

برجل كريم وبزيد العاقل إذا لم يكن زيد معلوماً عند المخاطب إلا أن ينـــزل المجهول منزلة المعلوم فيجوز الاتباع والقطع[١].

والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة والعلم مثله في أنه لا يوصف بـــه ويوصف بثلاثة: "بالمعرف باللام، وبالمضاف إلى معرفـــة، وبـــالمبهم". كقولـــك: مررت بزيد الكريم، وبزيد صاحب عمرو، وصديقك راكب الأدهم، وبزيد هذا[٢].

"والمضمر لا ينعت به ومما ينعت به أسماء الشرط والاســـتفهام وكـــم الخبرية"[٣].

عطف البيان:

والعطف هو: تابع جاري مجرى النعت من ظهور المتبوع، وقد يكون جامد أو بمنزلة الجامد.

وما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلاً، والبدل ليس يشترط فيه التعريف، والتنكير، ولا المطابقة في إفراد وتثنية وجمـــع، ويتعـــين فـــي عطف البيان الآتي: الأول: أن يكون فيه (ال) وهو تـــابع لمنـــادى منصـــوب نحو: أيا أخا الحارث أو مضموم نحو: يا رجل الحارثُ، ويجـــوز الحـــارث بالنصب، الثاني: أن يتبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة (بأل)، وهـــو غيـــر صالح لإضافتها إليه، ومثاله: قول الشاعر[٤]:

أنا ابنُ التَّـــارِكِ البَكْـــرِيِّ بِشْـــر * عَلَيْهِ الطَّيْـــرَ تَرقُّبـــهُ وقُوعَـــا

الشاهد فيه نصب بشر.

الثالث: أن يكون الكلام يفتقر إلى رابط، ولا رابـــط إلا التـــابع علـــى عطف البيان نحو: هند ضربت الرجل أخاها.

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٨٩.

(٢) شرح المفصل، ج٣، ص ٥٦.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٩٥.

(٤) هو للمرار الأسدي، لم أجده في الديوان وقد ذكر فـــي شـــرح المفصـــل، ج٣، ص٧٣، وشـــرح التصريح، ج٢، ص ١٥٠.

الرابع: أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام ويتبع بقسمي ذلك العام ويكون المفضل أحد قسمي ذلك العام نحو: زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال.

الخامس: أن يتبع موصوف أي بمضاف نحو: أيها الرجل غلام زيد.

السادس: أن يفصل مجرور أي نحو قولهم: أي الرجلين زيد وعمرو أفضل.

السابع: أن يفصل مجرور (كلا) نحو: كلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك.

الثامن: أن يتبع المنادى المضموم باسم إشارة نحو يا زيد هذا.

التاسع: أن يتبع المنادى المضاف على سبيل التفضيل بما هو مضاف وما هو مفرد نحو قول الشاعر(١):

فيا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً * أعِيذُكُما باللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

والشاهد في هذا البيت قوله: "عبد شمس" عطف بيان على قوله: "أخوينا" ولا يجوز أن يكون بدلاً منه.

العاشر: أن يتبع موصوف "أي" في النداء بمنون نحو: يا أيها الرجل زيد.

الحادي عشر: أن يتبع اسم الجنس ذا ال المنادى مضموم نحو: يا زيد الرجل ويا غلام الرجل الصالح(٢).

وذهب الزجاجي (٣) بقوله: "أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض، فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض، لو قلت: "مررت به

---

(١) ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة أبي هفان، المهزمي، البصري، (ت ٢٥٧هـ)، وعلي بن حمزة البصري، (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق محمد حسن آل يس، منشورات دار مكتبة الهلال، (ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، ص١٧.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦٠٦- ٦٠٧

(٣) الزجاجي هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق. وفيات الأعيان، ج١، ص ٤٩.

وزيد" و "دخلت إليك وعمرو" لم يجز حتى تقول: "مررت به وبزيد". و "دخلت إليك وإلى عمرو".

وفي مسألة "قام زيد وعمرو" يحتمل ذلك ثلاث معان:

أحدها: أن يكون قائم زيد أولاً.

ثانيها: أن يكون قام عمرو أولاً.

ثالثها: أن يكونا قاما معاً في وقت واحد(١).

"وأيضاً لعطف البيان موردان: أحدهما: أن يجيء بعد اسم غير كاشفٍ للمعنى، ويكون عطف البيان أشهر من المتبوع فتنزل منه "منزلة" الكلمة الجلية في الكلمة الخفية إذا ترجمتها بها، وذلك نحو: العقار والخمر. والسرحان والذئب. وذلك مثل قول الأعرابي من الرجز(٢):

أقسَمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ * مَا مَسَّهَا مِنْ نَقْبٍ(٣) ولا دَبَرْ

وإنما يعني عمر بن الخطاب، وكان اسمه أشهر من كنيته والأعرابي هو عبد الله بن كيسة وفد إلى عمر فقال له: إن لي ناقة دبراء عجفاء نقباء، وطلب إليه أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقة سليمة يرتحلها إلى مقصده فأبى عليه ذلك، وقال له: ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر.

والشاهد فيه قوله: "أبو حفصٍ عمر" حيث جاء قوله: "عمر" عطف بيان على قوله: "أبو حفص".

وثانيهما: أن يكون في الاسم الأول اشتراك، والاسم الثاني مختصاً وذلك كقولك: ضربت صاحبك بكراً، إذا كان له أصحاب.

وأيضاً يجيء عطف البيان في النكرة مثل: مررت بثلاثة رجال إذا نونت ثلاثة لأن في الثلاثة اشتراكاً فيكون رجال عطف بيان. والفرق بينه

---

(١) كتاب الجمل في النحو، للزجاجي، الأردن، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، (ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، ص ١٨.

(٢) لم ينسب لقائل ذكر في شرح الأشموني، ج١، ص ٥٩، شرح المفصل، ابن يعيش، ج٣، ص ٧١، والإيضاح في البلاغة، للخطيب القزويني، بيروت- لبنان، (ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، ص ١٥٧.

(٣) نقب معناها النقب في الحائط ونحوه يخلص فيه إلى ما وراءه في الجسد يخلص فيه إلى ما تحته من قلب أو كبد، والبيطار ينقب في بطن الدابة، المنقب في سبيل ماء. كتاب العين، ص ٩٧٩.

وبين البدل أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه والعامل في عطف البيان هو العامل الأول والفرق بينهما في النداء، تقول: يا أخانا زيداً فتنصبه إن كان عطف بيان ويا أخانا زيدُ فتضمه إن كان بدلاً، لأن التقدير: يا أخانا "يا" زيدٌ[١].

عطف النسق:

"وهو تابع بأحد الحروف، ولا يحتاج إلى حد وهذه الحروف على قسمين: متفق عليه ومختلف فيه، المتفق عليه أنه من حروف العطف "الواو والفاء، ثم، أو، بل، ولا" والمختلف فيها "لكن، وأما، إلا، ليس، أي، حتى، أم، لولا، هلا".

(لكن): وفيها خمس مذاهب:

أولاً: إلى أنها ليست بحرف عطف "مذهب يونس"[٢] بل حرف استدراك.

ثانياً: حرف عطف مذهب أكثر النحاة منهم "أبو علي الفارسي"[٣] مثل: ما قام زيد لكن عمرو.

ثالثاً: عاطفة بنفسها ولا بد في العطف بها من الواو قبلها: مذهب "ابن عصفور".

رابعاً: أن العطف بها وأنت مخير بين أن تأتي بالواو وإلا تأتي بها قول: "ابن كيسان"[٤].

---

(١) توجيه اللمع: للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع: لابن جني، دراسة وتحقيق أ.د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغة العربية بجامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر، (ط٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م)، ص٢٨٢.

(٢) يونس هو: يونس بن حبيب العيني الولاء البصري أبو عبد الرحمن بارع في النحو. بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٦٥.

(٣) الفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النسوي أبو علي الفارسي. وفيات الأعيان، ج٣، ص٤٥١.

(٤) ابن كيسان هو: محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن (٢٩٩هـ- ٩١١م)، كان يميل إلى البصريين، إماماً في العربية. إشارة التعيين، ص ٢٨٩.

خامساً: أن العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، والواو هي العاطفة، فإذا قلت: قام سعد ولكن سعيد، فالتقدير ولكن قام سعيد وكذلك في النصب[١].

والا يعطف بلكن إلا بعد النفي والنهي خاصة[٢].

"وذهب الصبان أنها لها ثلاثة معان:

أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو.

ثانيها: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو زائدة.

ثالثها: أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو (كما ذكر)[٣].

أمـــــا:

اعتمد أبو حيان في (أما) على مذهب ابن مالك حيث قال: هي التي تدل عليها الواو. فالعطف بالواو لا بها ومن زعم أن (أما) عاطفة فلها وجهان: أحدها: أن الواو قد تحذف ويستغنى بإما كقول الشاعر من البسيط[٤]:

يا لَيْتمَا أُمنَّا شَالَتْ نعامَتُها * إما إلى جنةٍ إما إلى نارِ

ثانيها: أن أو تعاقبها، كقراءة أبي علي رضي الله عنه[٥]:﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[٦] وأو عاطفة بإجماع، فلتكن إما كذلك، ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا[٧] "وبقية حروف العطف لم يكن له رأي خاص وإنما اعتمد على آراء النحاة فقط".

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦٢٩.

(٢) كتاب الأشباه والنظائر: السيوطي، راجعه د. فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، (ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، ص ١٢٠.

(٣) حاشية الصبان، ج٣، ص١٣٣- ١٣٤.

(٤) وهو لسعد بن قرط النحيف، ذكر في الدرر اللوامع، ج٢، ص ١٨٢، الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسين، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، (ط٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، ج٤، ص ٣٥٢.

(٥) الكشاف، ج٣، ص ٣٨٩.

(٦) الآية (٢٤) من سورة سبأ.

(٧) شرح التسهيل، ابن مالك، ج٣، ص ٣٤٤.

جواز عطف الأسماء على بعضها البعض:

"إذا كان المعطوف عليه مظهراً، والمعطوف مضمراً، فإن كان مرفوعاً وجب أن يكون منفصلاً كقولك: قام زيدٌ وأنت، وكذلك إن كانا منصوبين كقولك: دعوت عمراً وإياك، وإن كانا مجرورين فلا بد من ذكر العامل كقولك: مررت بزيد وبك علة ذلك كله أن حرف العطف ليس بعامل يتصل به المرفوع والمنصوب والمجرور.

وإن كان المعطوف عليه مضمراً والمعطوف مظهراً فإن كان الأول مرفوعاً أو منصوباً منفصلاً فهو كالظاهر كقولك: "أنت قائم وزيد وإياك دعوت، وعمراً، وإن كان المعطوف عليه متصلاً فإن كان مرفوعاً لم يعطف عليه حتى يؤكد بمرفوع منفصل كقوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (١)، وعلته أن المتصل المرفوع اشتد اتصاله بالفعل فلو عطف عليه من غير توكيد لكان في الظاهر كعطف الاسم على الفعل(٢).

ذهب أبو حيان إلى جواز عطف الأسماء بعضها على بعض، فيعطف الظاهر على الظاهر، والمضمر منفصلاً نحو: إياك وزيداً رأيت، أو متصلاً نحو: رأيتك وزيداً، والمضمر المنفصل على المضمر المتصل، نحو: زيد إياه وإياك أكرمت، ولا يشترط صلاحية المعطوف لمباشرة العامل فيجوز: قام زيد وأنا قمت أنا وزيد(٣).

"وذهب السيوطي: إلى أنه لا يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيما عدا ذلك، ولا يجوز العمل في الضمير وهو منفصل مع إمكان اتصاله، أما في غير الواو فليس الأمر معها كذلك كقولك: زيد قام عمرو ثم هو"(٤).

---

(١) الآية (١٩) من سورة الأعراف.

(٢) توجيه اللمع، ابن الخباز، شرح اللمع، لابن جني، ص ٢٩٣.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦٥٧.

(٤) الأشباه والنظائر، ج٢، ص ١٢١.

التوكيـــــد:

"ذهب ابن يعيش على أنه على قسمين: لفظي، ومعنوي، فاللفظي يكون بتكرير اللفظ نحو قولك: ضربت زيداً فهذا تأكيد لزيد وحده بإعـــادة لفظـــه، والمعنوي فيكون بتكرير المعنى دون لفظه نحو قولك: "رأيـــت زيـــداً نفســـه ورأيتكم أنفسكم ومررت بكم كلكم"(١).

وذهب ابن عصفور إلى أنه يراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشك عن الحديث، أو المحدث عنه. فالذي يراد به تمكين المعنى في الـــنفس، التأكيد اللفظي، ويكون في المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾(٢)، والجملـــة نحو قولك: "الله أكبر الله أكبر" إلا أنك إذا أكدت الحرف فلا بد أن تذكر معـــه ما يدخل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٣)(٤).

"وذهب أبو حيان إلى أنه إما معنوي وإما لفظي تابع بألفاظ محصورة، وقد يكون للإحاطة وفائدة التأكيد بالنفس والعين هو إزالة الوهم عن المخاطب أن يكون المسند إليه الحكم، فإذا قلت: قام زيد نفسه كـــان هـــو الـــذي قـــام حقيقة"(٥).

"وذهب الرضي إلى أن التكرير اللفظي يجري في الألفاظ كلها، اســـماً كانت أو أفعالاً أو حروفاً مفردة كانت أو جملاً أو غير ذلك.

والمكرر إما مستقل أو غير مستقل، والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه، وغير المستقل ما لا يجوز ذلك(٦).

"والتوكيد اللفظي يكون في المفرد والمفرد غير الجملة، ويشمل الاســـم والفعل والحرف، ويكون في المعرفة والنكرة. وقد يكون بتكرار اللفظ مرتين،

---

(١) شرح المفصل، ج٣، ص ٣٩- ٤٠.

(٢) الآية (٢١) من سورة الفجر.

(٣) الآية (١٠٨) من سورة هود.

(٤) المقرب، ابن عصفور، ج١، ص ٢٣٨.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦٠٨.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب، ج٢، ص ٣٨٣.

وهو الأكثر، وقد يكون بغير اللفظ بما يقويه، وما يوافقه معنى كتوكيد الضمير المستتر والبارز نحو: قم أنت، وقمت أنا[١].

لفظ كل:

ذهب ابن يعيش إلى أن (كلا) وأجمع معناهما الإحاطة والعموم، فلا يؤكد بهما إلا ما يتبعض ويصح تجزئته فتقول: "قرأت الكتاب كله" لأنه يمكن قراءة بعضه، "وسرت النهار أجمع" لإمكان سير جزء منه، وتبحرت الأرض أي توسعت فيها كل هذه الأشياء يجوز تأكيدها بكل وأجمع لإمكان تجزئتها وتبعضها[٢].

وذهب ابن الحاجب[٣] إلى أنه لا يؤكد (بكل) (وأجمع) وأجزاء يصرح اقترافها حساً أو كلما نحو: "أكرمت القوم كلهم" و "اشتريت العبد كله" بخلاف "جاء زيد كله"[٤].

"وذهب أبو حيان إن من ألفاظ التوكيد "كل" ومن فائدته رفع توهم إرادة المخصوص بما قبله ويضاف إلى مفرد نحو: قبض كله أو جمع نحو: قام القوم كلهم وقامت الهندات كلهن"[٥].

"وتلاحظ الباحثة أن أبا حيان اعتمد على أقسام التوكيد وفائدته بالإضافة إلى استعمال لفظ كل فقط في التوكيد".

البـــدل:

"وهو ثان يقدر في موضع الأول نحو قولك: مررت بأخيك زيد فزيد ثان من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه واعتباره بأن يقدر في موضع الأول

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦١٥- ٦١٧.

(٢) شرح المفصل، ج٣، ص ٤٤.

(٣) ابن الحاجب هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (٥٧١- ٦٤٦هـ)، من مصنفاته: الكافية، والوافية، وفي التصريف الشافية، بغية الوعاة، ج٢، ص ١٣٤- ١٣٥.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ج٢، ص ٣٩٠.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦١٩.

حتى كأنك قلت: مررت بزيد فيعمل فيه العامل كأنه خال من الأول والغرض من ذلك البيان وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء[١].

"وهو المقصود بالنسبة دون متبوعه"[٢].

"وهو إعلام السامع بمجموع اسمين، أو فعلين على جهة تبين الأول، أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منها الطرح معنًى لا لفظاً، فمثال مجيئه للتبيين قولك: "قام أخوك زيد"، وللتأكيد "جدعت زيداً أنفه"، أن المجدوع أنفه، والدليل على أن الأول ينوى به الطرح أن البدل على نية استئناف عامل، فإذا قلت: "قام زيد أخوك" فالتقدير "قام أخوك"[٣].

"وهو تابع مستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع، وأن في البدل مقدر وهو بلفظ الأول فهو من جملة ثانية لا من جملة أولى، ويظهر العامل كثيراً إذا كان حرف جر نحو: "لمن آمن منهم" ويجب ذكره نحو: "مررت بزيد أخوك" وضربت زيداً أخاك، فأجاز ذلك بعضهم فتقول: قام زيد، قام أخوك، وضربت زيداً، وضربت أخاك[٤].

أقسام البدل:

"ذهب ابن يعيش إلى أنه إما أن يكون الأول في المعنى أو مشتملاً عليه أو يكون على وجه الغلط، فالأول نحو: مررت بأخيك زيد. والثاني: وهو بدل الشيء من الشيء وهو بعضه كقولك: "رأيت زيداً وجهه" والثالث: فهو بدل الاشتمال نحو: قولك: سلب زيد ثوبه، وأعجبني عمرو علمه وحسنه وأدبه، فالثاني بدل في الأول، وليس إياه ولا بعضه وإنما هو شيء اشتمل عليه والمراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني فيفهم من الكلام المراد[٥].

ومن أقسام البدل أيضاً وهو بدل الكل وهو مدلول الأول وبدل البعض أي جزءه وبدل الاشتمال وهو لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال

---

(١) شرح المفصل، ج٣، ص ٦٣.

(٢) شرح الرضي، ج٢، ص ٣٩٨.

(٣) المقرب، ابن عصفور، ج١، ص ٢٤٢.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦١٩.

(٥) شرح المفصل، ج٣، ص ٦٤.

الظرف على المظروف وسمى بذلك لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل ليفيد، وبدل الغلط أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره وهو إما بُداء، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد، ثم توهم أنك غالط لكون الثاني أجنبياً[1].

"وزاد ابن عصفور على أقسام البدل حيث قال: بدل نسيان، وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ توهمت أنه المراد، وليس كذلك وذلك نحو قولك: "ضربتُ زيداً عمراً" وبدل شيءٍ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكونا واقعين على معنًى واحد[2].

وذهب أبو حيان إلى أن أقسام البدل هي:

بدل من كل وهو يوافق في التذكير والتأنيث نحو: مررت بأخيك زيد وبأختك هند، والتثنية نحو: عرفت ابنيك المحمدين وفي الجمع عرفت أصحابك الزيدين، إلا أن كان المبدل منه لفظ المصدر، فإنه قد يبدل منه الجمع نحو قوله تعالى: ﴿ مَفَازاً ﴾ [3] ﴿ حَدَائِقَ ﴾ [4].

(وبدل بعض من كل) نحو: مررت بقومك ناس منهم، وضربت وجوهها أولها، وبدل الاشتمال، وأكثر وروده بالأوصاف نحو: أعجبني زيد عمله، وأعجبتني الجارية ظُرفها، وقد جعلوا فيه ما كان ذاتاً نحو: سرق زيد ثوبه، وسرق زيد فرسه، وقالت طائفة: هو ما بينه وبين المبدل منه تعلق ما عدا نسبة الجزئية، ولا يجوز أن يتقدم بدل الموافق على المبدل منه، وقد تقول: "أكلت ثلث الرغيف" وأعجبني حسنه زيد، لكن الأحسن الإضافة، فتقول: أكلت ثلث الرغيف، والأحسن أن لا يفصل بين البدل والمبدل منه، وقد

---

(١) شرح الرضي، ج٢، ص ٤٠٢.

(٢) المقرب، ابن عصفور، ج١، ص ٢٤٢.

(٣) الآية (٣١) من سورة النبأ.

(٤) الآية (٣٢) من سورة النبأ.

يفصل بالظرف والصفة، ومعمول الفعل، نحو: أكلت الرغيف في اليوم ثلثــه، وقام زيد الظريف فقم[1].

"وتلاحظ الباحثة أن البدل هو التابع كما ذكر أبو حيــان، ويــأتي فــي الجمع والتثنية والتذكير والتأنيث كما تلاحظ اختلاف النحاة في أقســام البــدل فمنه من قسمه إلى ستة مثل ابن عصفور ومنه من خمسة إلى أربعة كما ذكر أبو حيان مع وجود بعض الزيادات في كتب النحو الأخرى.

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦٢١- ٦٢٢.

المبحث الثاني
مذهبه واختياراته في الأفعال

قسم أبو حيان الفعل إلى عدة أقسام منها الفعل اللازم والمتعدي، والماضي والمضارع والأمر، والجامد والمتصرف.

أولاً: تعريف الفعل:

"الفعل هو: العمل، وجمع فِعال وأفعال"(١).

والفعل أيضاً كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان وقد يضيف قوم إلى هذا الحد زيادة قيد فيقولون بزمان محصل ويرمون بذلك الفرق بينه وبين المصدر وذلك أن المصدر يدل على زمان إذ الحدث لا يكون إلا في زمان لكن زمانه غير متعين كما كان في الفعل ولا يحتاج إلى هذا القيد(٢).

"والفعل أيضاً هو الكلمة التي تدل على حدث مقترن بزمن، مثل: "كتب" فإنها تدل على حدث وهو "الكتابة"، وزمن وهو الزمن الماضي "ويقرأ" فإنها تدل حدث وهو القراءة، و "زمن" وهو الزمن الحالي و "اقرأ"، فإنها تدل على حدث وهو القراءة وزمن وهو المستقبل(٣).

الفعل اللازم والمتعدي:

والفعل على ضربين متعدٍ وغير متعد؛ فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل، والتعدي التجاوز يقال: عدا طوره أي تجاوز حده أي أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت، فيقال: فعلت بفلان فكل ما أنبأ لفظه عن

---

(١) المعجم المفصل في الجموع، إعداد د: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م)، ص ٣٤٤.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٧، ص ٢٠.

(٣) النحو الأساسي، تأليف الدكتور مصطفى النحاس زهران، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، مكتبة الزهراء، (ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، ص ١٣٥.

حلوله في حيز الفاعل فهو متعد نحو: ضرب. وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعد نحو: "قام"، و "ذهب"، أي أن القيام لا يتجاوز الفاعل، وكذلك الذهاب[١].

"والأفعال أيضاً تنقسم إلى قسمين، أولاً: فعل لا يتعدى البتة، وخرج، وما أشبهه مما لا يقتضي مفعولاً؛ لأنك إذا قلت: قام زيد، فإنما يقتضي (قام) قائماً، ولا يقتضي مقوماً، فلذلك كان "قام" لا يتجاوز الفاعل[٢].

"وذهب أبو حيان إلى أن الفعل اللازم هو ما لزم حالة الفاعل، والمتعدي هو الذي تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به أو أكثر فإن تعدى إلى غيره من المنصوبات لم يسم متعدياً ويبنى منه اسم مفعول نحو: مضروب، وقد يكون الواحد لازماً ومتعدياً بنفسه نحو: "فغرفاه" أي فتحه، ومتعدياً بنفسه تارةً وبحرف جر أخرى، نحو: "شكرت زيداً، وشكرت لزيد، وأن الأصل فيه حرف الجر وكثير فيه الأصل والفرع[٣].

أنواع التعدي:

"ذهب ابن يعيش إلى أن أنواع التعدي هي: ما يتعدى لمفعول واحد، وما يتعدى لمفعولين وهو على ضربين، أحدهما: ما يتعدى إلى مفعولين ويكون المفعول الأول منهما غير الثاني، وثانيهما: أن يتعدى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأول في المعنى فأما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه نحو: أعطى زيد عبد الله درهماً، وكسا محمد جعفراً جبة، فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله، وكسوة الجبة في جعفر ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني، وإذا كان الفعل لازماً غير متعد إلى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الأشياء كـ "الهمزة وتضعيف العين، وحروف الجر، وزيادة الهمزة" نحو: "ذهب وأذهبته" وأما

---

(١) شرح المفصل، ج٧، ص ٦٢.

(٢) المحرر في النحو، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق د. منصور علي محمد عبد السميع، دار الطباعة للنشر، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، ج٢، ص ٦٨٣.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٣، ص٤٩.

التضعيف نحو: فرّح زيد وفرّحته، وحروف الجر نحو: مررت بزيد، ونزلت على عمر، فهذه الحروف دخلت للتعدية[١].

وذهب الهرمي إلى أن من أنواع التعدي ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما مثل: "أعطى، وكسا، واختار، واستغفر" ويجوز تقديم المفعولين على الفعل، وتقديم أحدهما، فتقول: في تقديمهما: عمراً ثوباً كسوت، وفي تقديم أحدهما: عمراً كسوت ثوباً، وثوباً كسوت عمراً، والمفعول الأول هو فاعل في الثاني، من حيث المعنى، وإذا كان المفعول الثاني في هذا الباب مثل: ثوب، وما أشبهه مما هو متناول، ولا يصح أن يكون متناولاً؛ جاز تقديمه على المفعول الأول، تقول: أعطيتُ زيداً ثوباً، وأعطيتُ ثوباً زيداً؛ لأنه لا يلبس أن الثوب تناوله زيدٌ سواء تقدم أو تأخر[٢].

"وذهب أبو حيان إلى أن التعدي قد يكون بالهمزة، والتضعيف، فإن كان الفعل لازماً صار متعدياً لواحد، وإن كان يتعدى إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين نحو: كفل زيدٌ عمراً، وأكفلت زيداً عمراً، وإن كان يتعدى إلى اثنين وليس من باب علم فلا يتعدى إلى ثلاثة، نحو: كسوتُ زيداً ثوباً، لا بهمزة ولا بتضعيف بإجماع.

وفي التعدي بالهمزة مذاهب:

أولاً: أنه سماع من اللازم والمتعدي وهو مذهب "المبرد"[٣].

ثانياً: أنه قياس فيها "مذهب أبو علي الفارسي"[٤].

ثالثاً: أنه قياس من اللازم إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر سماع في التعدي.

---

(١) شرح المفصل، ج٧، ص ٦٥.

(٢) المحرر في النحو، الهرمي، ج٢، ص ٦٩٨.

(٣) المبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، وقيل المازني الملقب بالمبرد، (٢٨٥هـ- ٨٩٨م)، من مصنفاته: الكامل، أمالي القالي. إشارة التعيين، ص ٣٤٢.

(٤) الحسن بن أحمد بن الغفار الفارسي الأصل أبو علي أحد الأئمة في علم اللغة، (٢٢٨- ١٣٧٧)، من كتبه: التذكرة في علوم العربية وجواهر النحو وغيره. الأعلام، ج٢، ص ١٧٩.

رابعاً: أنه مقيس في كل فعل إلا في باب علم[١].

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر:

"ذهب الجمهور إلى أن ظن وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر وذهب السهيلي"[٢] ليس داخلة بل هو مع معموليها كأعطيت في أنها استعملت معها ابتداء؛ ومذهب الفراء[٣] إلى أنها طلبت اسمين بما طلب اسمين من الأفعال أحدهما: مفعول به، وثانيهما: حال، وتدخل هذه الأفعال على ما تدخل عليه كان، ولا يتعدى الحذف إلى غير ظننت وخلت، وحسبتُ، قوله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [٤].

وإن حذفت أحدهما لا يجوز، فإذا قلت: زيداً ظننته قائماً، فالتقدير: ظننت زيداً قائماً، حذفت ظننت لدلالة ظننته وقائماً لدلالة قائماً، ومن منع حذف أحد المفعولين، قدر فعلاً غير ظننت مما يتعدى إلى واحد، فتقول: اتهمت زيداً ظننته قائماً، أو عرفت، وفائدة هذه الأفعال في الخبر الظن أو اليقين[٥].

"وكل فعل يتعدى إلى مفعولين، وليس هو من باب "ظن" لك أن تذكر مفعوليه معاً كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾[٦].

وأن تتركها معاً كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾[٧] ولك أن تذكر أحدهما كقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [٨].

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٥٣- ٥٤.

(٢) السهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن سعدون، السهيلي، إمام في اللغة والنحو والحديث، ومن مصنفاته: الجمل، ونتائج الفكر وغيرها. إشارة التعيين، ص ١٨٢.

(٣) الفراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكريا الفراء، (٢٠٧هـ- ٨٢٢م)، له مصنفات كثيرة في اللغة والنحو، ومعاني القرآن. إشارة التعيين، ص ٣٧٩.

(٤) الآية (٢) من سورة الفتح.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٥٦- ٥٧.

(٦) الآية (١) من سورة الكوثر،

(٧) الآية (٥) من سورة الليل.

(٨) الآية (٥) من سورة الضحى.

والمفعول إذا لم يكن من باب ظن فضلة، فحذفه جائز إن لم يعرض له ما يمنع من ذلك كما إذا كان جواباً كقوله: (زيداً) لمن قال: "من ضربت"؟[١].

"وذهب ابن عقيل إلى أن أقسام المتعدي إلى مفعولين أحدهما: ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كظن وأخواتها، وثانيهما: ما ليس أصلهما ذلك كأعطى وكسا (كما ذكر)[٢].

الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل:

"ذهب أبو حيان إلى أن (رأى) بمعناها المتعديين إلى مفعولين، فتقول: "أعلم زيد عمراً كبشك سميناً" "وأنبأ، ورأى، ودرى" وفي حالة إلغاء الفعل فيرجعان إلى أصلهما المبتدأ والخبر[٣].

"وذهب ابن عقيل إلى أن "أعلم وأرى" أن أصلهما: علم، ورأى، وإنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل، لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين، نحو: علم زيدُ عمراً منطلقاً، ورأى خالدُ بكراً أخاك، فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولاً ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: أعلمت زيداً عمراً منطلقاً، وأريت خالداً بكراً أخاك؛ فزيداً وخالداً، مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً، حيث قلت: علم زيد، ورأى خالد[٤].

ومن المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل "أخبر، وخبَّر، وحدَّث" ومضارعها "يرى ويعلم وينبئ ويخبِّر ويحدّث" تقول: "أريت سعيداً"، الأمر واضحاً، وأعلمته إياه صحيحاً، وأنبات خليلاً، الخبر واقعاً، ونبأته إياه، وغيرها. والغالب في "أنبأ" وما بعدها أن تبنى للمجهول، فيكون نائب الفاعل مفعولها الأول مثل: "أُنبئت سليماً مجتهداً"[٥].

وهذه الأفعال المتعدية تنقسم إلى قسمين "قلبية وغير قلبية" فالقلبية نحو الإلغاء والتعليق.

---

(١) شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٦٣٧- ٦٤٠.

(٢) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج١، ص ٣٦٧.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٨٥.

(٤) التوضيح والتكميل، ج١، ص ٣٠٨.

(٥) جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني، ج١، ص ٣٩.

الاختلاف في الإلغاء والتعليق:

"ذهب قوم أنهما على السواء، وقال آخرون: الإعمال أرجح، لأن الفعل أقوى من الابتداء، وأما إذا تأخرت عن المفعولين فالإلغاء أقوى عند الجميع، لأن المبتدأ قد وليه الخبر وازداد الفعل ضعفاً بالتأخير، بخلاف ما إذا توسط، لأن نسبته إلى الرتبة الأولى كنسبته إلى الرتبة الثالثة، وإذا تأخر صار بينه وبين الرتبة الأولى مرتبة وسطى[١].

"وذهب الجمهور إلى التخيير بين الإلغاء والإعمال، و "الأخفش"[٢] ليس على التخيير، وإنما هو لازم إذا ابتدأت لتخبر بمدلول ذلك الفعل من شك فتعمل الفعل سواء قدمته أو وسطته أم أخرته، وإن قدمت الخبر، وظهر فيه الرفع ألغيته نحو: "قائم ظننت زيداً" فإن كان مجروراً، أو جملة أعملت ونونت في موضع المجرور، والجملة نصباً نحو: في الدار ظننت زيداً، وأخوه منطلق ظننت عمراً ولا يجوز الرفع[٣].

والتعليق هو: ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع، نحو: "ظننت لزيدٌ قائم"، فقولك لزيد قائم لم تعمل فيه "ظننت"، لفظاً؛ لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام ولكنه في موضع نصب؛ بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت، نحو: "ظننت لزيد قائمٌ" وعمراً منطلقاً؛ فهي عاملة في "لزيد قائمٌ" في المعنى دون اللفظ.

والإلغاء هو: ترك العمل لفظاً ومعنى، لمانع، نحو: زيد ظننت قائمٌ؛ فليس لـــ "ظننت" عملٌ في "زيد قائمٌ" لا في المعنى ولا في اللفظ[٤].

"وهذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول؛ لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها، أسامي، الفاعلين، والمفعولين، فهي ضعيفة في العمل، وإنما لم يدخل

---

(١) اللباب، العكبري، ج١، ص ٢٥٠.

(٢) الأخفش هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، (٢١٥هـ- ٨٣٠م)، قرأ النحو على سيبويه، إشارة التعيين، ص ١٣١.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٦٣.

(٤) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج١، ص ٢٩٦.

التعليق والإلغاء "هب وتعلم" وإن كانا قلبين لضعف شبههما بأفعال القلوب، من حيث لزوم صيغة الأمر.

والتزم التعليق عن العمل في اللفظ، إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر، كما إذا وقع "قبل نفي ما النافية" نحو: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ ﴾[1].

"وإن ولا" النافيتين في جواب قسم ملفوظ، أو مقدر، نحو: "علمت والله إن زيدٌ قائمٌ"، و "علمت إن زيدٌ قائمٌ"، و "علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو" و "علمت لا زيدٌ في الدار ولا عمرو"[2].

(١) الآية (٦٥) من سورة الأنبياء.

(٢) شرح الأشموني، ج٢، ص ٥٦- ٥٧.

الفعـــل الماضـــي

ذهب ابن جني إلى أن الفعل الماضي ما قرن به الماضي من الأزمنة نحو قولك: قام أمس، وقعد أول من أمس، والقرينة التي تعين معنى الفعل، ليفيد أن الماضي لفظاً ومعنى ما قرن به الماضي من الأزمنة، وقد يخرج عن هذا إلى ماضٍ في اللفظ دون المعنى إذا لحقه حرف الشرط نحو: إن ذاكر محمد فرح والده، وقد يخرج إلى ماضٍ في المعنى دون اللفظ، وذلك كالمضارع الذي دخلت عليه "لم" نحو: لم يفلح كذاب[١].

وذهب السهيلي إلى أن "لم" نفي للماضي، وكان الأصل في نفي الماضي حرف "لا"؛ إذ هي أعم بالنفي، وبه أولى، وقد استعملوها نافية للماضي، في قوله تعالى: ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾[٢] ولكن عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف "لم" لوجوه منها:

الأول: أنهم قد خصوا المستقبل بـــ "لن"، فأرادوا أن يخصوا الماضي في النفي بحرف كما فعلوا بالمستقبل؛ لأن "لا" لا يختص ماضياً من مستقبل في النفي، ولا فعلاً دون اسم.

الثاني: وهو أن "لا" يتوهم انفصالها مما بعدها؛ إذ قد تكون نافية لما قبلها، ويكون ما بعدها في حكم الوجوب مثل قوله تعالى: ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾[٣][٤].

وذهب الشلوبين إلى أن الفعل الماضي هو الماضي بالوضع، وله قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه، وهي أدوات الشرط كلها إلا "لو ولما" الظرفية لكن إذا دخلت عليهما أن الشرطية لا ينصرف معناها إلى

---

(١) اللمع في العربية، ابن جني، ص ١٠٨.

(٢) الآية (١١) من سورة البلد.

(٣) الآية (١) من سورة البلد.

(٤) نتائج الفكر، للسهيلي، ص ١٤١- ١٤٢.

الاستقبال مثل: "إن كنت فعلت هذا فقد كان فعل فلان كذا" في هذه الحالة لم ينتقل الماضي إلى الاستقبال[١].

وذهب ابن الحاجب إلى أن الماضي: ما دل على زمان مثل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو[٢].

وذهب العكبري إلى أن الفعل الماضي أصل لغيره، لأنه لا زيادة فيه، ولأنه كَمُلَ وجوده فاستحق أن يسمى أصلاً[٣].

وزعم أبو حيان إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي، ويتصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء نحو: أقسمت لأضربن زيداً، وألفاظ العقود نحو: زوجتكها، وقبلت، واشتريت، وإلى الاستقبال بالطلب نحو: غفر الله لك، وعزمت عليك ألاّ فعلت، وبالوعد نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [٤] وبالعطف على ما علم استقباله نحو قوله تعالى: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾[٥][٦].

"وذكر ابن مالك أنه يتصرف إلى الاستقبال في القسم بدخول لا وأن عليه، وفعل بما لا دليل فيه على مدعاة، وقال: ويحتمل المعنى والاستقبال بعد همزة التسوية وهذه المثل في الاكتمال من كلام ابن مالك وأن ذلك على سبيل التسوية والذي نذهب إليه الحمل على المعنى لإبقاء اللفظ على موضعه وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج"[٧].

---

(١) شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين، ج٢، ص ٤٥٨.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٧.

(٣) اللباب، العكبري، ج٢، ص ١٥.

(٤) الآية (١) من سورة الكوثر.

(٥) الآية (٩٨) من سورة هود.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٣.

(٧) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٩.

دخول الحرف قد على الفعل الماضي:

"يتميز الفعل الماضي بدخول قد عليه نحو: "قد قام زيد"، وتاء التأنيث الساكنة، نحو: "قامتْ، وقعدتْ"[١].

"والحرف (قد) يدخل على الماضي، فإذا دخل على الماضي قيل فيه حرف تقريب[٢].

والفعل الماضي: هو ما دلّ على حد وقع وانقطع، وعلامته قبوله تاء التأنيث فقط نحو: ضربت، تقول فيه: "ضربتْ هند"[٣].

وذهب السيوطي إلى أن الفعل الماضي يتميز بتاء الفاعل وهي للمتكلم والمخاطب، وبتاء التأنيث الساكنة، وإنما اكتفى بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة والأمر بياء المخاطبة وله أربع حالات:

الأولى: أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب.

الثانية: أن يتصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء كبعت، واشتريت.

الثالثة: أن ينصرف إلى الاستقبال وذلك إذا اقتضى طلباً نحو: غفر الله لك، وعزمت عليك إلا فعلت، أو لما فعلت.

الرابعة: أن يحتمل الاستقبال والمضي وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية (كما ذكر) إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود، أو ما يكون من ذلك سواء[٤].

وذهب ابن هشام إلى أن الفعل الماضي ما دل وضعاً على حدث وزمان انقضى، وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، وحكمه البناء على

---

(١) تنقيح الأزهرية، محمد محيى الدين، مطبعة السعادة، مصر، (ط١١، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م)، ص١٠.

(٢) كتاب اللمحة في شرح الملحة، ج١، ص ١١٣.

(٣) شرح الكفراوي الشافعي الأزهري، على متن الأجرومية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داؤد الصنهاجي، المعروف بابن آجروم، بالهامش حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي الأزهري، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، (١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م)، ص ٤٠.

(٤) همع الهوامع، السيوطي، ج٢، ص ٩.

الفتح لفظاً كقام، أو تقديراً إن اتصل به ضمير رفع متحرك أو واو جماعة: كضربت، وضربوا.

وعلى "حدث، وزمان انقضى" وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي تتكلم فيه، أي قبل زمان الحال، قوله: "ما دل وضعاً" أي: فعل دل بحسب الوضع على حدث وزمان، وقيد بقوله وضعاً؛ ليدخل الفعل الماضي المقترن بإن الشرطية، لأن دلالته على الاستقبال عارضة(١).

وذهب الرضي إلى أنه ما دل، أي: فعل دل حتى لا ينتقض بـــ "أمس" ونحوه، وإنما لم يحتج إلى التصريح بلفظ الفعل، لأنه في قسم الأفعال. "وقبل زمانك" أي قبل زمان تلفظك به لا على وجه الحكاية، وليدخل فيه نحو: "خرجت"، في قولك: اليوم: تقول: زيد بعد غد، خرجت أمس، فخرجت ماضٍ، وإن لم يدل هنا على زمان قبل زمان تلفظك به، لأنك حاكٍ وزيدٍ، يتلفظ به لا على وجه الحكاية، فيدل على زمان تلفظك به. ويكون مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع، وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي، ومن أمثلة الفعل الماضي نحو: بعت واشتريت (كما ذكر) والفرق بين بعت الإنشائي "وأبيع" المقصود به الحال، أن قولك "أبيع" لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة لذلك الخارج، فالكلام صدق وإلا فهو كذب، فلهذا قيل أن الخبر محتمل الصدق والكذب، فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه(٢).

بناء الفعل الماضي:

"الفعل الماضي مبني على حركة، فأما المبني على حركته يقصد به الماضي بجميع أبنيته نحو: قام واستقام، و "ضربتُ" و "قمتُ" وإنما بنى على الحركة لأنه ضارع المضارع في بعض المواضع، نحو قولك: إن قام قمت،

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق حنّا الفاخوري، دار الجيل، بيـــروت، (د. ت)، (د. ط)، ص٣٦

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٧.

فوقع في موضع: إن يقم، ويقولون: "مررت برجل ضرب"، كما تقول: مررت برجل يضرب، مبني على الحركة كما بنى "أول" و "عل" في بابه على الحركة وجعل له فضيلة على ما ليس بمضارع المضارع عما حصل (لأولُ وعلُ) أو من قبل ومن بعد فضيلة على المبنيات[١].

وذهب الشلوبين إلى أن الفعل الماضي لا تنقله أدوات الشرط فلم يذكر شيئاً لوجهين:

الأول: إما الحمل على الأكثر وهم يبنون قوانينهم عليه فلما كانت المواضي كلها إلا هذا تنتقل إلى الاستقبال حمل الأمر على الأكثر.

الثاني: أو يكون إن أداة شرط لم تدخل على الماضي وإنما دخلت على فعل مستقبل تقديراً أن دخول أدوات الشرط على "كان" على قولين:

الأول: أنها مخالفة لسائر الأفعال الماضية.

الثاني: وأنها لم تخالف سائر الماضي ولم تدخل أداة الشرط في ذلك على "كان" وإنما دخلت على فعل مستقبل محذوف وله قرينتان تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه وهما "لم ولما". و "لم ولما" تصرفان معنى المبهم إلى الماضي "كربما ولو"[٢].

والأصل في الماضي البناء على الفتح، وذلك لأن الأفعال كلها أن تكون ساكنة الآخر وذلك من قبل أن العلة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها. ولم يبن الفعل الماضي على الضم لأنه لو بنى على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات فعدل عن الضم مخافة الإلباس إلا أنه يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه فالسكون عند الإعلال أو لحوق الضمائر أما أن يبنى على الضم عند اتصاله بواو الجماعة نحو: ضربوا لأن الواو هنا حرف مد لا يكون ما قبلها إلا مضموماً، وقد يقال: رموا، وغزوا، فيكون قبلها مفتوحاً، وقيل الأصل: رميوا وغزووا، فتحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبا، ثم وقعت الواو التي ضمير الفاعل بعدها، وحذفت الألف لالتقاء

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ج٢، ص ١٤٥.

(٢) شرح المقدمة الجزولية، الشلوبين، ج٢، ص ٤٦٠.

الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة، فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل والإسكان والضم عارض فيها[١].

"ويكون مبنياً على الضم إذا اتصل بواو الجماعة، كنظروا وذهبوا وعلى السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك مثل: نظرتم ونظرن"[٢].

"وأن الماضي هو ما حُسن وقوعه في أمس. وأنه مبني على الفتح، وأنه لا يجوز ضمه إلا مع واو الضمير في الجماعة المذكورين، ولا تدخل نون الإعراب عليه ولا نون التوكيد[٣].

الفعل المضارع:

"ذهب العكبري إلى أن الفعل المضارع أُعرب لشبهه بالاسم من عدة أوجه:

أولاً: أنه يكون شائعاً فتخصص بالحرف كقولك: "زيدٌ يصلي" فيحتمل أن يكون في الصلاة وأن يكون، لم يشرع فيها، وإذا قلت: سيصلى، اختص، كما أن "رجلاً" يحتمل غير واحد.

ثانياً: أن اللام تدخل عليه في خبر (إن)، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾[٤]، ولا تدخل على الأمر والماضي، وحقها أن تدخل على الاسم لأنها لام الابتداء زحلقت إلى الخبر.

ثالثاً: أنه على زنة اسم الفاعل عدداً وحركةً وسكوناً "فيضرب"، مثل: "ضارب" في ذلك[٥].

"وذهب ابن يعيش إلى أن العامل فيه الرفع وذلك لتجرده من النواصب والجوازم خاصة وهو أيضاً ضعيف لأمرين:

أحدهما: أنه تعليل بالعدم المحض.

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٧، ص ٦.

(٢) اللباب في قواعد اللغة، محمد علي السراج، ص ٣٧.

(٣) المحرر في النحو، الهرمي، ج٣، ص ١٠٤٣.

(٤) الآية (١٢٤) من سورة النحل.

(٥) اللباب، العكبري، ج٢، ص ٢٠.

ثانيهما: أن ما قاله يقضي بأن أحوال الفعل المضارع النصب والجزم والأمر بعكسه، وأن الفعل يرتفع بوقوعه موقع الاسم، ثم اعترض على نفسه بقوله: "كاد زيد يقوم، وجعل يضرب، وطفق يأكل" فإن هذه الأفعال مرتفعة في هذه المواضع ولا يستعمل الاسم فيها، فلا يقال: كاد زيد قائماً، وطفق آكلاً ولا جعل ضارباً ثم أجاب عن ذلك بأن قال: "الأصل في (كاد زيد يقوم) أن يقال: قائماً وفي جعل يضرب، ضارباً، وفي طفق يأكل آكلاً وإنما عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض، وذلك لغرض إرادة الدلالة عن قرب زمن وقوعه والالتباس به فإذا قلت: كدت أفعل كأنك قلت مقارباً لفعله آخذاً في أسباب الوقوع فيه[١].

"وذهب أبو حيان إلى أن المضارع في اللغة المشابهة لما شابه الاسم وسمى مضارعاً، كأنه وضع مع الاسم صريحاً. ولم يذكر أبو حيان تعريفاً كاملاً للفعل المضارع وإنما دخل مباشرة في مذاهبه، حيث قال: الفعل المضارع له خمسة مذاهب:

الأول: أنه لا يكون إلا مستقبلاً.

الثاني: وأنه مختص بالحال وهو مذهب "ابن الطراوة"[٢].

الثالث: وأن يكون للحال وهو مذهب الجمهور، ويكون للاستقبال واختلفوا فقيل هو: مشترك كلفظه "عين" وهو ظاهر مذهب "سيبويه".

الرابع: وقيل عكس هذا وأن أصله المستقبل وهو مذهب الأستاذ: "أبي علي بن طاهر"[٣]، ومن قال أنه صالح للحال قال هو صالح لهما، ولو نفي بلا، وهذا مذهب "الأخفش" إلا أن تعين المضارع للاستقبال.

---

(١) شرح المفصل، ج٧، ص ١٢- ١٣.

(٢) ابن الطراوة هو سليمان بن محمد بن عبد الله السّياني، النحوي، ٥٢٨هـ- ١١٣٤، أخذ النحو عن أبي الحجاج، له مصنفات منها: الإفصاح على كتب الإيضاح. إشارة التعيين، ص ١٣٥.

(٣) هو علي بن محمد بن طاهر، أحد الأئمة الكبار، أديب عظيم، حافظ لأصول اللغة. بغية الوعاة، السيوطي، ج٢، ص ١٨٩.

الخامس: وذهب أكثر المتأخرين على أنها تخلصه للاستقبال ومنهم "الزمخشري"[١].

"ويتصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء نحو: "أقسمت لأضربن زيداً"، وألفاظ العقود نحو: "زوجتكها"، وإلى الاستقبال بالطلب نحو: غُفر الله لك[٢].

"والفعـــل المضـــارع، وهو ما دلّ على حصول شيءٍ في زمن التكلم أو بعده نحو: "يضربُ وينصرُ، ويفتحُ، ويعلمُ، ويحسبُ ويكرمُ"، وعلامته أن يكون في أوله حرف زائدٌ من أربعة أحرفٍ يجمعها قولك: "أنيتُ" فالهمزة للمتكلم، والنون للمتكلم الذي يعظم نفسه نحو: "نفهم"، والياء للغائب، نحو: "يقوم" إن لم تكن هذه الحروف زائدة بل كانت من أصل الفعل نحو: "أكل"، وحكمه أنه معرب ما لم تتصل به نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة، أو نون النسوة، وإذا كان معرباً فهو مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم نحو: "يفهم محمد"، يفهم: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم[٣].

نواصب الفعل المضارع:

من الأدوات التي تنصب الفعل المضارع:

أولاً: (أن):

"ذهب أبو حيان إلى أنها ثنائية الوضع وهي التي توصل بالماضي، ولا يصح أن تقع (أن) موضع الاسم والخبر فيها، فيقال: إنْ يقوم زيد إلا في ليت فإنه يجوز ذلك فيها لتأويلها بالتمني[٤].

"وذهب خالد الأزهري: إلى أنّ "أنْ" المصدرية تقع في موضعين:

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨.

(٣) التحفة السنية بشرح مقدمة الأجرومية، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، طبع على نفقة الشيخ سليمان عبد العزيز الراجحي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ص ٦٨- ٦٩.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٣٨٧.

الأول: في الابتداء، فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (١).

الثاني: بعد لفظ دال على معنى اليقين، فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ (٢).

وفي موضع نصب على المفعولية نحو: ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ (٣).

وفي موضع جر في نحو: ﴿ قَبْلِ أَن يَأْتِيَ﴾ (٤)، وأكثر العرب على وجوب إعمالها وبعضهم يهملها جوازاً حملاً على (ما) أختها، أي المصدرية مثل قول الشاعر(٥):

أنْ تُقْرِآنِ على أسْـمَاءَ وَيْحُكُمَـا * مِنِّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرَا أحَـدَا

الشاهد في "أن" الأولى والثانية مصدريتين غير مخففتين من الثقيلة، وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية، وبعضهم أعمل (ما) المصدرية حملاً على أن المصدرية، وتأتي أن مفسرة بمنزلة "أي" وزائدة فلا تنصب الفعل المضارع(٦).

"وهي أيضاً حرف مصدري ونصب واستقبال، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ (٧)(٨).

---

(١) الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

(٢) الآية (١٦) من سورة الحديد.

(٣) الآية (٧٩) من سورة الكهف.

(٤) الآية (٢٥٤) من سورة البقرة.

(٥) لم ينسب لقائل، ذكر في الإنصاف، ج١، ص ٥٦٣، الجنى الداني، ص ٢٢٠، والخصائص، ج١، ص ٣٩٠.

(٦) شرح التصريح، خالد الأزهري، ج٢، ص ٣٦٢.

(٧) الآية (١٣) من سورة يوسف.

(٨) التحفة السنية، ص ٧٠.

ثانياً: (لن):

اعتمد أبو حيان على آراء النحاة فقط في (لن).

"فذهب سيبويه إلى أن (لن) هي حرف ينصب الفعل ولا يعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال.

و "لن" ليس فيها زيادة، وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها من حروف النصب بمنزلة (لم) من حروف الجزم، من أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائد"(١).

وذهب المبرد إلى أن "لن" للنفي، قولك: "سيفعل، تقول: لن يقوم زيد، ولن يذهب عبد الله، ولا تتصل بالقسم، كما لم يتصل به بـــ "سيفعل"، وهي حرف بمنزلة "أن"(٢).

ذهب العكبري إلى أن الأصل فيها عدم التركيب، وإنما يُصارُ إليه لدليل ظاهر ولا دليل على أنها مركبة، بل الدليلُ يدل على فساده وبيانه من وجهين:

أولاً: جواز تقدم معمول معمولها عليها كقولك: زيداً لن أضرب.

ثانياً: أن يتقدمها ما يتعلق بالمعنى، و "لن"لا يلزم فيها ذلك. وهي تعمل لاختصاصها، وتنصب لشبهها بأن من وجهين:

الأول: أنها تخلص الفعل للاستقبال كما تخلصه "أن".

الثاني: أنها تقتضيها فتلك تثبته وهذه تنفي ما تثبته تلك وهي جواب سيفعل أو سوف تفعل، وجواب أريد أن تفعل فإنه يقول: لن أفعل(٣).

"وذهب خالد الأزهري: أنها لنفي الفعل المستقبل، إما إلى غاية ينتهي إليها نحو قوله تعالى: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (٤) فإن نفى

---

(١) الكتاب، ج٣، ص ٥.

(٢) كتاب المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٥هـــ- ١٩٩٤م، ج٢، ص ٨.

(٣) اللباب، العكبري، ج٢، ص٣٢.

(٤) الآية (٩١) من سورة طه.

البراح مستمر إلى رجوع موسى، وإما إلى غير غاية نحو قوله تعالى: ﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [1] فإن نفي خلق الذباب مستمر أبداً، لأن خلقهم الذباب محال، وانتفاء المحال مؤيد قطعاً، وإلا لكان ممكناً لا محالاً[2].

ثالثاً: (كي):

"ذهب سيبويه إلى أنها تعمل في النصب وذلك نحو: "جئتك لكي تفعل"، وبعض العرب يجعلون (كي) بمنزلة (حتى)، وذلك أنهم يقولون: "كيمة" في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء، كما قالوا: "حتامه" و "حتى متى"، ومن قال: (كيمه) فإنه يُضمر "أن" بعدها، وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه "كيمه"، فإنها عنده بمنزلة "أن"، وتدخل عليها اللام كما تدخل على "أن" ومن قال: "كيمه" جعلها بمنزلة اللام[3].

"وذهب الكوفيون إلى أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض".

وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن (كي) لا يجوز أن تكون حرف خفض لأن (كي) من عوامل الأفعال وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو (ما) الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها، فإنهم يقولون "كيمه" كما يقولون "لمه"[4].

---

(١) الآية (٧٣) من سورة الحج.

(٢) شرح التصريح، ج٢، ص ٣٥٧.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٤.

(٤) الإنصاف، ج١، ص ٣٣٢- ٣٣٣.

وذهب الرضي إلى أن (كي) تعني السببية، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير "أن" كما قال الشاعر[١]:

أردتُ لكَيْمَــا أنْ تَطيَــر بقُرْبَتِــي * فَتَتَرُكَهــا شَــنّاً بِبَيْــدَاءِ بَلْقَــعِ

والشاهد في هذا البيت قوله: "لكيما أن" حيث ظهرت أن بعد (كي) ضرورة، وقيل: إن "أن" زائدة، وقيل غير ذلك[٢].

"وذهب أبو حيان إلى أنها حرف باتفاق"[٣].

"وذهب ابن عقيل إلى أنها مصدرية، وهي الواقعة بعد اللام، وليس بعدها "أن" ظاهرة أو مقدرة نحو قوله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [٤]، فإن تأخرت عنها اللام، أو "أن" كانت تعليلية[٥].

رابعاً: (إذن):

"وذهب سيبويه إلى أن "إذن" إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل "أرى" في الاسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك: "إذن أجيئك"، و "إذن آتيك"، ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى "إذن"، لأن "إذن" أشبهت "أُرى" فهي في الأفعال بمنزلتها في الأسماء، وهي تُلغى وتقدم، وتؤخر، فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين مثل: "إذن والله أجيئك"[٦].

"وذهب العكبري إلى أن إذن حرف مفرد وتعمل بخمس شروط:

الأول: أن تكون جواباً.

الثاني: أن لا يكون معها حرف عطف.

الثالث: أن يعتمد الفعل عليها.

---

(١) لم ينسب لقائل، ذكر في الجنى الداني، ص ٢٦٥، وشرح التصريح، ج٢، ص ٢٣١.

(٢) شرح الكافية، الرضي، ج٤، ص ٤٧– ٤٨.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٣٩٢.

(٤) الآية (٢٣) من سورة الحديد.

(٥) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج٢، ص ٢٨٨.

(٦) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص١١.

الرابع: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين.

الخامس: أن يكون الفعل مستقبلاً[١].

"وذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط، وإذا لحقه التنوين، نقل إلى الجزائية، فبقي منه معنى الربط والسبب، وأصلها إذا جئتني أكرمتك، حذف ما تضاف إليه وعوض منها التنوين، ولا يجوز الفصل بينها وبين منصوبها إلا إذا كان القسم محذوف الجواب وبلا النافية، قول الشاعر[٢]:

إذن واللهِ نَـــــرْمِيهم بِحَـــــرْبٍ * تُشِيبُ الطِّفْلَ من قَبْلِ المشِـيْبِ[٣]

"وهي أيضاً حرف جواب وجزاء، وشرط إعمالها ثلاثة أمور:

الأول: أن تتصدر فإن وقعت حشواً أُهملت، مثل قول الشاعر[٤]:

لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُ العزيْـزِ بِمِثْلِهـا * وَأَمْكَنَنـي مِنْهـا إذنْ لا أقْيلُهـا

اللام: للقسم، وإن شرطية، وعاد فعل الشرط، جوابه محذوف وبمثلها متعلق بعاد، وامكنني عليها ولا أقيلها: جواب القسم.

الثاني: يكون مستقبلاً فيجب الرفع في نحو: إذن تصدق جواباً لمن قال: أحبُ زيداً.

الثالث: أن يتصلا أو يفصل بينها القسم كقول الشاعر حسان كما ذكر سابقاً. والشاهد في البيت السابق: "نرميهم" منصوب بإذن مع الفصل بالقسم وهو الشاهد وفاعل تشيب عائد على الحرب لأنها مؤنثة والطفل، مفعول والجملة صفة لحرب[٥].

خامساً: لام الجحود:

---

(١) اللباب، العكبري، ج٢، ص ٣٤.

(٢) شرح ديوان حسان، ضبطه وصححه عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة، بيروت- لبنان، ص ٩٤.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٣٩٧.

(٤) ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، بيروت، لبنـان، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م، ص ٣٠٥.

(٥) منار السالك إلى أوضح المسالك، تأليف عبد العزيز النجار، القاهرة، ١٩٢٧م، ص٢٨٦.

"ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار "أن" بعدها للتوكيد نحو: "ما كان زيد لأن يدخل دارك"، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها، نحو: "ما كان زيد دارك ليدخل".

وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل "أنْ" مقدرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها هي العاملة بنفسها جواز إظهار (أن) بعدها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الناصب (أن) المقدرة دون اللام، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال(١).

"وذهب الرضي إلى أنها هي لام تأكيد بعد النفي لكان مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (٢). إذا كانت ماضية لفظاً كما ذكر في الآية أو معنى مثل قوله تعالى: ﴿ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (٣)(٤).

"واعتمد أبو حيان على آراء النحاة فيها وشرطها أن يكون قبلها كون ماضٍ لفظاً أو معنى ناقص منفي "بلا أو بلم" نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ﴾(٥)(٦).

"وإذا سبقت أن "كان" المنفية، وجب إضمار (أن) نحو: "ما كان زيد ليفعل" ولا نقول: لأن يفعل، قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ (٧).

---

(١) الإنصاف، ج٢، ص٣٤٦- ٣٤٧.

(٢) الآية (٣٣) من سورة الأنفال.

(٣) الآية (١٦٨) من سورة النساء.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص٦٢.

(٥) الآية (١٧٩) من سورة آل عمران.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٢، ص٣٩٩.

(٧) الآية (٣٣) من سورة الأنفال.

والشاهد في الآية كأن أن "يعذب" منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود، والخبر محذوف تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل، أي ما كان الله مريداً لتعذيبهم[١].

سادساً: (لام كي):

"ذهب الكوفيون إلى أن "لام كي" هي الناصبة للفعل من غير تقدير أن نحو: "جئتك لتكرمني".

وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها، والتقدير: جئتك لأن تكرمني.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها هي الناصبة لأنها قامت مقام (كي)، وهي تشتمل على معنى (كي) وكما أن (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن الناصب للفعل "أن" المقدرة دون اللام، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير أن[٢] كما ذكر سابقاً.

"وذهب أبو حيان إلى أنها سميت بذلك لأنها للسبب، وإذا قلت: "أزورك"؟ فالنصب عند الجمهور بإضمار أن لا بإضمار كي"[٣].

"ويجوز إضمار أن جوازاً بعد لام (كي)، وتسمى لام التعليل أيضاً، وهي اللام الجارة التي يكون ما بعدها علة لما قبلها وسبباً له، فيكون ما قبلها مقصوداً لحصول ما بعدها نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾[٤]، وإنما يجوز إضمار أن بعدها إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة، فإن اقترنت

---

(١) التوضيح والتكميل، ج٢، ص٢٩٣.

(٢) الإنصاف، ج٢، ص ٣٣٦- ٣٣٧.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٠١.

(٤) الآية (٤٤) من سورة النحل.

بإحداهما، وجب إضمارها، فالنافية نحو: ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ﴾ (١)، والزائدة نحو: ﴿ لِئَّلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (٢)(٣).

سابعاً: (حتى):

وأيضاً اعتمد أبو حيان فيها على آراء الكوفيين والبصريين.

"ذهب سيبويه إلى أن "حتى" تنصب على وجهين:

الأول: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: "سرتُ حتى أدخلها"، فالناصب للفعل هنا هو الجار في الاسم إذا كان غاية.

الثاني: أن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل: (كي) التي فيها إضمار (أن) وفي معناها وذلك قولك: كلمته حتى يأمر لي بشيء"(٤).

وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) والاسم بعدها مجرور بها.

وذهب الكوفيون إلى أن "حتى" تكون حرف نصب، ينصب الفعل من غير تقدير (أن)، نحو قولك: "أطع الله حتى يدخلك الجنة"، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك: "مطلته حتى الشتاء".

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنها تنصب الفعل بنفسه لأنها لا تخلو: من أن تكون بمعنى (كي) كقولك: "اطع الله حتى يدخلك الجنة" أي (كي) يدخلك الجنة.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للفعل "أن" المقدرة دون "حتى" إنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء لا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل

---

(١) الآية (١٦٥) من سورة النساء.

(٢) الآية (٢٩) من سورة الحديد.

(٣) جامع الدروس العربية، للغلاييني، ج١، ص ١٠٥.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص١٦.

الأسماء لا تكون من عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء[١].

"وذهب العكبري إلى أنه لا يجوز إظهار (أنْ) بعد حتى لأن ذلك لم ينقل إلا في شاذ لا يعتدّ به، ووجهه من القياس أن "حتى" لما كانت عاملة في موضع وغير عاملة في موضع آخر كان معناها الغاية في كل موضع أشبهت بذلك واو القسم فلم يظهر الفعل معه وهو العامل الذي يتعلق به الجار، وكذلك عامل الظرف وخبر المبتدأ في لولا وفي لعمرك[٢].

وذهب الرضي إلى أن "حتى" إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله، نحو: "سرت حتى أدخلها"، يعني ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد "حتى" مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها، كالدخول بالنظر إلى السير، فإن الدخول كان عند السير مترقباً بلا ريب، فيجوز النصب، سواء كان الدخول وقت الإخبار ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً أو لم يكن لأحد الأوجه الثلاثة، وذلك بأن يكون منك السير إما للدخول على "حتى" أو إلى الدخول على أن "حتى" بمعنى "إلى" ثم عرض مانع منع من حصول الدخول، فلم يكن الدخول في أحد الأزمنة[٣].

وتلاحظ الباحثة أن "حتى" ذكرت هنا لكونها من نواصب الفعل المضارع مع أن لها أعمال غير ذلك فسوف يتم ذكرها في مبحث الحروف.

ثامناً وتاسعاً: (الواو والفاء):

"ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وذهب البصريون إلى أنها لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى و كلام العرب حيث قال

---

(١) الإنصاف، ج٢، ص٣٤٩.

(٢) اللباب، العكري، ج٢، ص ٤٦.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٥٧- ٥٨.

تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾[1]، قالوا زائدة؛ لأن التقدير فيه: "فتحت أبوابها"؛ لأنه جواب لقوله: "حتى إذا جاءوها".

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الواو في الأصل حرف وضع لمعنى؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله، وقد أمكن هاهنا، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يعمل فيه على أصله[2].

(الواو) ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها تشترك بين الأول والآخر كما تشترك الفاء ومن النصب قول الشاعر[3]:

للـــبسُ عَبَـــاءَةٍ وتَقَـــرَّ عَيْنـــي * أحَبُّ إليّ مِـــنْ لِـــبْسِ الشُـــفُوفِ

والشاهد فيه قولها: "وتقرَّ" حيث نُصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الواو التي بمعنى حتى[4].

أما الواو عند أبي حيان نجده قد اعتمد على مذهب البصريين أي أن النصب بعدها بإضمار أن وجوباً[5].

وأن الفعل المضارع يكون منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو إذا قصد بها المصاحبة[6].

(الفـــــاء):

"ذهب سيبويه إلى أن (الفاء) تنصب بإضمار "أن" وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على

---

(١) الآية (٧٣) من سورة الزمر.

(٢) الإنصاف، ج٢، ص ٢٦٨.

(٣) ميسون بنت بحدل، لم أجده، ذكر في المعجم المفصل في شواهد النحو، ج٢، ص ٥٨١، (شـرح المقدمة الجزولية، ج٢، ص ٤٦٩، الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٤٨).

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٤٨- ٤٩.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٠٧.

(٦) التوضيح والتكميل، ج٢، ص٢٦٨.

مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك وتقول: "ما تأتيني فتحدثني"، فالنصب على وجهين في المعاني:

الأول: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني لحدثتني.

الثاني: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيان كثيرٌ ولا حديث منك[١].

"ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب ستة أشياء هي: "الأمر، النهي، النفي، الاستفهام، التمني والعرض" ينتصب بخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن[٢].

"وذهب الرضي إلى أن يكون قبلها أمر إذا كان صريحاً نحو: "ائتني، فاشكرك" فلا كلام في صحته، وأما إذا لم يكن صريحاً وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر نحو: "وحسبك الكلام فينام الناس"[٣].

العاشر: (أو):

"أما (أو) تكون بمعنى الواو وبمعنى (بل) وهذا عند الكوفيين، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى (بل) أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كتاب الله وكلام العرب، قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[٤] إنها بمعنى بل أي يزيدون، وقيل أنها بمعنى الواو، أي: ويزيدون.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف (الواو و بل)؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الاضطراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر[٥].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص٢٨- ٢٩.

(٢) الإنصاف، ج٢، ص٣٢٥.

(٣) شرح الكافية، الرضي، ج٤، ص٦٣.

(٤) الآية (١٤٧) من سورة الصافات.

(٥) الإنصاف، ج٢، ص٢٨٢.

"وذهب العكبري إلى أنه تضمر أن بعد (أو) إذا كانت بمعنى "حتى" و "إلا" كقولك: سأزورك، أو تمنعني، لأنك أردت إلا، فلا بد من إضمار "أنْ" ليصير التقدير على وفق المعنى، أي: سأزورك إلا مع منعك، أو إلا عند منعك، ولو رفعت لصارت لأحد الشيئين، أي: سأزورك أو ستمنعني[١].

"وذهب أبو حيان إلى أن "أو" تنصب الفعل بعدها، ولا تظهر أن بعدها، وقد يختلف تقديره في قولك: لأطيعن الله أو يغفر لي، فهذا لا يصح فيه تقدير إلا "أن"، والصحيح أنها لأحد الشيئين كهي في العطف إلا أن هذا عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم فإذا قال: لألزمنك أو تقضيني حقي فالمعنى ليكونن مني أحد هذين لزومك أو قضاء حاجتي ولذلك يشترط فعل أو اسم في معنى فعل أو ظرف أو مجرور[٢].

الفعل المضارع المجزوم:

"ذهب العكبري إلى أن لام الأمر عملت لاختصاصها، وإنما جزمت لأمرين:

أحدهما: ما تقدم من أنها أحدثت في الفعل معنًى زاد ثقله به.

ثانيهما: أن الأمر طلبٌ وهو غرض للأمر، فأشبهت لامه لام المفعول له، وتلك جارّة، فيجب أن تكون هذه جازمة لأن الجزم في الأفعال، نظير الجر في الأسماء ولشبهها بها كسرت[٣].

وذهب ابن يعيش إلى أن لام الأمر حرف ويعمل في الجزم، وذلك لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء، والحروف إذا اختص عمل فيما يختص به وهذه الحروف قد أثرت في الأفعال تأثيرين، وذلك أن "إن" نقلت الفعل إلى الاستقبال والشرط و (لم) ينقله إلى الماضي والنفي، و (لما) كذلك إلا أن لنفي

---

(١) اللباب، العكبري، ج٢، ص٤٣.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص٤١٧.

(٣) اللباب، العكبري، ج٢، ص ٤٩.

فعل معه (قد) و (لم) لنفي فعل ليس معه (قد) قال القائل: قد قام قلت في نفيه "لما يقم" ولام الأمر نقلته إلى الاستقبال[١].

"وذهب الرضي إلى أن لام الأمر وهي اللام المطلوب بها الفعل، يدخل فيها لام الدعاء "ليغفر لنا الله"، وهي مكسورة.

وتلزم اللام في النثر فعل غير المخاطب، وهو إما فعل المفعول، نحو: "لأُضرب أنا" و "لتضرب أنت"، ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب، واللام الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً، كقوله عليه السلام: "**لتأخذوا مصافكم**"[٢][٣].

"وذهب أبو حيان إلى أن أدوات الجزم حروف وأسماء، فمن الحروف، لام الأمر وتشمل: الأمر والدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[٤]، وأكثر النحاة يعبر عنها بلام الأمر وحركتها الكسر"[٥].

"وهي أيضاً تلزم فعل غير المخاطب للدلالة على الأمر، وذلك أمر المتكلم لنفسه، نحو: "لأذهبْ إليه"، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "**قوموا فلأصل بكم**"[٦]، وأمر الغائب (كما ذكر). "ليخبره خالد بما حدث"، وقد يخرج المجزوم بلام الأمر إلى معنى أخر، كما يخرج الأمر عن معناه إلى معنى آخر، وذلك كالدعاء نحو: "ليغفر الله لك"، والتهديد، نحو قوله تعالى:

---

(١) شرح المفصل، ج٧، ص ٤٠.

(٢) لم أجده في كتب الأحاديث، وقد ورد ذكره في كتب التفسير، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، ج٨، ص ٢٢٦.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٨٧.

(٤) الآية (٧) من سورة الطلاق.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٤١.

(٦) صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦)، أخرجه البخاري في كتاب الآداب، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم، حديث رقم ٨٦٠، عن أنس بلفظه، طبعة موافقة لترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، اعتنى به أبو عبد الله محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، مصر، (ط١، ٢٠٠٣م)، ج١، ص ١٩١.

﴿ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾ [1]، والخبر نحو قولـــه تعـــالى: ﴿ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [2] أي فيمد[3].

(لا):

"ذهب الرضي إلى أنها للنهي، وهي تجزم بخلاف "لا" في النفي، وقد سُمِعَ عن العرب بـــ (لا) النفي أيضاً إذا صح قبلها (كي) نحو: "جئته لا يكن له عليّ حجة ولا يكون"، ولا منع أن تجعل "لا" في مثله للنهي[4].

ذهب أبو حيان إلى أنها في الطلب ويشمل النهي والدعاء نحو: "لا تضرب زيداً" وهي أصل بنفسها خلافاً لمن زعم أن أصلها لام الأمر زيد عليها ألف، فانفتحت اللام لأجلها وتكون للغائب، نحو: لا يخرج زيدٌ. ولا يفصل بين (لا) هذه ومعمولها إلا أن كان بالفضلة نحو: "لا اليوم تضرب زيداً"[5].

"ولا الناهية ضد لام الأمر، وهي التي يطلب لها ترك الفعل وهي تدخل على جميع أنواع المضارع، المبني للفاعل والمفعول، مخاطباً أو غائباً أو متكلماً[6].

"وذهب الصبان إلى أن (لا) تكون للنهي نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾[7]، وللدعاء نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [8][9].

---

(١) الآية (٢٩) من سورة الكهف.

(٢) الآية (٧٥) من سورة مريم.

(٣) معاني النحو، تأليف د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشـــر، عمـــان، (ط٢، ١٤٢٣هـــ-٢٠٠٣م)، ج٤، ص ٦.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص٨٩.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٤٣.

(٦) الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، (ت ٨٩٨هـــ)، دراسة وتحقيـــق د. أسامة طه الرفاعي، ج٢، ص ٢٥٩.

(٧) الآية (١٣) من سورة لقمان.

(٨) الآية (٢٨٦) من سورة البقرة.

(٩) حاشية الصبان، ج٤، ص ٣.

"وأيضاً فقد جاءت (لا) لنهي المتكلم، والمنهي في الحقيقة هو المخاطب، أي لا تكن ههنا حتى لا أراك، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ ﴾[1]، فالنهي للأموال، إذا أُسند الإعجاب إليها، والمنهي في الحقيقة هو المخاطب، أي: "لا تعجب يا محمد بأموالهم"[2].

(لم ولما):

وذهب الخليل إلى أن (لم) حرف يجزم الأفعال التي في أوائلها الزوائد، وعلامات الجزم هي "الضم، والوقف، والفتحة، وإسقاط النون، والكسرة، فالوقف مثل: لم يخرجْ، وهو السكون، والجزم بالضم، لم يدعُ، والجزم بالكسر نحو: لم يقضِ، والجزم بالفتح، نحو: لم يلقَ، وإسقاط النون: لم يخرجا، ولم يخرجوا وربما تركت الواو والياء في موضع الجزم استخفافاً[3].

"وذهب المرادي إلى أن (لما) تجزم الفعل المضارع وهي حرف نفي، تدخل على المضارع، فتجزمه وتصرف معناه إلى المضي، خلافاً لمن زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم وهي بمعنى "إلا" ولها موضعان:

أحدهما: بعد القسم نحو: نشدتك بالله لما فعلت.

وثانيهما: بعد النفي، ومنه قراءة عاصم وحمزة[4] قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[5]، ﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[6]، أي ما كل إلا جميعٌ، وما كلُّ ذلك إلا متاع الحياة الدنيا[7].

---

(١) الآية (٨٥) من سورة التوبة.

(٢) معاني النحو، ج٤، ص ٧.

(٣) كتاب الجمل، للخليل، ص ٢٠٢- ٢٠٣.

(٤) المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق علي النجدي و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م، ج٢، ص ٢٥٥.

(٥) الآية (٣٢) من سورة يس.

(٦) الآية (٣٥) من سورة الزخرف.

(٧) الجنى الداني، ص ٥٩٢- ٥٩٣.

"وذهب الرضي إلى أن (لم) لقلب المضارع ماضياً، وقد جاءت في الشعر غير جازمة كقول الشاعر[١]:

لَوْلاَ فَوارِسُ من نُعْـمٍ وأسْـرتُهُمْ * يوم الصُّلَيْفاءِ[٢] لم يُوفُـونَ بالجـارِ

والشاهد في هذا البيت قوله: "لم يوفون"، حيث جاءت "لم" نافية، غير جازمة، للضرورة الشعرية[٣].

وقد ورد برواية لولا فوارس من ذُهْلٍ.

"ذهب أبو حيان إلى أنها مركبة من "لم وما" وأنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه[٤].

"وذهب الصبان إلى أن (لم ولما) يجزمان المضارع مثل: (لا، واللام الطلبيتين) نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [٥]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ ﴾[٦]، ويشتركان في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم وقلب معنى الفعل للمضي (كما ذكر)، وتنفرد (لم) بمصاحبة الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [٧][٨].

(أيـــــان):

---

(١) لم ينسب لقائل، ذكر في الجنى الداني، ص ٢٦٦، شرح المفصل، ج٧، ص ٨، وقد ورد برواية لولا فوارس من ذُهلٍ.

(٢) الصليفاء وهي صلف "صلفت" المرأة إذا لم تحظ عند زوجها وفي صِلْفة، وبابه طرب. وزعم الخليل أن "الصلف" مجاوزة قدر الظرف والادعاء فوق ذلك تكبراً فهو رجل "صَلِفٌ" وقد تصلَّفَ. مختار الصحاح، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، عنى بترتيبه محمود خاطر، الناشر دار الحديث، بجواز إدارة الأزهر، ص ٣٦٨.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٨٣- ٨٤.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٤٤.

(٥) الآية (٣) من سورة الإخلاص.

(٦) الآية (١٤٢) من سورة آل عمران.

(٧) الآية (٦٧) من سورة المائدة.

(٨) حاشية الصبان، ج٤، ص ٧.

ذهب الزجاجي إلى أن "أيان" من حروف الجزاء تجزم الفعل المستقبل والجواب إذا كان مثلها[١].

"وذهب أبو حيان إلى أن "إيان" لتعميم الأوقات كمتى، وقيل تستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام، والجزم بها محفوظ[٢] "وإيان" أيضاً للزمان استفهاماً مثل "متى" نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [٣]، والفرق بينهما أن "إيان" مختص بالأمور العظام وبالمستقبل، فلا يقال: "آيان يوم قيام زيد" بخلاف متى فإنه غير مختص بهما[٤].

"وإيان أيضاً ظرف زمان (كما ذكر)، فلا تستعمل لغير الظرفية، وتختص بالاستفهام في المستقبل، والدليل على ذلك قول الشاعر[٥]:

أيَّان نؤْمِنْكَ تَأْمَنَ غيرَنا وإذا * لمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَم تَزَلْ حِذرا

والشاهد في هذا البيت:

(إيان نؤمنك تأمن)، حيث جاءت (أيان) جازمة لفعل الشرط: نؤمن، وجوابه: تأمن، وهو قليل[٦].

"وذهب الصبّان إلى أن (أيان) من الأفعال التي تجزم فعلين"[٧].

الخلاف في أدوات الشرط:

"ذهب الكوفيون إلى أن عامل الجزم في الشرط مجزوم على الجوار، واختلف البصريون، فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيها حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط.

---

(١) كتاب الجمل في النحو، للزجاجي، ص ٢١١.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٤٩.

(٣) الآية (١٢) من سورة الذاريات.

(٤) الفوائد الضيائية، الجامي، ج٢، ص ١٤١.

(٥) لم ينسب لقائل ذكر في شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق بركات يوسف، دار الفكر، بيروت، ط١، ص ٤٣٦، المقاصد النحوية، ج٤، ص ٤٢٣.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج٣، ص ١٣٥.

(٧) حاشية الصبان، ج٤، ص ١٥.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار مثل قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ (١).

وجه الدليل أنه قال: "والمشركين" بالخفض على الجوار وإن كان معطوفاً على الذين فهو مرفوع لأنه اسم "يكن".

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط وذلك لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط(٢).

"وذهب أبو حيان إلى أن أداة الشرط لها صدر الكلام، لذلك لا يجيزون تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها، وإنما تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر ونحوه"(٣).

"وأدوات الشرط هي أدوات تقوم بربط الجمل لغرض تعليق حصول شيء بحصول شيء آخر، والشرط صيغة فعلية مستقلة، تخالف باقي الصيغ في مدلول الفعل وهو الحدث والزمن، لأن الفعل في جملة الشرط معلق حدوثه، أو وقوعه، فهو إذن ليس تام الدلالة، ففي قولك: "إنْ تذهب أذهب" تعلق ذهابك على ذهاب المخاطب، فأنت لم يقع منك الذهاب والمخاطب كذلك لم يقع منه ذلك وإنما علقت على ذهابه بأداة الشرط(٤).

---

(١) الآية (١) من سورة البيّنة.

(٢) الإنصاف، ج٢، ص ٦٠٢- ٦٠٤.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٥٨.

(٤) معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج٤، ص ٥.

فعـــل الأمـــر

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر لمواجهة المُعرَّى عن حرف المضارعة نحو: أفعل، معرب مجزوم.

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أُعرب ما أُعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله في البناء(١).

وذهب العكبري إلى أن فعل الأمر هو الذي ليس فيه حرف مضارعة مبني على السكون"(٢).

وذهب الجزولي(٣) إلى أن فعل الأمر هو مستقبل بالوضع كإفعل، وهو لا قرينة تزيله عمّا وضع له(٤).

وهو يصح أن يطلب بها الفعل لكان أصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة أمراً، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواءٌ طلب به الفعل، على سبيل الاستعلاء، وهو المسمى أمراً عند الأصوليين نحو قولك: "اضرب" على وجه الاستعلاء أو طُلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى، وهو الدعاء نحو: "اللهم ارحمْ" أو في غيره، وهو الشفاعة، أو لم يطلب به الفعل، بل كان

---

(١) الإنصاف، ج٢، ص ٣٠٣- ٣٠٧.

(٢) اللباب، العكبري، ج٢، ص ١٧.

(٣) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي النحوي، ٦٠٧هـ- ١٢١٠م، وأخذ النحو واللغة والأدب من جزولة بمراكش. إشارة التعيين، ص ٢٤٧.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو، تصنيف أبي موسى الجزولي، (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه د. حامد أحمد نيل، و د. فتحي محمد أحمد، جمعة، ص ٣٣.

أما على وجه الإباحة نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ﴾ [1] أو للتهديد نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [2]، أو غير ذلك من محامل هذه الصيغة "كالتخيير والندب وغيرها"[3].

"وأفعال الأمر مبنيات الأواخر على السكون ما لم يلها حرف ساكن، فإن وليها كُسِرت، كقولك: "اتق الله"، ويجري على هذا الحكم كل كلمةٍ ساكنة الآخر، لامتناع الجمع بين ساكنين، فمن ذلك الفعل المضارع المجزوم، كقولك: (ليقم الغلامُ)، ودخول الهمزة على بعض أفعال الأمر توصّلٌ إلى النطق بالساكن، إذ هو غير ممكن؛ ويعلم ذلك بدخول حرف المضارعة على الفعل وتنظر، فإن كان ما بعده، متحركاً كقولك: "هو يسير" فتقول : منه "سِرْ" وإن كان ما بعده ساكناً كقولك: "يذْهبْ"، فتقول "اذْهَبْ"، وهذه الهمزة تعتبر حركتها من حركة ثالث الفعل المضارع؛ فإن كان مضموماً كانت الهمزة مضمومة، فتأمرٌ من يسكنُ فتقول: "اُسكن" بالضم وإن كان ثالثة مكسوراً نحو: "يضرب" أو مفتوحاً كـ "يذهب" فتكسر الهمزة، كقولك: "اضربْ" و "اذهبْ"[4].

"هو العاري عن اللام إن كان على وزن أفعل افتتح بهمزة قطع، وأُول ماضيه همزة وصل افتتح بها، أو من غيرهما افتتح بالحرف الذي يلي حرف المضارعة إن كان متحركاً نحو: يود ويعد، فتقول: وَدَّ وأعدّ"[5].

"وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر إذا كان بغير اللام، معربٌ مجزوم بلام الأمر مضمرة؛ لأن الأصل في أمر المواجهة أن يكون باللام نحو قراءة

---

(١) الآية (٣١) من سورة الأعراف.

(٢) الآية (٤٠) من سورة فصلت.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٢٨.

(٤) كتاب اللمحة في شرح الملحة، ج١، ص ١٣٥- ١٣٧.

(٥) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٨٩.

من قرأ[1] ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [2] بالتاء المثناة من فوق وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أُبي بن كعب.

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون وهو الصحيح، لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون وإنما أُعرب منها ما كان مشبهاً للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان مبنياً على أصله[3].

وتلاحظ الباحثة أن أبا حيان لم يدرس الفعل الماضي دراسة نحوية مفصلة، وإنما ذكره فقط في تقسيم الأفعال الثلاثة "ماضي، مضارع، أمر" أي لم يتطرق إلى أحواله وأحكامه وعلاماته، كما تطرق إلى الفعل المضارع المعرب، وحتى فعل الأمر اعتمد على التعريف فقط.

وفي الفعل المضارع أيضاً لم يذكر كل الأدوات التي تنصب مفعولين أحدها فعل الشرط والثاني جوابه.

ومن أقسام الأفعال أيضاً عند أبي حيان الفعل الجامد والمتصرف:

الفعل الجامد "نِعم وبئس":

ذهب الزجاجي إلى أن "نِعم" للمحمدة والثناء، و "بئس" للذم وهما فعلان ماضيان ضعيفان غير متصرفين؛ لأنهما أُزيلا عن مواضعهما، وذلك أن "نِعم" منقول من قولك: "نِعم الرجل إذا أصاب نعمة، ولبئس" فتقول من قولك: "بئس الرجل" إذا أصاب بؤساً، فنُقلا إلى الثناء والذم، فضارعا الحروف، فلم يتصرفا، فهذا وجه ضعفهما، ولا يعملان في المعارف إلا في ما عُرف بالألف واللام، أو ما أضيف إلى ما عرف بالألف واللام الدالتين على الجنس خاصة، والمضمر فيهما على شريطة التفسير، وتنصب النكرة معهما على

---

(١) "فلتفرحوا" وليفرحوا بالوجهين وهي قراءة الجمهور وعثمان بن عفان، البحر المحيط، ج٥، ص ١٧٢.

(٢) الآية (٥٨) من سورة يونس.

(٣) كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تأليف عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق د. طارق الجنابي، كلية التربية، جامعة الموصل، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، (ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م)، ص ١٢٥- ١٢٦.

التمييز والتفسير، وذلك قولك: "نِعم الرجل زيدٌ"، و "الرجل" رفع بـــ "نِعم" و "زيد": خبر ابتداءٍ مضمر كأنك تقول: "هو زيد"، وإن شئت جعلت "زيداً" رفعاً بالابتداء وجعلت ما قبله خبره، وتقول في التثنية "نعم الرجلان الزيدان" وفي الجمع: "نعم الرجال الزيدون"[١].

وذهب الكوفيون إلى أن "نعم وبئس" اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: "ما زيد بنعم الرجل".

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: "نعما رجلين، ونعموا رجالاً" ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو: رحمة وسنة وشجرة، وذلك قولهم: "نعمت المرأة، وبئست الجارية" لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه؛ فلا يجوز الحكم باسمية اتصلت به[٢].

وذهب ابن مالك إلى أنهما ليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء، بل هما فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وأصلهما فعل، وقد يردان كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء أو كسرها.

وفاعل (نِعم وبئس) في الغالب ظاهرٌ معرفٌ بالألف واللام، أو مضاف إلى المعرف بهما مباشراً أو بواسطة، وقد يقوم مقام ذي الألف واللام (ما) معرفة تامة[٣].

واعتمد أبو حيان على النحاة في "نِعم وبئس".

فالمذهب الأول اعتمد على آراء البصريين وقد ذكر سابقاً.

---

(١) كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، ص ١٠٨.

(٢) الإنصاف، ج١، ص ٦٩- ٧٠.

(٣) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ١٢٦.

والمذهب الثاني: حيث قال: "إن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد "نِعم وبئس" إلى نِعم الرجل، وكذلك بئس الرجل، وذهب "الكسائي" إلى أنهما اسمان محكيان بمنزلة "تأبط شرا" "وبرق نحره"، فنِعم الرجل عنده اسم للممدوح، وبئس الرجل اسم للمذموم.

وذهب "الفراء" إلى أن الأصل: رجل نِعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل بكر، حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، فنِعم الرجل وبئس الرجل، رافعان لزيد وعمرو، ولو قلت: ممدوح زيد، ومذموم عمرو، لكانا مرفوعين بهما، ونعم وبئس لإنشاء المدح والذم، ولا يعملان في مصدر، ولا ظرف، وقد يقطع الاستمرار بكان، تقول: لقد كان نِعم الرجل، ويدل على الصيرورة، فتقول: لقد صار نِعم الرجل وأصلهما (فَعِلَ) وقد يردان كذلك. ويقال: "نِعم وبئس" بإسكان حرف الحلق، و "نِعم وبئس" بكسر الفاء هو الكثير في السماع[1].

"وإذا كان فاعل "نِعم" مؤنثاً جاز إلحاق التاء وحذفها، تقول: نعمت المرأة هندٌ، ونعم المرأة هندٌ، والإلحاق أجود، لأن الفاعل مؤنث، وإنما جاز الحذف لأن المرأة جنس لا واحد منه، والجنس مذكر، فإن أضمرت جنساً مؤنثاً كقولك: نعمت جارية زينب فلا بد من إلحاق التاء؛ لأن اتصال الفاعل المضمر أشدُّ من اتصال الفاعل المظهر، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: طلعت الشمس، وطلع الشمس، ولا يجوز أن تقول: الشمس طلع، وإنما تقول: الشمس طلعت[2].

الخلاف في الفصل بين نعم وفاعلها:

وذهب أبو حيان إلى أنه لا يجوز أن يفصل بين "نِعم" وفاعلها بشيء، ولا بظرف ولا مجرور، لا تقول: نعم في الدار الرجل زيد، ويجوز نعم الرجل في الدار زيد، ومنع ذلك الجمهور، وقد جاء في الشعر ما يدل على الجواز.

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٥.

(٢) توجيه اللمع، ابن الخباز، ص ٣٩١.

قول الشاعر[١]:

تَبَـــادِرْنَ الـــدَّيارَ يـــزْقنَ فيهـــا * وَبِئسَ مـــن المُلِيْحَـــاتِ البـــديلُ

وجوز أبو حيان الفصل بإذن في شعر العرب.

حيث قال الشاعر[٢]:

أروحَ ولم أحـــدثْ لليْلَـــى زيـــارة * لَبِئْس إذَنْ دَاعِي المودّةِ والوصْلِ

وبالقسم أيضاً قول الشاعر[٣]:

بِـــئْسَ عمـــرُ واللهِ قـــومٌ طَرَقَـــوا * فَقَروَا أضْيَافَهَم لَحْمَـــاً وَحِـــرْ[٤]

وذهب ابن الأنباري إلى أن "نِعم وبئس" لا يحسن اقتران الزمان بهما؛ فلا يقال: نِعم الرجل أمس، ولا بئس الغلام غداً، ولا يجوز تصرفهما، فتقول: إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي وما جاء التصرف لأن "نِعم" موضوع لغاية المدح، وبئس موضوع لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن؛ لأن إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال ولا بما سيكون ولم يقع[٥].

"ولا يكون فاعلها نكرة مفردة ولا مضافة "مذهب سيبويه" وعامة النحويين إلا في الضرورة، وأجاز ذلك الكوفيون. وإن ناساً من العرب يرفعون بها النكرة إذا أضافوها إلى نكرة يقولون: نعم أخو قوم أنت، فمن قال: نِعم أخو قوم صاحبهم أنت، إذا جعلت الثاني نكرة، فإن جعلته معرفة لم يجز، وقال: "الفراء" يجوز رفع النكرة المضافة إلى نكرة ونصبها، تقول: نعم غلامُ سفر غلامك، ونعم غلامَ سفر غلامك.

وتعليق أبي حيان على ذلك هو "والصحيح المنع وهذا يحفظ ولا يقاس عليه"[٦].

---

(١) قائله رفاعة الفقعسي، وقد ذكر في الهمع، ج٢، ص ٨٥، الدرر اللوامع، ج٢، ص ١١١.

(٢) ديوان مجنون ليلى، ص ١٦٣.

(٣) لم ينسب لقائل، وقد ذكر في الهمع، ج٢، ص ٨٥، الدرر اللوامع، ج٢، ص ٧١.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٩.

(٥) الإنصاف، ج١، ص ٧٨.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢٠.

"وأن يكون فاعل هذه الأفعال: اسم ظاهرٌ معرّفٌ بأل الجنسية، التي تفيد الاستغراق، أي "شمول الجنس" حقيقة، أو اسم مضاف إلى ما اقترن بهما، أو مضاف إلى اسم أضيف إلى مقترن بها.

الأول: نحو : "نِعم التلميذ زهيرٌ" و "بئس الشراب الخمرُ" والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (١)، والثالث نحو: نَعِم حكيمُ شعراء الجاهلية زهير، وأن (آل) التي تسبق فاعل هذه الأفعال، للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة، فهي مقيدة للإحاطة والشمول حقيقة لا مجازاً، فيكون الجنس كله ممدوحاً أو مذموماً والمخصوص مدرج تحت الجنس، فيشمله المدح أو الذم(٢).

جواز حذف المخصوص بالمدح والذم إذا دل عليه دليل:

وذهب العكبري إلى أن المخصوص بالمدح والذم فيه وجهان:

أحدهما: هو خبر مبتداؤه محذوف.

ثانيهما: هو مبتدأ والجملة قبله خبره، ولم يحتج إلى ضمير، لأن الجنس مشتمل عليه، فيجري مجرى الضمير، كما قال الشاعر من الطويل(٣):

فأمـــا القِتـــالُ لا قِتَـــالَ لَـــدَيْكُم * ولكن سَيْراً في عِرَاضِ المواكِبِ

"القتال: مبتدأ وجملة "قتال لديكم" خبر، والرابط العموم الذي من اسم لا

وقد يحذف فاعل (نِعم) من اللفظ تارة أو المخصوص أخرى، وقد يحذفا جميعاً، في نحو قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (٤).

والتقدير: بئس البدل إبليس وذريته، ومن حذف المخصوص قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ (٥)، والذين صفة للقوم، والتقدير: بئس مثل

---

(١) الآية (٣٠) من سورة النحل.

(٢) جامع الدروس العربية، الغلاييني، ج١، ص ٥٩- ٦٠.

(٣) لم أجد ديوان الحارث بن خالد المخزومي، وقد ذكر في الخزانة، ج١، ص ٤٥٢، واللباب، العكبـري، ج١، ص ١٨٥، المقتضب، للمبرد، ج٢، ص٧١.

(٤) الآية (٥٠) من سورة الكهف.

(٥) الآية (٥) من سورة الجمعة.

القوم هذا المثل، ويجوز أن يكون الذين في موضع رفع، أي بئس مثل القوم أي مثل الذين، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه[١].

وذهب أبو حيان إلى جواز حذف مخصوص المدح والذم إذا دل عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [٢]، أي أيوب وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفه إلا إذا ذكره والأكثر لم يشترطوا في جواز حذفه التقديم، وجوزوا في قول من قال: باسمية نِعم وبئس إعرابهما: مبتدأ والمخصوص الخبر، والعكس، وإذا كان زيد مبتدأ فالجملة بعده في موضع الخبر، والعموم هو الرابط لأن آل للجنس[٣].

حبـــّذا:

ذهب ابن السراج إلى أن حبذا من باب المدح والذم وتختص بـــ:

أولاً: حب فعل يفيد المحبة والمدح والفاعل "ذا".

ثانياً: حب ركبت مع "ذا" وصارتا كلمة واحدة وغلب جانب الفعلية لتقدم الفعل.

ثالثاً: ركبت (حب) مع (ذا) وصارتا كلمة واحدة وغلب جانب الاسمية لشرف الاسم على الفعل، وتعرب الكلمة "مبتدأ"[٤].

وذهب العكبري إلى أن (حبّ) فعل ماضي، وأصله "حبب" مثل: ظرف، لأن اسم الفاعل منه: "حبيب" وهو لازم.

فأما "حببتُ الرجل" فهو فعلت مثل ضرب واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه غير مركب، وفاعله "ذا"، والاسم المرتفع بعده كالمرتفع بعد فاعل "نِعم" في الوجهين، إلا أنه لا يجوز تقديمه هنا على حبّذا، لأنّ حبّذا

---

(١) اللباب، العكبري، ج١، ص ١٨٥- ١٨٦.

(٢) الآية (٣٠) من سورة (ص).

(٣) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢٤.

(٤) الضوء الوهاج على الموجز، لابن السراج، تحقيق د. محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصـــر، ١٤٠٠هـــ- ١٩٨٠م، ص ٥٩.

صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل.

الثاني: أن "حبّ" رُكبت مع "ذا" وصارا في تقدير اسم مرفوع بالابتداء وزيدٌ خبره، وتقديره: المقرّب إلى القلب زيدٌ، واحتج على ذلك بحسن ندائه كقول الشاعر(١):

يا حَبَّذا جَبَلُ الرّيّــانِ مــن جَبَــلٍ * وحَبّذَا ساكِنُ الرّيانِ مَــنْ كَانَــا

والشاهد فيه أن دخول (ياء) على (حبذا) رجح اسميتها فالنداء للأسماء وأما "حبيذه" فصغروه تصغير المفرد، وبأنه لم يثن، ولم يجمع، ولم يؤنث، وبأنه لا يحذف، ويضمر في الفعل، كما فُعل في (نُعم) وهذه الأوجه لا يعتمد عليها، لأن المنادى محذوف تقديره يا قوم.

الثالث: أنه جعل التركيب كالفعل، وارتفع زيد به(٢).

وذهب أبو حيان إلى أن أصل (حبّ) فعل وهو متعد ثم بنى على فعل لإنشاء المدح يتعدي، وقد جاء بعدها فاعلاً ليس اسم إشارة كقوله: "وحبّ من يتحبب"، وإذا كان بعدها "ذا" ولم تلحظ إشارته بل أريد المدح كان مفرداً لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، تقول: حبذا زيد وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، واختلف النحاة في الإعراب في "حبذا".

"فوذهب ابن درستويه وابن كيسان والفارسي وابن برهان وابن خروف إلى أن "ذا" فاعل ونسب إلى "الخليل وسيبويه" والأكثرون إلى أنها تركبا وصارا اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء، وذهب قوم منهم: "الأخفش" إلى أنهما تركبا وصار فعلاً والمخصوص هو الفاعل(٣).

وأصل "حبّ" من حبذا، حبب، أي صار حبيباً، فأدغم كغيره وأُلزم منع التصرف وإيلاء "ذا" فاعلاً في إفراد وتذكير وغيرهما، وليس هذا التركيب

---

(١) ديوان جرير، ص ٧٥٤.

(٢) اللباب، العكبري، ج١، ص ١٨٨- ١٨٩.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢٩.

مذيلاً فعلية "حَبَّ" فتكون مع "ذا" مبتدأ، ولا اسمية "ذا" فيكون مع "حبَّ" فعلاً فاعله المخصوص، خلافاً لقوم، وتدخل عليهما "لا".

فتحصل موافقة "بئس" معنى، ويذكر بعدهما، المخصوص بمعناهما مبتدأ مخبراً عنه لهما، أو خبر مبتدأ لا يظهر، ولا تعمل فيه النواسخ ولا يقدم، وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق أو حال، عامله "حبّ"، وقد تفرد "حبّ" فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها، وكذا كل فعل ملغى خلص الفاء مراد به مدح أو تعجبٌ، وقد يجر فاعل "حبّ" بباء زائدة تشبيهاً بفاعل أفعل تعجباً[١].

وذهب ابن الخباز إلى أن "حبذا" معناها المدح وتقريب المذكور بعدها من القلب لأن موضع المحبة، وهي مركبة من (حبّ) واسم الإشارة، وفيها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها فعلٌ تغليباً لأول الجزأين.

الثاني: أنها اسم تغليباً لثاني الجزأين.

الثالث: أن كل واحد من الشطرين باقٍ على حاله وحال (ذا) في الافتقار إلى المفسر كحال الضمير في (نِعم) وبينهما فرق: وهو أنه لا بد من تفسير ضمير "نِعم" و "ذا" يستغني عن المفسر؛ لأنه اسم ظاهر، تقول: نِعم رجلاً زيد، وحبذا زيد، وإنما اختاروا "ذا" بخفته بإفراده وتذكيره وأصل "حَبّ" حبب ككرم لوجهين:

الأول: أنهم قالوا اسم الفاعل: حبيب.

الثاني: أنهم قالوا: حُبَّ بضم الحاء فنقلوا الضمة إليها من الباء[٢].

"ويجوز إسقاط "ذا" من "حبذا"، واستعمال "حَبّ" وحدها ويلزمها التفسير كما لزم "نِعم وبئس"، فتقول: حَبّ زيدٌ، والأصل: "حَبُبَ" على "فَعُلُ" كقولك: "كَرُمَ"، ثم تسكن الباء الأولى وتدغم في الثانية، ومنهم من يترك حركة الحاء على حالها قبل الإدغام، ومنهم من ينقل ضمة الباء إلى الحاء، فيقول: حُبَّ رجلاً زيدٌ[٣].

---

(١) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ١٢٩.

(٢) توجيه اللمع، ابن الخباز، ص ٣٩٤.

(٣) تبصرة المبتدي، وتذكرة المنتهي، الصيمري، ص ١٦٤.

دخول لا على حبذا:

ذهب أبو حيان إلى أن دخول "لا" على حبذا مشكل على كل إعراب حبّذا، ومن قال بأنه اسم مركب أعربه مبتدأ والمخصوص الخبر، قاله "المبرد"، ومن أعرب "ذا" فاعلاً فالمخصوص مبتدأ والجملة خبر، والرابط اسم الإشارة.

ولا يدخل على حبّذا زيد، النواسخ، ولا يقدم المخصوص، بخلاف نِعم، لا تقول: كان حبّذا زيد، لا برفع (زيد) ولا بنصبه، ولا تقول: زيد حبّذا، ويجيء قبل المخصوص وبعده، اسم نكرة منصوب، نحو: حبّذا راكباً زيد، وحبذا زيد راكباً.

ومن ذهب إلى أن "ذا" فاعل في "حبذا" لا يجيز اتباعه لا بنعت، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا عطف، ويجوز ذلك في المخصوص، ويجوز أن يكون المخصوص اسم إشارة مخالف في الرتبة لـــ "ذا" والفصل بالنداء بين "حبذا" والمخصوص وقد يجمع ذلك قول الشاعر(١):

وقُلتُ وفي الأحْشَـاءِ دَاءٌ مُخَـامرٌ * ألاّ حبّذا يـا عَـزُّ ذَاكَ التّسَـاترُ

ويجوز تأكيد حبذا تأكيداً لفظياً، مثل قول الشاعر(٢):

ألا حبّـــذا حبّـــذا حبّـــذا * حبيـبٌ تَحَمّلـتُ فيـه الأذَىَ(٣)

وذهب الصبان في "لا حبذا" أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا إنما تدخل على فعل متصرف وأجيب بأن الجمود نشأ بعد دخول لا فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود "بلا حبذا" إثبات الذم، وبالثاني يجاب عند الاعتراض على الأول بأن (لا) إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها ويجاب أيضاً عنه بأنه لما نقل إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائي(٤).

---

(١) ديوان كثير عزة، ص ٥٠٢..

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ١٩٢،

(٣) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٣٠- ٣٢.

(٤) حاشية الصبان، ج٣، ص ٥٨.

الفعل المتصرّف

ذهب الصيمري إلى أن الفعل المتصرف هو ما كان وزناً لا يخص الفعل دون الاسم كرجل سميته "ضرب" أو علم أو كرم، أو ما أشبه ذلك إذا لم يكن فيه ضمير فينصرف على كل حال، لأن هذا المثال مشترك فليس الفعل أولى به من الاسم. وأن يكون وزناً يختص بالفعل، كقولك: يشكر، ويزيد، ويذهب، وأعبد واضرب وهو لا ينصرف في المعرفة؛ لاجتماع التعريف ووزن الفعل، وينصرف في النكرة؛ لزوال المانعين وكذلك: ضَرِبَ وضَرَب، وتَضَرّب، وتَضَارَبَ إذا سميت بشيء من هذه الأمثلة لم ينصرف في المعرفة؛ لأن هذه الأمثلة تخص الفعل فيجتمع في الاسم منها علتان: التعريف، ووزن الفعل فلا يتصرف فإذا نكرت زالت إحدى العلتين، وبقي وزن الفعل فيصرف(١).

وذهب الهرمي إلى أن الفعل يتصرف على خمسة أوجه تقول: قام، يقوم، سيقوم، قم، لا تقم، فقولك: "قام" فعل ماضي، ويقوم حال وسيقوم مستقبل و "قم" أمر، ولا تقم نهي، وكذلك ضرب، يضرب، سيضرب، اضرب، لا تضرب جميع الأفعال تتصرف على هذه الخمسة الأوجه.

وهذه كلها أفعال، والأمر والنهي مستقبلان، وينصرف أيضاً إلى اسم الفاعل، وإلى اسم المفعول، وإلى المصدر، تقول: ضرب، يضرب، سيضرب، اضرب، لا تضرب ضرباً فهو ضارب، ومضروب، فقولك: ضارب ومضروب مشتقان من الفعل، للدلالة على اسم الفاعل، وعلى اسم المفعول، واصل الأفعال البناء وإنما لم تعرف؛ لأنها تدل على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة، فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها. والدليل على ذلك أن "قام" صار يدل على زمان ماضي بمعناه، ويدل على المصدر بلفظه، فأغنى ذلك عن إعرابه، وكذلك "يقوم سيقوم" يدلان على الزمان بمعناهما، ويدلان على

---

(١) تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، الصيمري، ص ٣٥١.

المصدر بلفظهما فأغنى ذلك عن الإعراب. وأن اختلاف صيغ الأفعال قد أغنى عن إعرابها، وإن كان قد أُعرب المستقبل لمشابهته الأسماء[١].

وذهب أبو حيان إلى أن الفعل المتصرف ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه، نحو: ضرب، يضرب، اضرب.

وإذا كان للنفي المحض فلا تتصرف، فيرتفع لها الفاعل، وما بعده في موضع الصفة مثل: "قل رجل يقول ذلك" أي ما رجل يقول ذلك، وتطابق ما بعد فاعله الفاعل: تقول: قل رجلان يقولان ذلك، أي ما رجلان يقولان ذلك وخرج على تقديم الفاعل ضرورة، أو على إضمار فعل يفسره ما بعده، أي وقلما يدوم وحال على طول الصدود يدوم.

قول الشاعر[٢]:

صَـــــدَدْتِ فأَطْوَلْـــــتِ الصُّـــــدُودَ * وَقَلَّمَا وصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

والتي تقابل ما كثر إذا دخل عليها ما كانت مصدرية لا كافة وتبارك مشتق من البركة لم يستعمل إلا ماضياً لازماً قال تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾[٣].

هدك: تقول: مررت برجل هدّك من رجل وبامرأة هدتك من امرأة، أي كفاك وكفتك، وهدك يكون اسم يوصف به ولا ينفي ولا يؤنث[٤].

هذه الأفعال التي تطرق إليها أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب.

---

(١) المحرر الوجيز في النحو، الهرمي، ج٣، ص ١٠٣٩- ١٠٤٠.

(٢) للمراد الفقعسي، لم أجد الديوان، وقد ذكر في ارتشاف الضرب، ج٣، ص٩، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج٧، ص ١١٦.

(٣) الآية (١٤) من سورة المؤمنون.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٩- ١٠.

المبحث الثالث

مذهبه واختياراته في الحروف

الحرف هو قسيم الاسم والفعل وهو رسم كلمة تدل على معنى في غيرها فقط، فكلمة جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وتدل على معنى في غيرها، فصل يخرج به أكثر الأسماء والفعل فقط، يخرج به ما دلّ على معنى في نفسه وفي غيره، وذلك أسماء الشرط، والاستفهام، والحرف قد يكون بسيط ومركب، والبسيط هو أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي.

والأحادي مثل: "الواو، والفاء، والباء، واللام، والكاف" وقد سبق ذكرها في مجرورات الأسماء والثنائي مثل: "أم، بل، لا، أن، إن، مع، أل" وأيضاً بعضها ذكر.

والثلاثي: "على، إلى، رُبّ، عدا، منذ، ليت، إذن".

وأيضاً قد سبق ذكرها، "أما بجل، بلى، ثمّ، سوف، هيا، أجل"، فسوف يرد ذكرها إن شاء الله".

والرباعي مثل: "حتى، وحاشا، ولعل، وإمّا، وكلما، ولكنّ، وكأنّ، ولولا، ولوما، هلاّ، إلاّ"[1]. بعض هذه الأحرف ذكر والبعض الآخر سوف يتم ذكرها أيضاً.

أولاً: الحرف الثنائي:

(لو):

"ذهب ابن الحاجب إلى أن "لو" وضعت للدلالة على انتفاء الشيء لأجل انتفاء غيره، وإذا قلت: لو جئتني لأكرمتك، أفاد أنه ما حصل المجيء، وما حصل الإكرام"[2].

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص٤٢٦.

(٢) كتاب الأمالي النحوية: لأبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب، تحقيق د: عدنان صالح مصطفى، نشر وتوزيع، دار الثقافة، قطر- الدوحة، (ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، ص ٣٢٦.

"وذهب ابن عقيل إلى أن "لو" تدخل على "أنّ" واسمها وخبرها، نحو: "لو أنّ زيداً قائمٌ لقمت" واختلف فيها، فقيل: هي باقية على اختصاصها، "وأن" وما دخلت عليه في موضع رفع فاعلٌ بفعل محذوف، والتقدير: "لو ثبت قيام زيد" وقيل: زالت عن الاختصاص، و "أنّ" وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: "لو أن زيداً قائمٌ ثابتٌ لقمتُ: أي: لو قيامُ زيد ثابت[١].

"وإن وقع بعدها مضارع، فإنها تقلب معناه إلى المضيِّ كقول الشاعر[٢]:

رُهْبان مَــدْيَنَ والــذين عَهِــدتُهمْ * يَبْكُونَ من حَذَرِ العــذابِ قُعُــودَا
لو يَسْمَعُونَ كما سَــمِعْتُ كَلامَهَــا * خــرّوا لعِــزّة رُكّعــاً وســجُودا

والشاهد في: "لو يَسْمَعُونَ" حيث وقع المضارع بعد "لو"، فصرفت معناه إلى المضيِّ فصار معناه لو سمعوا.

ولا بد لـــ "لو" هذه من جواب، وجوابها: إما فعلٌ ماضٍ، أو مضارع منفيٌّ "بلم"، وإذا كان جوابها مثبتاً، فالأكثر اقترانه باللام" نحو: لو قام زيدٌ لقام عمرو.

وإن نفى بما فالأكثر تجرده من اللام نحو: لو قام زيدٌ ما قام عمرو. ويجوز اقترانه بها، نحو: لو قام زيد لما قام عمرو[٣].

و "لو": حرف امتناع لامتناع، أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط، وهذه عبارة الجمهور، ولها استعمالان:

الأول: أن تكون مصدرية وعلامتها صحة وقوع أن موقعها نحو: "وددت لو قام زيد"، أي قيامه.

---

(١) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٨٧.

(٢) ديوان كثير عزة، ص٤٤١.

(٣) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٢٨- ٣٢٩.

الثاني: أن تكون شرطية ولا يليها غالباً إلا ماضي المعنى، ولهذا قال: "لو" حرف شرط في مضيٍّ، وذلك نحو قولك: لو قام زيد لقمت، وأن "لو" الشرطية تختص بالفعل، فلا تدخل على الاسم(١).

وتلاحظ الباحثة أن أبا حيان قد ذكر "لو" من غير تفصيل، أي ذكرها عرضاً فقط.

(أم):

"ذهب الخليل إلى أن "أم" استفهام على معادلة الألف، بمعنى "أي"، أو "الانقطاع عنه، وليس كذلك "أو" لأنه لا يستفهم بها وإنما أصلها أن تكون لأحد الشيئين: وإنما تجيء "أم" بعد "أو" نحو: ضربت زيداً أو عمراً. فتقول مستفهماً: أزيداً ضربت أم عمراً؟ فهذه المعادلة للألف، فإنك قلت: أيهما ضربت؟ فجوابه "زيد" إن كان هو المضروب، أو "عمرو" إن كان قد وقع به الضرب"(٢).

"وأما "أم" فمعناها الاستفهام، ولو كان بدل "أم" "أو" في قولك: "أو عمرو" لم يكن جوابها تعيين شخص؛ وإنما جوابها "نعم" أو "لا"؛ لأنها مقدرة بمعنى الأحدية، فكأنه قال: أحدهما قام. وإن كانت بغير ألف استفهام، أو "بهل" فهي منقطعة ولم تقتض تعييناً، كقوله تعالى: ﴿ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ (٣)، فهذه مقدرة بـــ "بل"، "والهمزة" والمعنى بل يقولون(٤).

"وهي على نوعين، متصلة، ومنقطعة، فالمتصلة هي التي يكون ما بعدها متصلاً بما قبلها، ومشاركاً له في الحكم وهي التي تقع بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية، فالأول كقولك: "أعليٌ في الدار أم خالد"؟،

---

(١) حاشية الخضري، تأليف الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري، على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٦٠٠-٦٧٢هـ)، مكة المكرمة، ط الأخيرة، ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م، ج٢، ص١٢٦-١٢٧.

(٢) كتاب الجمل في النحو، للخليل، ص ٣٢٠.

(٣) الآيتان (٣٧-٣٨) من سورة يونس.

(٤) كتاب اللمحة في شرح الملحة، ج٢، ص٦٩٧- ٦٩٨.

والثاني: قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [١]، وإنما سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، و "أم" المنقطعة هي التي تكون لقطع الكلام الأول واستئناف ما بعده ومعناها الإضراب، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء﴾ [٢][٣].

"وذهب أبو حيان إلى أن "أم" تأتي بمعنى الهمزة"[٤].

(قـــــــد):

"ذهب المالقي إلى أن "قد" حرف إخبار إلا أنها أبداً تلزم الفعل ماضياً أو مضارعاً، فتكون في الماضي حرف تحقيق نحو قولك: قد قام زيدٌ في تقدير جواب من قال: "هل قام زيدٌ أو لم يقمْ"، فـــ "قد" في تقدير الجواب حققت القيام.

وتكون مع المضارع حرف توقع تارة وهو الكثير فيها، كقولك: قد يقوم زيد، في تقدير جواب من قال: هل يقوم، أدخلْتَ وتوقعت الوجود وإنْ نفيت فقلت: قد لا يقوم، توقعت العدم، وقد تكون للتحقيق معه وهو قليل كقول الشاعر من الطويل[٥]:

وَقَد اغْتَدَى والطَيرُ فـــي وكَنَاتِهَـــا * بمُنْجَردٍ[٦] قَيْدَ الأوابِـــدِ[٧] هَيْكَـــلِ

---

(١) الآية (٦) من سورة البقرة.

(٢) الآية (١٦) من سورة الرعد.

(٣) جامع الدروس العربية، ج٢، ص١٧٥.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦٣١.

(٥) ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص٥١.

(٦) بمنجرد: الجرد، فضاء لا نبات فيه، والأجرد من الخيل والدّواب: القصير الشعر، كتاب العين، ص ١٣٤، مادة جرد.

(٧) الأوابد: الوبد الجائع، الشديد الإصابة بالعين وهو المتوبد، والأوبد: موضع. معجـــم مـــتن اللغـــة، موسوعة لغوية حديثة، للعلامة اللغوي، أحمد رضا، بيروت، ١٣٨٠هـــ- ١٩٦٠م، ج٥، ص ٦٩٥.

وقد تكون تقليلاً وهو أيضاً قليلٌ كقول الشاعر[١]:

قد أتركُ القِــرْنَ مُصْــفَرّاً أَنَامِلُــهُ * كأنَّ أثْوَابَهُ مجَّتْ[٢] بِفِرْصَــادِ[٣]

والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها فهو الخاص بها الذي تبقى به[٤].

"وذهب أبو حيان إلى أن "قد" تدخل على الماضي المتصرف لتقريب زمانه من الحال، وتفيد التحقيق، وعلى المضارع الخالي من ناصب وجازم، ولا يفيد تقليلاً فيه "بل" يدل على التوقع فيما يمكن فيه ذلك، ويجوز تقديم منصوب الفعل عليها مثل: زيداً قد ضربت[٥].

"وذهب المرادي إلى أن "قد" لفظ مشترك؛ يكون اسماً وحرفاً، فأما "قد" الاسمية فلها معنيان:

الأول: أن تكون بمعنى "حسب" تقول: قَدْني، بمعنى: حسبي، والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها.

الثاني: أن تكون اسم فعل "بمعنى كفى"، ويلزمها نون الوقاية، مع ياء المتكلم، كما تلزم "مع" سائر أسماء الأفعال، والياء المتصلة بها في موضع نصب.

وأما "قد" الحرفية، فحرف مختص بالفعل، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس[٦].

(أي):

---

(١) ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر، بيروت- لبنان، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ص٦٤.

(٢) مجّتْ: مج الرجل الشراب في فيه إذا رمى به، وانمجت نقطة من القلم "ترششتْ" والماج: الناقة التي تكبر حتى تمج الماء من حلقها. مختار الصحاح، الجوهري، ص١٠٨٢.

(٣) بفرصاد: الفرصاد هو: التوت، وهو الأحمر منه. مختار الصحاح، الجوهري، ص٨٥٣.

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، (ت ٧٠٢)، ص ٣٩٢-٣٩٣.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢٥٦.

(٦) الجنى الداني، ص ٢٥٣-٢٥٤.

"أي بمعنى "نعم" تكون للتصريف مخبر أو إعلام مستخبر أو وعد طالب لكنها مختصة بالقسم، و "نعم" تكون مع قسم وغيره قال تعالى: ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ (١)(٢).

"وذهب الصيمري(٣) إلى أن "أي" تكون جزءاً مما تضاف إليه، فإذا قلت: أي الثياب عندك؟ فأيّ من الثياب، وإذا قلت: أي الرجال عندك؟ فأي من الرجال، وإذا قلت: أي النساء عندك، فأي من النساء، وكذلك جميع ما يضاف إليه أيّ وهو اسم معرب يعمل فيه ما بعده إذا كنت مستفهماً به، ولا يعمل فيه ما قبله إلا حروف الجر، وذلك قولك: أيهم لقيت؟ أيهم أكرمت؟، فتنصب "أي" بالفعل الذي بعدها، وكذلك إذا أفردت فقلت: أيّا أكرمت؟ وأيا لقيت؟ وترفع بالابتداء إذا لم يعمل فيها شيء فتقول: أيهم جاءك؟ فتعمل فيها حرف الجر.

وإن استفهمت بأيّ عن معرفة رفعت كيف تصرّفت الحال، فإذا قال: رأيت عبد الله، أو رأيت الرجل، أو مررت بعبد الله، أو الرجل، قلت: أيُّ عبد الله، وأيُّ الرجل، وأحد الاسمين مبتدأ، والأخير الخبر(٤).

"وذهب المالقي إلى أن "أيّ" تكون تنبيهاً ونداء مثل: "يا"، إلا أنها تختص بالقريب منزلة المصغى إليك، لتقارب لفظها، وهي في النداء أبعدُ من الهمزة، فهي المنزلة الوسطى من الهمزة و "أيا"، ويجوز مدّها إذا بعُدت المسافة فيكون المد فيها دليلاً على بعد المسافة وأن السامع بحيث لا يسمع النداء إلا مع المدِّ، فتقول أيِّ زيدٌ، وأي زيد إذا مددت، قول الشاعر(٥):

ألمْ تَسْمَعِي أيْ عَبْدَ في رَوْنَق الضُّحَى * بُكَاء حَمامَاتٍ لَهُنَّ هَدِّيرُ

---

(١) الآية (٥٣) من سورة يونس.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٣، ص٢٦١-٢٦٢

(٣) الصيمري هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، صنّف كتاب في النحو سماه التبصرة. إشارة التعيين، ص ١٦٨.

(٤) تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، للصيمري، تحقيق د يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، (ط ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م)، ص٣١٣.

(٥) ديوان كثير عزة، ص ٤٧٤.

ولا يجوز جرها وإبقاء المنادى، وإن وجد منادى دونها قدر الحذف لـــ "يا" وجرها لأنها أم الباب في النداء والتصرف إنما ينبغي أن يكون لها خاصة[١].

وأي أيضاً لها معاني في النفي والتعجب والتعظيم والتقرير والتحقير، النفي مثل قول الشاعر[٢]:

فأذهب فأيُّ فتىً في النَّاس أحْـذَرَهُ * من يَوْمِهِ ظُلْمٌ دُعْجٌ[٣] ولا جَبَـلُ

والتقدير: ليس يحذر الفتى من يومه ظلم دعج ولا جبل ومعنى التعجب والتعظيم، قوله تعالى: ﴿ **فسواك فعدلك في أي صورة ما شاء ركبك**﴾ [٤]، وذلك على أن تتعلق والجار بعدلك.

وللتقرير والتحقير في قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [٥][٦].

وتلاحظ الباحثة أن أبا حيان قد ذكرها عرضاً فقط.

(هـــــل):

"وذهب المالقي إلى أن "هل" تكون للاستفهام غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال، وما لم يختص لم يعمل، فتقول: "هل قام زيد، وهل يقوم زيد، وهل زيدٌ قائم".

ويجوز حذف الجملة الداخلة عليها إذا تفسرت بعد كما قال الشاعر[٧]:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُـمَّ هَـلْ آتِيَـنْهُم * أو يحُولنْ من دونِ ذَاكَ الـرَّدَى

---

(١) رصف المباني، المالقي، ص ١٣٤.

(٢) ديوان الهذليين، ج٢، ص ٣٥، وقد ورد برواية في العجز من "حتفه" بدل من يومه.

(٣) دُعْجٌ: الدعج، شدة سواد العين مع سعتها، يقال: عين دعجاء، والأدعج من الرجال الأسود. مختار الصحاح، ص٣١٣.

(٤) الآية (٧-٨) من سورة الانفطار.

(٥) الآية (١٨) من سورة عبس.

(٦) الأدوات النحوية في كتب التفسير، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، بيـــروت- لبنـــان، (ط١، ١٤٢٢هـــ- ٢٠٠١م)، ص٦٦٢.

(٧) ديوان الكميت لم أجده في الديوان، وقد ذكر في المقاصد النحوية، ج٤، ص ١٠٩، وشرح شـــواهد المغني، ج٢، ص٥٢، سر صناعة الإعراب، ج٢، ص ٦٨٤.

والشاهد في هذا البيت (هل ثم هل) حيث أكّد الحرف بلفظه مع الفصل بـــ (ثم) العاطفة.

وأن تكون بمعنى "قد" نحو قولك: "هل قمت" بمعنى قد قمت ومنه قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ (١)(٢).

"وهل" أيضاً حرف لطلب التصريف الإيجابي دون التصور ودون التصريف السلبي، وقد تدخل في موضع الهمزة المعادلة بين الجهتين، كقول الشاعر(٣):

هل ما علِمْتَ وما استودعْتَ مكتومُ * أمْ حَبْلَها إذْ نأتكَ اليومَ مَصْــرُومُ

أم هل كبيرٌ بكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَــهُ * إثَر الأحِبّةِ يَوْمَ البين مَشْــكُومُ(٤)

وتكون للأمر نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ (٥)، فهذا صورته صورة الاستفهام ومعناه الأمر، أيّ: انتهوا أيضاً بمعنى "إن" نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ (٦) هل بمعنى "إنّ"(٧).

"وهي حرف ساكن، والحروف الساكنة حروف جواب، فهي أقرب للوقف(٨).

(ال):

وهي أيضاً من الحروف التي لم يُفَصِلُها أبو حيان بل اعتمد على ذكرها فقط.

---

(١) الآية (١) من سورة الإنسان.

(٢) رصف المباني، المالقي، ص ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) ديوان علقمة الفحل، حياته وشعره، تأليف عبد الرازق حسين، المكتب الإسلامي، بيروت، مكتبة فرقد الخاني، الرياض، (ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، ص٤٦.

(٤) موسوعة الحروف في اللغة العربية، إعداد د. إميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت، (ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م)، ص٤٩٣.

(٥) الآية (٩١) من سورة المائدة.

(٦) الآية (٥) من سورة الفجر.

(٧) الجنى الداني، ص٣٤٥- ٣٤٦.

(٨) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، ص١٠٦.

"ذهب المالقي إلى أن النحاة يسمونها، الألف واللام وهما اللتان للتعريف، وهي زيدت عليها ألف الوصل، بدليل أنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل، فتقول: يا الرجل، ومن الرجل، ولو كانت ألفها ألف قطع ثبتت في موضع من الدرج، ولم يوجد ذلك[١].

وذهب المرادي إلى أن "أل" لفظ مشترك؛ يكون حرفاً، واسماً، فالاسم "أل" الموصولة، على الصحيح وما سوى ذلك، من أقسامها، فهو حرف، وأن تكون حرف تعريف، أي أنه حرف ثنائي، وهمزته همزة وصل، معتدٍّ بها في الوضع، كالاعتداد بهمزة الوصل في "استمع"، ونحوه بحيث لا يعد رباعياً، ومن جعل حرف التعريف ثنائياً، وهمزته أصلية، عبّر عنه بـــ "أل" ولا يحسن أن يقول: الألف واللام كما لا يقال في "قد" القاف والدال[٢].

"ومن أنواعها أيضاً العهدية أو التي للعهد وهي التي تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً، ويكون مصحوبها معهوداً ذكرياً أي مذكوراً قبلها في الكلام نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [٣] فـــ "أل" في الرسول للعهد الذّكري لأنه تقدّم لفظ الرسول[٤].

(يـــــــا):

"ذهب المرادي إلى أن الياء تكون لتنبيه المنادى نحو: يا زيد، فهي حرف نداء، وهي أم باب النداء، وهي أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكناً فيها وتكون لمجرد التنبيه[٥].

"وعند أبي حيان إنها من الحروف التي ذكرت عرضاً فقط" أما "يا" الندائية: هي أمُّ حروف النداء، ينادى بها، البعيد، أو المتوسط البعد أو القريب، وهي في الأصل، لنداء البعيد لجواز مدّ الصوت بالألف ما شاء المتكلم، ثم

---

(١) رصف المباني، ص٧٠-٧١.

(٢) الجنى الداني، ص ١٩٢.

(٣) الآيتان (١٥-١٦) من سورة المزمل.

(٤) موسوعة الحروف في اللغة العربية، ص ٩٨.

(٥) الجنى الداني، ص ٣٥٤.

كثر استعمالها، فنودي بها المتوسط البعد ثم القريب توكيداً ومن استخدامها لنداء البعيد.

قول الشاعر[١]:

يـــا دارَ مَيّـــةَ بالعلْيَـــاءِ فالسِّـــندِ * أقْوتْ وطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَـــدِ

ومن استخدامها لنداء المتوسط، قوله تعالى: ﴿ يَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [٢].

ومن استخدامها لنداء القريب قول الشاعر[٣]:

يَـــا جارتـــا مـــا انـــت جـــارِه * بَانَـــتْ لِتحزِنَنَـــا عَفَـــاره[٤]

(بـــــــل):

ذهب الرضي إلى أن "بل" إما أن يليها مفرد، أو جملة، وفي الأول هي لتدارك الغلط، ولا يخلو أن تكون بعد نفي أو نهي، أو بعد إيجاب أو أمر.

فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر نحو: قام زيد بل عمر "فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، منسوباً حكمه إلى التابع، فيكون الإخبار عن قيام زيد، غلطاً، يجوز أن يكون قد قام وإن لم يقم، أفدت بـــ "بل" أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه، كان غلطاً عن عمد أو عن سبق اللسان[٥].

وذهب المرادي إلى أن "بل" حرف إضراب، وله حالات:

الأول: أن يقع بعده جملة، **والثاني:** أن يقع بعده مفرد.

فإن وقع بعده جملة كان إضراباً عما قبلها، إما على جهة الإبطال نحو: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ﴾ [٦]. وإما على جهة الترك، للانتقال من غير إبطال نحو، ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾ [٧]. وإذا

---

(١) ديوان النابغة، ص٩.

(٢) الآية (٥١) من سورة هود.

(٣) ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، ص٧٥.

(٤) موسوعة الحروف في اللغة العربية، ص٥٤٠.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٤٤٥.

(٦) الآية (٧٠) من سورة المؤمنون.

(٧) الآيتان (٦٢-٦٣) من سورة المؤمنون.

وقع بعد "بل" مفرد فهي حرف عطف ومعناها الإضراب، ولكن حالها فيه مختلف. وأيضاً أن تكون حرف جر خافض للنكرة بمنزلة "رُبّ" كقول الشاعر[١]:

بَلْ بَلَــدٍ مِــلءِ الفِجَــاجِ[٢] قَتَمَــة

وليس ذلك بصحيح، وإنما الجار في البيت "رُبّ" المحذوفة[٣].

وذهب أبو حيان إلى أن "بل" إن وقع بعدها جملة كانت إضراباً عما قبلها على جهة الإبطال له وإثبات ذلك لما بعدها، ولا تكون إذ ذاك عاطفة، وإن وقع بعدها مفرد فإن كــان ما قبلهــا أمراً، نحو: أضرب زيداً بل عمراً أو نهياً نحو: لا تضرب زيداً بل عمراً[٤].

فالمعنى فيها بل اضرب عمراً أو نفياً نحو: ما قام زيد بل عمرو فمعناه الإيجاب أي بل قام عمرو.

"يعطف بــ "بل" في النفي والنهي، فتكون كــ "لكن"، في أنها تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه، لما بعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً، فقررت النفي والنهي السابقين وأثبت القيام لعمرو، والأمر بضربه.

ويعطف بها في الخبر المثبت، والأمر، فتفيد الإضراب عن الأول، وتنقل الحكم إلى الثاني، حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه، نحو: قام زيد بل عمرو، واضرب زيداً بل عمراً[٥].

"وبل أيضاً للاستدراك والإضراب، يتقاربان"[٦].

---

(١) ديوان رؤبة، مجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان العجاج بن رؤبة، لجنة إحياء التراث العربي، صححه وليم بن الورد، بيروت، ص١٥٠.

(٢) الفجاج، الفج: الطريق الواسع بين الجبلين، والجمع فجاج. مختار الصحاح، الجوهري، ص ٨٤٣.

(٣) الجنى الداني، المرادي، ص ٢٣٥- ٢٣٧.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص٦٤٣.

(٥) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٨٣- ١٨٤.

(٦) كتاب اللمحة، ج٢، ص ٦٩٠.

"ويعطف بها بشرطين: إفــراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي ومعناها بعد الأولين سلب الحكم عما قبلها، وجعله لما بعدها، نحو: سافر محمد بل عمرو.

وليكتب إبراهيم بل صالح، وبعد الأخيرين، تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها كما أن لكن كذلك، كقولك: ما كنت في منزل ربيع بل في أرض لا يتهدى بها "لا تكلم قاسماً بل حامداً"(١).

"وهي حرف إضراب فإن تلتها جملة كان معنى الإضــراب للإبطــال نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (٢) أي بــل هــم عبــاد، أو للانتقال من غرض إلى آخر، نحو: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى* وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى *بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (٣) وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح(٤).

الحروف الثلاثية:

(بلـــــه):

ذهب سيبويه في جملة "بله زيداً"، فيقول: دعْ زيداً، وبله ههنا بمنزلة المصدر، كما تقول: ضَرْبَ زيدٍ(٥).

وذهب المرادي إلى أن "بله" تكون اسم فعل بمعنى "دعْ"، فتنصب المفعول، وهي مبنية، نحو: بله زيداً.

وتكون مصدراً بمعنى "ترك"، النائب عن "اترك"، فتستعمل مضافة، نحو: بله زيد وهو مصدر مضاف إلى المفعول.

وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو: "أكرمت العبيد بله الأحرار" رأوا ما بعدها خارجاً

---

(١) تهذيب التوضيح، المراغي، ص ٢٥٩.

(٢) الآية (٨٨) من سورة مريم.

(٣) الآية (١٤) من سورة الأعلى.

(٤) غنية الطالب ومنية الراغب، أحمد فارس الشدياق، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، دروس في النحو، والصرف وحروف المعاني، ص ١٧٣.

(٥) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص٢٣٢.

مما قبلها في الوصف، فجعلوه استثناء، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، وليس بصحيح، بل النصب مسموع من كلام العرب، وذهب بعض الكوفيين إلى أن "بله" بمعنى "غير"(١).

وذهب أبو حيان إلى أن "بله" تعني الانتهاء مطلقاً(٢).

ولها أكثر من وجه، أي أنها تكون اسم فعل أمر بمعنى "دعْ" ومصدراً بمعنى "الترك" وأداة استثناء، وتكون جارة(٣).

(بلـــــــى):

ذهب سيبويه إلى أن "بلى" فتوجب به بعد النفي(٤).

وذهب الرماني(٥) إلى أن "بلى" وهي من الحروف الهوامل، وهي جواب التقرير، فيقول القائل: ألم أحسن إليك؟ فتقول: "بلى"، قال تعالى: ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ (٦)، ولا يجوز هنا "نعم"؛ لأنه يصير كفراً، وذلك أنه يؤول إلى معنى نعم لست بدينا وهي تكتب بالياء لأن الإمالة تحسن فيها(٧).

وذهب المرادي إلى أن "بلى" حرف ثلاثي الوضع، والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها "بل" التي للعطف، فدخلت الألف للإيجاب، أو للإضراب، والرد، أو للتأنيث، كالتاء، وهي مختصة بالنفي، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ، أو في المعنى، وتكون ردّاً له، سواءٌ اقترنت به أداةُ استفهام أو لا. وقد وقعت جواباً للاستفهام، في نحو: هل يستطيع زيدٌ مقاومتي؟، فيقول: بلى إذا كان منكراً لمقاومته.

---

(١) الجنى الداني، المرادي، ص ٤٢٤- ٤٢٦.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٤٩.

(٣) الأدوات النحوية المختصة والمشتركة، عملها ومعناها ومبناها، د. إبراهيم محسن، ص٤٥.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص٢٣٤.

(٥) الرماني هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي، أبو الحسن الرماني، (٢٩٦هـ- ٣٨٤هـ)، إمام في اللغة والنحو، أخذ النحو عن ابن السراج وابن دريد، صنّف في التفسير والنحو منها: كتاب معاني الحروف، شرح أصول ابن السراج، وغير ذلك. إشارة التعيين، ص ٢٢١.

(٦) الآية (١٧٢) من سورة الأعراف.

(٧) معاني الحروف، الرماني، ص١٠٥.

ومنه قول الشاعر[١]:

بلى، سَوفَ نَبْكِـيهِمْ، بكُـلِّ مُهَنَّـدٍ * ونَبْكِي عُمَيْراً بالرّمَاحِ، الخَوَاطِرِ

جواب، لقول الأخطل[٢] له:

ألا، فَسَلِ الجِحّاف[٣]: هَلْ هـو ثَـائِرٌ * بِقَتْلي، أُصيبت، من نُمَيْرٍ[٤] بـنَ عَـامِرِ[٥]

والشاهد في البيت وقوع حرف الجواب بلى جواباً للاستفهام[٦].

وذهب المالقي إلى أن "بلى" تعطي من الإضراب ما تعطي "بل" إلاّ أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي، دخلت عليه همزة الاستفهام، أو التقرير، أو التوبيخ، أو لم تدخل، فتقول: في جواب النفي عارياً من الهمزة إذ قال القائل: "ما قام زيدٌ بلى" ومعناه: قام زيدٌ، فحلت محل الجملة الواجبة جواباً للنفي، وكذلك تقول في جوابه: إذا دخلت عليه الهمزة للمعاني المذكورة، فتقول في جواب: ألم يقم زيد: بلى، والمعنى: قام زيدٌ. وسواءٌ في ذلك لم وما وليس أو غير ذلك من أدوات النفي، قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً﴾ [٧]، ثم قال بعد "بلى" والمعنى فيها الإيجاب والإثبات لما سئل عنه بالنفي، أو قرر "نفي أو توهم نفيه، وهي في ذلك نقيضةُ نعم"[٨].

---

(١) البيت للجحاف بن الحكيم في الطويل لم أجده، وقد ذكر في الجنى الداني، ص٤٢١.

(٢) ديوان الأخطل، تقديم وشرح: كارين، دار صادر، بيروت، (ط١، ١٩٩٩م)، ص١٢٨، وورد برواية:

ألا سَائلِ الجِحّاف هَل هوَ ثَائِرٌ * بقَتْلي أُصيبت من سُلَيمْ وعامِرِ

(٣) الجحاف معناها: أجحف به، أي ذهب به، والجحاف: الموت، والجحاف: خروج الطعام من البطن دون أن يهضم. مختار الصحاح، الجوهري، ص ١٣٤.

(٤) نمير معناها: تصغير لنمرة: موضع يقال له نمير وهو في ديار هذيل. معجم البلدان، لياقوت الحموي، ج٥، ص٣٠٤.

(٥) عامر معناها: عائلة مشهورة في صنعاء، وينسبون إلى عامر بن محمد بن علي بن الهادي المنتهي نسبهم إلى الحسن المثنى بن الحسن علي بن أبي طالب. معجم البلدان والقبائل اليمنية، إبراهيم أحمد المفحص، دار الكلمة للطباعة، بيروت- لبنان، "١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م"، ج٢، ص ٩٩.

(٦) الجنى الداني، المرادي، ص٤٢٠-٤٢١.

(٧) الآية (٢٤) من سورة آل عمران.

(٨) رصف المباني، المالقي، ص ١٧٥- ١٥٨.

وذهب أبو حيان إلى أن "بلى" حرف ثلاثي الوضع مرتجل، ليس أصلها "بل" التي للعطف فدخلت الألف للإيجاب، أو الإضراب، والرد، أو للتأنيث، كـــ "التاء" في ربت وثمت[١].

(ســـــــوف):

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو: سأفعل أصلها، سوف.

وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن "سوف" كثير استعمالها في كلامهم وجرى بها على ألسنتهم، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلاً في نفسه، والسين حرف يدل على معنى، فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه لا مأخوذاً من غيره، وسوف عند الكوفيين، لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال[٢].

"وذهب المرادي إلى أن سوف حرف تنفيس، يختص بالفعل المضارع ويخلصه للاستقبال كالسين، وفيه لغات، وهي: سَفَ، وسَوْ، وسي.

وذكر بعض النحويين لـــ "سوف" موضعاً لا تدخل فيه السين، وهو أن لام الابتداء والتوكيد تدخل على سوف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [٣] ولا يكون ذلك في السين، قال: لئلا يجتمع حرفان، على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة، ولشدة اتصال بعضها ببعض، واتصالهما بالكلمة ربما أدى ذلك، في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات وأكثر

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٢، ص٢٦١.

(٢) الإنصاف، ابن الأنباري، ج٢، ص٣٧٨.

(٣) الآية (٥) من سورة الضحى.

نحو: لسيجد، ولسيتعلم، فتثقل الكلمة، ولذلك سكن آخر الفعل مع الفاعل، أو ما في حكمه نحو: ضَرَبْتُه[١].

"وذهب أبو حيان إلى أن سوف حرف تنفيس ومعها السين، ولا يعرف البصريون غيرهما وهما لغتان وليست السين مقتطعة من سوف خلافاً لمن زعم أنها فرع من سوف"[٢].

"وسوف مرادفة للسين، أو أوسع منها على الخلاف وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد، ويقال: فيها سف بحذف الوسط، وسو بحذف الأخير، وسي بقلب الواو ياء، وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [٣]. كما ذكرت[٤].

(ثـــــم):

و "ثم" كالفاء في التشريك والترتيب، إلا أنها تدل على المُهْلة، إذْ كانت أكثر حروفاً من الفاء، وقد جاءت لترتيب الأخبار، لا لترتيب المُخبر عنه، كقوله تعالى: ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾[٥][٦].

"وذهب المرادي إلى أن "ثم" حرف عطف يُشرك في الحكم، ويفيد الترتيب بمهلة، فإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، آذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة. وأن تكون حرف عطف، يعطف مفرداً على مفرد وجملة على جملة، وأن تكون حرف ابتداء، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر، وإما ابتداء كلام فالأول: نحو أن تقول: أقول لك اضرب زيداً، ثم أنت تترك الضرب، وابتداء الكلام، كقولك: هذا زيدٌ قد خرج، ثم إنك تجلس[٧].

---

(١) الجنى الداني، المرادي، ص ٤٥٨- ٤٦٠.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٣، ص٧.

(٣) الآية (٥) من سورة الضحى.

(٤) غنية الطالب ومنية الراغب، ص١٨٩.

(٥) الآية (٤٦) من سورة يونس.

(٦) اللباب، العكبري، ج١، ص ٤٢٢.

(٧) الجنى الداني، المرادي، ص ٤٢٦- ٤٢٧.

و "ثم" تشرك في الحكم وترتب بمهلة وذهب "الفراء" إلى أن "ثم" بمنزلة الواو ولا ترتب ومنه عندهما، قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (١) ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خلقنا وزعم بعضهم أنها تقع موقع الفاء وجعل من ذلك، قول الشاعر(٢):

كَهَــزِّ الردينـــى تَحْــتَ العَجَــاجِ * جَرَى في الأنَابيبِ ثُم اضْــطَرَبُ

أي فاضطرب والشاهد في هذا البيت "ثم اضطرب"، حيث جاءت ثم بمعنى الفاء فأفادت الترتيب والتعقيب دون التراخي، كما تقع الفاء موقع "ثم" في قول بعضهم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ (٣)، فالفاء في خلقنا، فكسونا واقعة موقع "ثم" لما في معناه من المهلة(٤).

و "ثم" للترتيب وفيها مُهْلة، وقيل خُصت بذلك لأنها أكثر من حرف فتراخي معناها كتراخي لفظها(٥).

وهي أيضاً للترتيب والتراضي، نحو قوله تعالى: ﴿ **فأقبره ثم إذا شاء أنشره**﴾ (٦) وقد توضع موضع الفاء(٧).

و "ثم" بالفتح والتشديد اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ (٨) وهو ظرف لا يتصرف ولا يتقدمه حرف التنبيه، ولا يقترن بكاف الخطاب فلا يقال: ثمك كما يقال: هنالك(٩).

---

(١) الآية (١) من سورة النساء.

(٢) البيت لداؤد الإيادي، لم أجده، وقد ورد في شرح المفصل، ابن يعيش، ج٨، ص٩٦. شرح الأشموني، ج٣، ص٧١، وشرح التصريح، ج٢، ص ١٤٠، والدرر الكامنة، ج٦، ص ٩٦.

(٣) الآية (١٤) من سورة المؤمنون.

(٤) ارتشاف الضرب، ج٢، ص٦٣٨.

(٥) اللمحة في شرح الملحة، ج٢، ص ٦٩٣.

(٦) الآية (٢٢) من سورة عبس.

(٧) تهذيب التوضيح، ص ٢٥٤.

(٨) الآية (٦٤) من سورة الشعراء.

(٩) غنية الطالب ومنية الراغب، ص١٧٨.

(هيـــــــا):

"ذهب المالقي إلى أن "هيا" حرف تنبيه، وتكون للنداء، كقولك: هيا زيد، وهي للبعيد مسافة، أو حكماً كالنائم، فهي مثل: أيا.

واختلف في الهاء، هل الهاء فيها بدل من همزة "أيا" أو هو حرف قائم بنفسه، والأول أكثر لكثرة بدل الهاء من الهمزة، كما قالوا: أرحت، وهرقت، وأرقت[١].

"وهي أيضاً حرف نداء ينادى به البعيد مسافةً أو حكماً كالنائم (كما ذكر) والياء أيضاً اختلف فيها فقيل أصلية، وقيل مبدلة من الهمزة والأصل "أيا"، ولا يجوز حذف "هيا" وإبقاء المنادى بخلاف "يا" التي هي أم باب النداء[٢]. وأيضاً ذكرها أبو حيان عرضاً من غير تفصيل.

(أجـــــــل):

ذهب المرادي إلى أن "أجل" حرف جواب مثل "نعم" تكون لتصريف الخبر، ولتحقيق الطلب، تقول لمن قال: "قام زيد" أجل، ولمن قال: "اضرب زيداً" أجل، قال الشاعر[٣]:

ولو كُنْتَ تُعطى حينَ تُسأَلُ سامَحَتْ * لك النّفسُ، واحْلَوْلاَكَ كُلُ خليـــل

أجَلْ، لا، ولكنْ أنْتَ أَشأمُ منْ مَشَـــى * وأَسألُ مِنْ صَماءَ[٤]، ذاتِ صليلِ[٥]

ولا تكون جواباً للنفي، ولا للنهي، وتكون لتصديق الخبر، ماضياً كان أو غيره، موجباً أو غيره، ولا تجيء جواباً للاستفهام[٦].

---

(١) رصف المباني، المالقي، ص ٤٠٨- ٤٠٩.

(٢) موسوعة الحروف في اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، ص٤٩٩.

(٣) لم ينسب لقائل، ذكر في المنصف، ج١، ص٨٢، والممتع، ص١٩٧.

(٤) صماء: الداهية، وقتنة صماء: شديدة. مختار الصحاح، ص٦١٩.

(٥) صليل: صلصلة اللجام: صوته إذا ضَوعِفَ، وتصلصل الحلى، أي صوت الحلى. "مختار الصحاح، ص٦١٥".

(٦) الجنى الداني، المرادي، ص ٣٥٩- ٣٦٠.

وذهب المالقي إلى أن "أجل" تكون جواباً في الطلب والخبر، فتقول لمن قال: هل قام زيدٌ؟ أجل، ولمن قال: خرج عمرو؟ أجل. ومعناها في الجواب التصديق للخبر، والتحقيق للطلب(١).

وذهب أبو حيان إلى أن "أجل" من حروف الجواب، فهي جواب في تصديق الخبر، ولتحقق الطلب وذلك تقول لمن قام زيد أجل ولمن قال: أضرب زيداً أجل(٢).

(بجـــــــل):

ذهب سيبويه إلى أن "بجل" بمنزلة حسب(٣).

وذهب المرادي إلى أن "بجل" لفظ مشترك، يكون اسماً، وحرفاً، فأما بجل الحرفية فحرف جواب، بمعنى "نَعَمْ" وتكون في الخبر والطلب، وأما "بجل" الاسمية فلها قسمان:

الأول: أن تكون اسم فعل، بمعنى: اكتفى، فتلحقها نون الوقاية، مع ياء المتكلم، فيقال: بجلني.

الثاني: أن تكون اسماً بمعنى: حسب، فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية(٤).

وذهب المالقي إلى أن "بجل" بمعنى نعم وهذا إذا كانت حرفاً، وتكون اسماً بمعنى حسب "كما ذكر سيبويه"، قول الشاعر(٥):

ألا إنَّـــي شـــربتُ أسْـــودَ حالِكـــاً * ألاَ بَجَلَى مِنَ الشـــرَّابِ ألا بَجَـــلِ(٦)

وذهب أبو حيان إلى أن "بجل" الحرفية فبمعنى "نعم" وتقع في الطلب والخبر وأما نعم فكناية تكسر عينها والجمهور يفتحونها(٧).

---

(١) رصف المباني، المالقي، ص ٥٩.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٣، ص٢٦٠.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص٢٣٤.

(٤) الجنى الداني، المرادي، ص ٤١٩- ٤٢٠.

(٥) ديوان طرفه حياته وشعره، ص١٧٦.

(٦) رصف المباني، المالقي، ص ١٥٣.

(٧) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢٦٠.

(جيـــــــر):

وذهب المالقي إلى أنها اسم بمعنى حقاً مضمنة معنى القسم إذ هي عوض منه وفيها معنى للتوكيد، فتقول: "جير لأفعلن"، كما تقول: حقاً لأفعلن: فهي كـــ "عوض" في قولهم: عوض لأضربنك وهي من أسماء الدهر، نزلت منزلة المقسم به فبنيت على حركة لالتقاء الساكنين: الراء والياء وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين والدليل على أنها اسم شيئان:

أحدهما: أن معناها "حقاً" وما حل من الألفاظ المشكلة في الحرفية والاسمية محل الاسم حُكِمَ عليه الاسمية، إلا أن قام دليلٌ على حرفيته ككاف التشبيه.

مثل قول قول الشاعر(١):

لـــمَ يفعلـــوا فِعْـــلَ آل حَنْظَلَـــةٍ * أَنَّهُمْ جَيْرَ بِـــئْسَ مـــا ائتَمَـــرُوا

ثانيهما: أنها قد نونت في الشعر مراعاة لأصلها من الاسمية، مثل قول الشاعر(٢):

وقائلـــةٍ: أَسِـــيْتَ فَقُلْـــتُ جَيْـــرٍ * آسِـــىٌ إنَنِـــي مِـــنْ ذَاكَ إنَّـــهْ

فهذا التنوين وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلا في الأسماء التي أصلها التمكن كتنوين المنادى العلم في قول الشاعر(٣):

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرُها إلـــيَّ وقَالَـــتْ * يا عَـــدِياً لَقَـــدْ وَقَتْـــكَ الأَوَاقِـــيَ

وقال الشاعر(٤):

سَـــلاَمُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَلَيْهَـــا * وَلَيْسَ عَلَيكَ يَا مَطَـــرُ السَّـــلامُ(٥)

"وذهب أبو حيان إلى قوله أن "جير" فيها خلاف، بعضهم قال: أنها حرف جواب والبعض الآخر أنها اسم"(١).

---

(١) ديوان امرئ القيس، ص ١٣٢.

(٢) لم أجده في ديوان ذي الرمة، وقد ذكر في المغنى، ص ١٢٨، الخزانة، ج٤، ص ٢٣٨.

(٣) ورد هذا البيت برواية أخرى: ضَرَبَتْ نَحْرُها إليّ وقَالَتْ * يا عَدِياً لقد وَقَتْكَ الأواقي

ديوان مهلهل بن ربيعة، إعداد وتقديم طلال حرب، دار صادر، بيروت، (ط١، ١٩٩٦م)، ص٥٨.

(٤) ديوان الأحوص، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، قدم له شوقي ضيف، ١٣٩٠هـ، القاهرة، ص ١٨٩.

(٥) رصف المباني، المالقي، ص ١٧٦- ١٧٧.

الأحرف الرباعية:

(لولا):

ذهب سيبويه إلى أن "لولا" حرف ابتداء وجواب[٢].

وذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في "لولاي، ولولاك" في موضع رفع.

وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بـــ "لولا".

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا. وبالابتداء على مذهبكم، فذلك ما قام مقامه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المكنى في "لولاي ولولاك" في موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب؛ لأن "لولا" حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر[٣].

وذهب المرادي إلى أن "لولا" حرف امتناع لوجوب وبعضهم يقول: لوجود، بالدال، والصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدهما موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب نحو قولك: لولا زيد لأحسنت إليك، فالإحسان امتنع، لوجود زيد. وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع، نحو: لولا عدمُ قيام زيد لم أحسن إليك. وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب، نحو: لولا زيد لم أحسن إليك وجواب "لولا" ماضي مثبت، مقـــرون باللام نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[٤] أو منفي بـــ "ما" نحو ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [٥][٦].

---

(١) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢٦٣.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص ٢٣٥.

(٣) الإنصاف، ج٢، ص٤٠٣.

(٤) الآية (٣١) من سورة سبأ.

(٥) الآية (٢١) من سورة النور.

(٦) الجنى الداني، ص ٥٩٧- ٥٩٨.

وذهب المالقي إلى أن "لولا" يجوز دخولها على الماضي، بمعنى المضارع، فتقول: لولا قمت ولولا قعدت، وفيها معنى التوبيخ، قال الله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ (١).

ولا تليها إلا الأفعال ظاهرة كما مُثل أو مضمرة، تقدر، بحسب دلالة الكلام، كقول الشاعر(٢):

تُعدُّون عَقْرَ النيب أفْضَــلَ مَجْــدِكُمْ * بنى ضَوْطَري لولا الكمِيَّ المُقَنّعَا

أي: لولا تبارزون الكمى، أو تغلبون أو تقتلون أو نحو ذلك لولا تحضيضية دخلت على الاسم وهي مختصة بالفعل ولذلك أُعرب الكميّ مفعولاً به لفعل محذوف أي تعدون(٣).

وذهب أبو حيان إلى أن لولا تحضيضية، وأن تأتي بمعنى "ما" النافية وحملاً على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾ (٤) أي ما كانت قرية آمنت(٥).

وهي أيضاً (كما ذكر) حرف امتناع لوجود، ويرتفع ما بعدها بالابتداء عند البصريين "ذكر أيضاً"، ويقال: "لوما" ولا يحفظ دخول اللام على الجواب، ويجوز حذف جواب "لولا" للدلالة عليه إما من المعنى وإما من لفظ يتقدم على "لولا" يدل على الجواب(٦).

(لوما):

وذهب سيبويه إلى أن "لوما" حرف ابتداء وجواب، وتكون سبب ما وقع وما لم يقع(٧).

---

(١) الآية (٢٨) من سورة الأحقاف.

(٢) ديوان جرير، تحقيق د: نعمان محمد خياطة، دار المعارف، مصر، ج٢، ص٩٠٧.

(٣) رصف المباني، ص ٢٩٢- ٢٩٣.

(٤) الآية (٩٨) من سورة يونس.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٣، ص٢٦٣.

(٦) المرجع نفسه، ج٢، ص٥٧٨.

(٧) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص٢٣٥.

وذهب المرادي إلى أن "لوما" يكون حرف امتناع لوجوب، فيختص بالأسماء، ويرتفع الاسم بعده بالابتداء نحو: لو ما زيد لأكرمتك[١].

وذهب المالقي إلى أن "لوما" لا تدخل أبداً إلا على الأفعال لأن التحضيض طلب في المعنى، والطلب يكون بالفعل، فإن جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع، فإن وجد الاسم بعد "لوما" فعلى تقدير الفعل، فإذا قال القائل: "لوما زيداً" فالتقدير: "لو ما تكرم زيداً"، أو تضربه، أو غير ذلك مما تدل عليه قرينة الكلام فأعلمه[٢].

وذهب أبو حيان إلى أنها تفيد التحضيض أيضاً ولا يليها إلا فعل ظاهر[٣].

(هـــــلاّ):

ذهب المالقي إلى أن "هلاّ" حرف تحضيض كـــ "ألاّ"، فهلاّ في دخولها على الأفعال ظاهرة، أو مقدرة كـــ "ألاّ" ماضية كانت الأفعالُ أو مضارعة، فتقول: "هلاّ قمت، وهلاّ تقوم، وهلاّ قعدت، وهلاّ تقعد". وإن جاء بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، فتقول: هلاّ قتالاً، وهلاّ زيداً، أي: هلاّ تقصد أو تقاتل، أو ما أشبه ذلك، مما تدل عليه قرينة الكلام[٤].

وذهب أبو حيان إلى أن "هلاّ" تفيد التحضيض أيضاً، ولا يليها إلا فعل ظاهر، أو مضمر يفسره ظاهر نحو: هَلاَّ زيداً ضربته.

وذهب بعض النحاة إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية بعد هذه الحروف نحو: "هلاَّ زيد قائم"[٥].

"وهي حرف تحضيض إذا دخلت على الفعل المضارع، وحرف توبيخ وتنديم إذا دخلت على الفعل الماضي، ولا يليها إلاَّ فعل أو معموله، فإذا جاء بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، فتقول: "هلاّ زيداً" أي هلاّ تكافئ أو تَقاصِصُ أو تقاتل زيداً".

---

(١) الجنى الداني، ص٦٠٩.

(٢) رصف المباني، ص٢٩٧.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٣، ص٢٦٢.

(٤) رصف المباني، ص٤٠٧-٤٠٨.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢٦٣.

وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الاسمية بعدها مستشهداً بقول الشاعر[١]:

ونُبِّئْــتِ لَيلَــى أرْسَــلتْ بشَــفَاعَةٍ * إليَّ فَهَلاّ نَفْــسُ لَيْلَــى شَــفِيْعُها

وأول هذا البيت على إضمار "كان الشأنية، كما أول على أنّ "نفس" فاعل لفعل محذوف تقديره: شفعت، أو ما بمعناه و "شفيعها" خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي[٢].

(كــــــــلاّ):

ذهب الرماني إلى أن "كلاّ" تأتي على ضربين، **أحدهما:** أن تكون ردعاً ونفياً، كقوله تعالى: ﴿ لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ۞ كَلَّا﴾ [٣]، أي "كلاّ" على طريق الزجر والــردع. **وثانيهمــا:** أن يكــون بمعنى قولك: حقاً ومن قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى﴾ [٤] إلا أنك تكسر بعدها إن بخلاف قولك: حقاً؛ لأن كلاّ حرف، وحقاً مصدر، وما بعد كلاّ مستأنف مبتدأ، وأصلها الردع والزجر[٥].

وذهب ابن الأنباري[٦] إلى أن "كلاّ" بمعنى حقاً كما قال الشاعر[٧]:

أَلْبَسَ قلــيلاً نَظْــرَةً إن نَظْرتُهــا * إليك وكَــلاَّ لَــيْسَ منْــكَ قَلِيْــلُ

وموطن الاستشهاد بالبيت قوله: "وكلاّ ليس منك قليل" فإن المؤلف قد ذهب إلى أن "كلاّ" في هذه العبارة بمعنى حقاً، وهذا شيء قاله الكسائي

---

(١) ديوان مجنون ليلى، تقديم: د. محمد حمود، بيروت– لبنان، (ط١، ١٩٩٩م)، ص١٣٦.

(٢) موسوعة الحروف، إميل بديع، ص ٤٩٦.

(٣) الآيتان (٨١، ٨٢) من سورة مريم.

(٤) الآية (٦) من سورة العلق.

(٥) معاني الحروف، تأليف أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (٢٩٦هـ– ٣٨٤هـ)، حققه وخرّج شواهده وقدّم له، وترجم للرماني، وأرّخ لعصره الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، المملكة العربية السعودية، (ط٣، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م)، ص١٢٢.

(٦) ابن الأنباري هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري النحوي، يكنى أبا البركات، قرأ النحو على ابن الشجري وابن الجواليقي. إشارة التعيين، ص ١٨٥.

(٧) هذا البيت ليزيد بن الطثرية لم أجد الديوان، وقد ذكر في شرح الحماسة، ص ١٣٤١، الإنصاف، ج١، ص ٤٠٢.

ومتابعوه، فأما "سيبويه" والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين فقالوا: إن "كلاّ" حرف معناه الردع والزجر، لا معنى له عندهم إلا ذلك، وقال الكسائي: قد يخرج "كلاّ" عن الردع والزجر فيكون بمعنى حقاً، وأيضاً قد يكون بمعنى إلا الاستفتاحية، ويكون حرف جواب بمعنى أي، ونعم، وحمل ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ (١) فقالوا: المراد، أي والقمر(٢).

وذهب المرادي إلى أن "كلاّ" تكون على وجهين:

الأول: أن تكون رداً للكلام قبلها، فيجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف.

الثاني: أن تكون صلة للكلام، فتكون بمعنى "إيْ" وقيل: إن "كلاّ" بمعنى سوف.

وعدة ما جاء في القرآن من لفظ "كلاّ" ثلاثة وثلاثون موضعاً، تتضمنها خمس عشرة سورة، وليس في النصف الأول منها شيء، قيل: وحكمه ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بمكة وأكثرها جبابرة، فتكررت هذه الكلمة، على وجه التهديد، والتصنيف لهم، والإنكار عليهم، بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود، لم يحتج إلى إيرادها فيه لذلهم وصغارهم، وأما الوقف عليها فالراجح أن حالها فيه مختلف، فمنها ما يوقف عليه ولا يبتدأ به، ولا يوقف عليه، ومنها ما يجوز فيه الأمران، ومنها ما لا يوقف عليه ولا يبتدأ به(٣).

وذهب المالقي إلى أن "كلاّ" لا تعمل شيئاً، فإذا قال القائل: اقتل زيداً، قلت له: كلاّ، أي ارتدع عن هذا أو ازدجر ومنه قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ * كَلَّا﴾ (٤).

---

(١) الآية (٣٢) من سورة المدثر.

(٢) الإنصاف، ج١، ص ٤٠٣.

(٣) الجنى الداني، المرادي، ص ٥٧٧-٥٧٨.

(٤) الآية (١٠) من سورة القيامة.

ويوقف عليها في بعض المواضع مع وصل ما قبلها بها، وفي بعض المواضع يوقف على ما قبلها، وذلك بحسب مواضعها في المعنى، وهذا لا يتبين إلا بتتبع مواضعها واحداً واحداً؛ ولكن الغرض هنا تفسير المعنى الذي وضعت له، وقد حصل[١].

واعتمد أبو حيان على رأي الجمهور، حيث قال: أنها بسيطة وهي تفيد الاستفهام بمنزلة إلاّ، وبمعنى حقاً وهي حرف ردع وزجر[٢].

(لعـــــلّ):

ذهب الرماني إلى أن لعل في الحروف العوامل، تنصب الاسم، وترفع الخبر، علتها كعلة إنّ وأنّ وكأنّ، وفيها لغات: لعلّ، ولعنّ، وعلّ، ورعن، والأفصح لعلّ. قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾ [٣] وتقول: لعلني أفعل كذا، ولعلي، والنون الأصل وإنما حذفت تشبيهاً بحذفها من أني وكأني لقرب مخرج اللام من النون[٤].

وذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن اللام أصلية لأن لعل حرف، وحروف الحروف كلها أصلية؛ لأن حروف الزيادة التي في كلمة "سألتمونيها"، إنما تختص بالأسماء، والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها زائدة لأنا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية عن اللام.

---

(١) رصف المباني، ص ٢١٢.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٣، ص٢٦٣.

(٣) الآية (٦) من سورة الكهف.

(٤) معاني الحروف، الرماني، ص ١٢٤.

قول الشاعر[١]:

علَّ صُــروفُ الــدّهْرِ أوْ دولاَتهــا * تُــــدِلنَا اللَّمَّـــة مـــن لمّاتِهَـــا

والشاهد في قوله: "علّ" أي أن علّ ساقطة اللام الأولى مدعياً أن ذلك يدل على أصل لعل هو علّ[٢].

وذهب المرادي إلى أن "لعلّ" تفيد التعليل، قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[٣]، و ﴿ لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [٤]، أي لتشكروا ولتهدوا.

وأيضاً من معانيها الاستفهام، وهو معنى، قول الرسول صلى الله عليه وسلم لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلاً: "لعلّنا أعجلناك" وتكون حرف جر، يقولون: لعلّ زيدٍ قائمٌ، والخبر بـــ "لعلّ" مراجعة أصلية مرفوض، لأن أصل كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزء منه، أن يعمل الجر[٥].

و "لعلّ" تفيد الترجي، أوا لإشفاق من وقوع المقدور أو المكروه مثل: لعلّ النجاح ممكن "الترجي"، ولعلّ الجرْحُ خطيرٌ للإشفاق[٦].

أما لعلّ عند أبي حيان فقد ذكرها من ضمن إن وأخواتها، أما مع الحروف فقد ذكرها عرضاً فقط.

(لكـــــنّ):

ذهب الرماني إلى أن "لكنّ" تكون مخففة ومثقلة، فالمخففة غير عاملة، والمثقلة عاملة، ومعناها في كلا الحالتين الاستدراك، والتوكيد، فالمخففة كقولك: ما قام زيد لكن عمرو، وتعطف ما بعدها على ما قبلها، ولا بد أن يكون في صدر كلامك نفي إذا عطفت المفرد على المفرد، ولا يجوز أن

---

(١) لم ينسب لقائل، وقد ذكر في الإنصاف، ج١، ص٢٢٠، الخصائص، لابن جني، ج١، ص٣١٦، رصف المباني، ص ٢٤٩.

(٢) الإنصاف، ج١، ص ٢١٨- ٢٢٠.

(٣) الآية (١٢٣) من سورة آل عمران.

(٤) الآية (٥٣) من سورة البقرة.

(٥) الجنى الداني، المرادي، ص ٥٨٢.

(٦) المعتمد في الحروف والأدوات، تأليف عبد القادر محمد مايو، مجاز في اللغة العربية وآدابها، تحقيق أحمد عبد الله فرهود، دار القلم العربي، (ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، ص٨.

تعطف بها المفرد على المفرد بعد الموجب، فإن كان بعدها جملة جاز أن تقع بعد الموجب، وذلك قولك: قام زيد لكنّ عمرو لم يقم، وإنما وجب أن يكون كذلك من قبل أن ما بعدها مخالف، لما قبلها، فإذا كان ما قبلها موجباً كان ما بعدها منفياً.

وأما المثقلة فهي من أخوات إن، وعملها كعملها، وذلك قولك: أتاني زيد لكن عمراً لم يأتني[١].

وذهب ابن الأنباري إلى أن الأصل في "لكنّ"، "إنّ" زيدت عليها لا والكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر[٢]:

لَهِنَّك من عَبْسِيةٍ لَوَ سَيَمةٌ[٣] * على هَنَواتِ كَاذبٍ مَنْ يَقُولَها

وللعلماء ثلاثة آراء في هذا البيت.

الأول: أنها في الأصل "لإنك" بلام التوكيد مفتوحة ثم إن المكسورة الهمزة المشددة النون، والأصل أن لام التوكيد التي تدخل على إن المكسورة تتأخر عن إن وما يليها؛ فتدخل على خبرها كما تقول: "إن زيداً مُنْطَلِقٌ"[٤].

الثاني: ذهب جماعة من النحاة إلى أن أصل "لهنك" لاه إنك، أي والله إنك، على نحو ما جاء في قول الشاعر[٥]:

لاَهِ ابن عَمَكَ، لا أَفضَلَتَ في حَسَبٍ * عني، ولا أنت دِيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي لله ابن عمك، ثم حذفت الألف والهمزة من "إن" فصار لهنك. والشاهد: حيث ورد "عن" بمعنى "على" دل على ذلك قوله: أفضلت الذي يتعدى بـ "على".

---

(١) معاني الحروف، الرماني، ص ١٣٣.

(٢) لم ينسب لقائل وقد ذكر في الإنصاف، ج١، ص ٢٠٩، لسان العرب، ج١٢، ص٦٣٧، خزانة الأدب، ج١٠، ص٣٤٠.

(٣) وسم: أثر الحسن والجمال والعتق والوسم: السمة، وفي المثل: "أبصر وسم قِدْحِكَ لا تجاوز قدرك، والوسمي: مطر الربيع الأول وأيضاً العلامة. المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات، دار الدعوة، استانبول، تركيا، ج١، ص ١٠٣٢.

(٤) ينظر همع الهوامع، ج١، ص ١٤١.

(٥) ديوان ذو الأصبع العدواني، لم أجده في الديوان، وقد ذكره في أدب الكاتب، ابن قتيبة، ج٣، ص ١٠٨، رصف المباني، ص ٢٥٤.

الثالث: أن أصله "والله عنك" فحذف الواو، وإحدى اللامين من "والله" وحذف الهمزة من إن[١].

وذهب المالقي إلى أن "لكنْ" المخففة تنقسم إلى قسمين: قسم تكون فيه عاطفة، وقسم تكون مخففة من الثقيلة. والقسم الذي تكون فيه عاطفة، وهي التي تشرك بين الاسمين، والفعلين في اللفظ لا غير، وهو الاسمية في الاسمين، والفعلية في الفعلين، والرفع، والنصب، والخفض، والجزم، نحو قولك: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ وما رأيتُ زيداً لكنْ عمراً، وما مررت بزيدٍ لكن عمروٍ، وما يقوم زيدٌ لكن يقعد عمروٌ، ولن يقوم زيدٌ لكن يعقد.

وقد تكون "لكن" حرف ابتداء، إذا كان بعدها المبتدأ كـ "الواو" و "بل" و "ثم" نحو قولك: جاء زيدٌ لكن عبد الله منطلق، ومعناها في جميع ذلك الاستدراك، ويكون معناها الإضراب إذا كانت حرف ابتداء، كقوله تعالى: ﴿لَّكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ [٢][٣].

"ولكن المخففة من الثقيلة حرف ابتداء يُفيد الاستدراك وذلك أن تلتها جملة، نحو قول الشاعر[٤]:

إنّ ابن وَرَقاءَ لا تُخْشَى بوادِرُه * لكنْ وقائِعُهُ في الحربِ تُنْتَظرُ[٥]

وأيضاً "لكنّ" من الحروف التي ذكرها أبو حيان عرضاً.

(كأنّ):

وذهب الرماني إلى أن "كأنّ" من الحروف العوامل، وعلتها كعلة أنّ وليت، ومعناها التشبيه، فإن خففتها كان لك وجهان:

الرفع والنصب، تقول: كأنّ زيد أسد، وكأنّ زيداً أسد.

---

(١) الإنصاف، ج١، ص ٢٠٩-٢١٠.

(٢) الآية (١٦٦) من سورة النساء.

(٣) رصف المباني، ص ٢٧٤- ٢٧٦.

(٤) ديوان زهير، تقديم وشرح د. محمد محمود، بيروت- لبنان، (ط١، ١٩٩٥م)، ص ٥٨. وقد ورد برواية:

إنَّ ابن وَرَقَاء لاَ تُخْشَى غَوائِلُه * لكنْ وقَائِعُهُ في الحربِ تُنْتَظرُ

(٥) موسوعة الحروف، إمبيل بديع، ص ٤٠٠.

وقول الشاعر[١]:

ويومـــاً توفينـــا بَوَجْـــهِ مُقْسَّـــمٍ * كَأنَّ ظبيةٌ تقطو إلى وارق السلَمِ

فينشد على ثلاثة أوجه: بالرفع وكأن ظبيةٌ، وبالنصب كأنّ ظبيةً وبالجر كأنّ ظبيةٍ، فمن رفع جعل ظبية من صفتها كذا وكذا هذه المرأة، ومن نصب أعمل كأن مخففة كما كان يعملها مثقلة، وجاز ذلك من قبل إنما عملت لشبهها بالفعل[٢].

وذهب الزمخشري إلى أن كأن للتشبيه، ركبت الكاف مع أن كما ركبت مع ذا وأي في كذا وكأين وأصل قولك: كأن زيد الأسد أن زيد كالأسد، فلما قدمت الكاف فتحت بها الهمزة لفظاً والمعنى على الكسر والفصل بينه وبين الأصل أنك ههنا بأن كلامك على التشبيه من أول الأمر وثم بعد مضي صدره على الإثبات، وتخفف فيبطل عملها[٣].

وذهب المرادي أن لكأنَّ عدة معاني منها: التحقيق، كقول الشاعر[٤]:

كأنني حـــين أُمْسِـــي لا تُكلّمُنـــي * ذو بَغِيَةٍ، يَشْتهِي ما ليس مَوْجُودَا

ورَدّ بأن التشبيه فيه بين بأدنى تأمل، وتكون للشك بمنزلة "ظننت" وإن كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه وإن كان مشتقاً كانت للشك، بمنزلة "ظننت" وتكون للتقريب، نحو: "كأنك بالشتاء مُقبِلُ"، والمعنى على تقريب إقبال الشتاء.

ومن أحكامها أنها قد تُخفف، وإذا خففت لم يبطل عملها[٥].

---

(١) وهو لعلباء بن أرقم لم أجد الديوان، وقد ذكر في جواهر الأدب، ص١٩٧، المقرب، ج١، ص ١١١، والمقاصد النحوية، ج٤، ص ٣٨٤.

(٢) معاني الحروف، الرماني، ص ١٢٠-١٢١.

(٣) المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص٣٠١.

(٤) ورد هذا البيت في الديوان برواية أخرى هي:

كأنني يوم أمسي لا تكلّمني * ذو بغيةٍ يُشْتهَي ما ليس مَوجُودَا

ديوان عمر بن ربيعة، شرح د. يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ص١٦٣.

(٥) الجنى الداني، المرادي، ص ٥٧٣- ٥٧٤.

وذهب المالقي إلى أن "كأنّ" في الأصل بسيطة والتركيب طارئ فالالتفات إلى الأصل أحسن إذ لا ضرورة توجب التركيب ولا قطع بموجبه. وإنه لو كان مركباً لكانت الكاف، حرف جر، إذ ليست زائدة ومنها أن "الكاف" إذا كانت داخلة على "أنّ" لزم أن تكون وما عملتْ فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة فيكون التقدير في كأنَّ زيداً قائمٌ كقيام زيــد، فيحتــاج إلى ما يُتِمُ الجملة، وكأنَّ زيداً قائم كلام قائمٌ بنفسه لا محالة.

ومنها: أنه لا تتقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع، فتقول: كأنَّ زيداً قام، وكأنَّ زيداً في الدار، وكأنَّ زيداً عندك، وكأنَّ زيداً أبوه قائم، ولو كان على التقديم والتأخير لكنت تقول: كعندك، وأن زيداً كأبوه قائم، وذلك لا يجوز لأن الكاف التي للتشبيه الجارة لا يصح دخولها إلا على الأسماء لا غير، فدل ذلك على أنها ليست مركبة(١).

وذهب أبو حيان إلى أن كأنَّ للتشبيه، وقال بعض البصريين أنها حرف بسيط، ومنع التشبيه، وزعم الكوفيون إلى أن كأنَّ تكون للتحقيق(٢).

وهي أيضاً من الحروف المشبهة بالفعل وتنسخ الابتداء مثل: كأنَّ الطفل عصفورٌ(٣).

(أمّــــــا):

ذهب سيبويه إلى أن "أمّا" التي في قولك: أمّا زيدٌ فمنطلق فلا تكون حكايةٌ، وهي بمنزلة شروى، وكان يول: أمَّا التي في الاستفهام حكاية، وأمّا قولك: أمِّا أنه ظريف، فبمنزلة قفا ورحى(٤).

وذهب الرضي إلى أن "أمّا" موضوعة لمعنيين:

---

(١) رصف المباني، المالقي، ص ٢٠٩- ٢١٠.

(٢) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ١٢٩.

(٣) المعتمد في الحروف والأدوات، ص ٩.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص ٣٣٢.

المعنى الأول: لتفصيل مجمل، نحو قولك: "هؤلاء فضلاء أمّا زيد ففقيه، وأمّا عمرو فمتكلم، وأمّا بشر فكذا، ولا تستلزم شيء لشيء، أي: إن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، ومن ثم قيل إن فيها معنى الشرط، لأن معنى الشرط، أيضاً هو استلزام شيء لشيء، أي استلزم الشرط للجزاء.

المعنى الثاني: أي الاستلزام، لازم لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل، فإنها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها، أيضاً في جميع مواقعها، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[1]، بعد قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [2] على معنى "وأما الراسخون"، وهذا وإن كان محتملاً في هذا المقام، إلا أن جواز السكون على مثل قولك: "أمّا زيد فقائم" يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها، وبيان معنى الشرط فيها، فبأن تقول: هي حرف بمعنى "إن" وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة التفصيل، وهو مقتضى تكرارها[3].

وذهب المرادي: إلى أن "أمّا" حرف بسيط، فيه معنى الشرط، مؤول بـــ "مهما يكن من شيء"؛ لأنه قائم مقام أداة الشرط، وفعل الشرط، ولذلك يجاب بالفاء. ولا يلزم تكرارها، ومن أحكامها: فمنها أن الفاء بعدها لازمة لا تحذف إلا مع قول أغنى عنه المحكيُّ به كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [4]، أي فيقال لهم: أكفرتم، أو في ضرورة شعرية، كقول الشاعر[5]:

فأمَّـــا القِتَـــالُ لا قَتَـــالَ لَـــدَيْكُمُ * وَلَكِنَّ سَيْراً، في عِراضِ المَوَاكِبِ

---

(١) الآية (٧) من سورة آل عمران.

(٢) الآية (٧) من سورة آل عمران.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي، ج٤، ص٥٠٤.

(٤) الآية (١٠٦) من سورة آل عمران.

(٥) شعر الحارث بن خالد المخزومي، د. يحيى الجبور، ساعدت جامعة بغداد لطبع هذا الكتاب، ١٩٧٢م، ص٤٥.

قيل أو في ندور، كما جاء في الحديث: "**أما بعد ما بال رجال**" أي: فما بال رجال[١].

ومنها أنه لا يجوز أن يفصل بين "أمّا" والفاء بجملة، إلا إن كانت دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين "أمّا" نحو: أمّا اليوم رحمك الله، فالأمر كذا. ولا يليها "فعل"؛ لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط وإنما يليها مبتدأ، نحو: أمّا زيد فقائم، أو خبر: أمّا قائم فزيد[٢].

وذهب المالقي إلى أن "أمّا" تكون بمعنى مهما الشرطية، ولا تعمل عملها، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك، فتقول: أما زيد فمنطلق، وأما أخوك فشاخص، والمعنى: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، أو أخوك شاخص.

وقولهم في ابتداء الكتب والرسائل: أما بعد فمعناه، مهما يكن من شيء بعد حمد الله، فنابت، "أمّا" مناب أداة الشرط وفعله، ولكن لمّا تغير سياق الكلام خرجت عن محلها الفاء من ابتداء الجملة وصارت في الخبر، فقلت: "أمّا زيدٌ فمنطلق".

قول الشاعر[٣]:

أمـــا الرّحيـــلُ فـــدون بعـــد غـــدٍ * فَمتَـــى تَقُـــولُ الـــدَّارُ تَجْمَعُنَـــا

والمعنى: مهما يكن من شيءٍ فالرحيل دون بعد غدٍ.

ولا يلزم تكرارها خلافاً لبعضهم، فإنه يرى أنّ التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول، وهذا غير لازم، إن كان في اللفظ نعم، وأمّا

---

(١) مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل المروزي، (ت ٢٤١) بلفظه، دار صادر، بيروت، (د/ط)، (د/ت)، ج٦، ص١٨١.

(٢) الجنى الداني، المرادي، ص ٥٢٢-٥٢٤.

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص٦٦٧.

في المعنى فلا يلزم، ومنه "أمَّا الرّحيل" في البيت، وهي عند بعضهم فصل الخطاب، الذي في قوله تعالى: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ (١).

و "أمّا" هي التي تدخل عليها الواو وذهب ابن مالك أنها ليست بحرف عطف، وأن العطف بالواو، لا بـــ "أمّا" إذا قلت: أمّا زيد وأمّا عمرو، وذكر ابن عصفور إلى أنها ليست من حروف العطف لا الأولى ولا الثانية"(٢).

(إلاّ):

"ذهب الرماني إلى أن "إلاّ" من الحروف العوامل ولها مواضع: أحدها: أن تكون استثناء، ولا يخلو ما قبلها أن يكون موجباً أو منفياً، فإن كان ما قبلها موجباً انتصب ما بعدها، تقول من ذلك: قام القوم إلاّ زيداً، بنصب زيداً بالفعل المتقدم، إلاّ أنه يصل إليه بوساطة "إلاّ" كما ينتصب ما بعد الواو التي بمعنى "مع" بالفعل الذي قبلها مع وساطة الواو، وهذا "مذهب سيبويه".

وقال "الفراء" الأصل في "إلاّ" "إنْ" و "لا" فأسكنت النون وأدغمت في اللام، فإذا نصبت، نصبت بأن، وإذا رفعت رفعت بلا. وهذا فاسد؛ لأنه لا خلاف بينهم في جواز ما قام إلا زيدُ برفع زيد، لأنه لا شيء قبله يعطف عليه، وليس في الكلام منصوب فتكون إن عاملة فيه، وإذا كان كذلك فسد ما ذهب إليه"(٣).

"وتقول ما جاءني من أحد إلاّ عبد الله، وما رأيت من أحد إلاّ زيداً ولا أحد فيها إلاّ عمرو، فتعمل البدل على محل الجار والمجرور لا على اللفظ، وتقول ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به.

قول الشاعر(٤):

مـــــاابن البـــيْنَ لسْـــتُم بيـــدٍ * إلاّ يـــداً لَيْسَـــتْ لهـــا عَضُـــدُ

---

(١) الآية (٢٠) من سورة (ص).

(٢) رصف المباني، المالقي، ص ٩٧-٩٨.

(٣) معاني الحروف، الرماني، ص ١٢٦.

(٤) ديوان طرفة، اوس بن حجر ، ص٥٠.

وما زيد بشيءٍ إلا شيء لا يعبأ به بالرفع لا غير، والشاهد في هذا البيت، أبدل يداً من محل المبدل منه فنصبه وإلاّ لجره "والمعنى" يا بني هذه القبيلة أنكم لا تقدرون على القتال والدفاع عن حوزتكم كما لا تستطيع اليد التي ليست لها عضد الدفاع والبطش(١).

وذهب العكبري إلى أن "إلاّ" لها وجهان:

أحدهما: أنها حرف، والموضوع لإفادة معاني الحروف، كالنفي، والاستفهام والنداء.

ثانيهما: أنها تقع في جميع أبواب الاستثناء، وللاستثناء فقط وغيرها، يقع في أمكنة مخصوصة منها.

ولم يجز البدل في الموجب لفساد معناه، وذلك أن "إلاّ" يخالف ما بعدها ما قبلها، وإذا قلت: قام القوم إلاّ زيد كان كقولك: قام إلاّ زيد "فزيد" إنْ جعلته في المعنى قائماً لم يكن لـــ "إلاّ" معنى، وإنْ نفيت عنه القيام احتجت إلى تقدير فاعل، ولا يصح، لأنه يصير: قام كلّ واحد، وهذا محال(٢).

"وذهب المرادي: إلى أن "إلاّ" هي عاطفة لا بمعنى الواو، بل تشرك في الإعراب لا في الحكم، هذا القسم لم يقل به إلاّ الكوفيون، فإنهم يجعلون "إلاّ" عاطفة في نحو: ما قام أحد إلاّ زيد، مما وقع بعد النفي، وشبهه، ورُدَّ مذهب الكوفيين بأن "إلاّ" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل، في نحو: ما قام إلا زيد، وأجيب عما قال "ثعلب"(٣) بأن هذا من بدل البعض، وبدلُ البعض الثاني فيه مخالف للأول في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت القوم بعضهم، كان قولك: أولا "رأيت القوم" مجازاً ثم بينت من رأيته منهم.

وقد تكون زائدة "رأي ابن جني" وفي قول الشاعر (٤):

---

(١) المفصل في علم العربية، الزمخشري، (ت ٥٣٨هـــ)، ص٧١.

(٢) اللباب، العكبري، ج٢، ص ٣٠٥.

(٣) ثعلب هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني، مولاهم أبو العباس ثعلب "٢٠٠- ٢٩١هـــ"، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وهو بغدادي. إشارة التعيين، ص ٥١.

(٤) ديوان ذي الرمة وهو غيلان بن مسعود بن حارثة بن عمر بن ربيعة، تحقيق وتقديم أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١، ١٤١٥هـــ- ١٩٩٥م)، ص٨٦.

حـــرَاجيْجُ مَـــا تَنْفَـــكُّ إلا مَنَاخَـــةً * على الخَسْفِ، أو نَرْمِي بها بلداً قَفْرَا

أي: ما تنفك مناخةً و "إلاّ" زائدة، لأن "ما زال وأخواتها" لا تدخل "إلاّ" على خبرها، لأن نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول "إلاّ"، وهذا قول ضعيف فـــإن "إلاّ" لم تثبت زيادتها، وقد خُرّج البيت على وجهين:

الأول: أن "تنفك" تامةٌ وهي مطاوع "فكّهُ" إذا خلّصه أو فصله. ومناخةً حال.

الثاني: أنها ناقصة والخبر قوله على "الخسف" و "مناخة" حال من الضمير المستكن في الجار وهذا قول "الفراء"(١).

أما أبو حيان، فقد اعتمد على مذهب الفراء، والأخفش إلى أنها قد تكون حرف عطف، في قوله تعالى: ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾(٢)(٣).

هذه الحروف التي ذكرها أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب لمحققه مصطفى أحمد النمّاس.

وتلاحظ الباحثة أن بعض هذه الحروف قد ذكرها عرضاً من غير معنى أو عمل، وفي بعض الأحيان يعتمد على آراء النحاة فقط.

---

(١) الجنى الداني، المرادي، ص٥٢٠-٥٢١.

(٢) الآية (١٥٠) من سورة البقرة.

(٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٦٣٠.

الخاتمـــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسـلام علـى خـاتم رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

وبعد:

لقد عُنيت الباحثة بدراسة جهود أبي حيان النحوية من خـلال كتابـه ارتشاف الضرب، وقد استطاعت أن تصل إلى نهاية بعـد جهـد متواصـل وقراءة دؤوبة، وكتابة شاقة وتتبع واستقراء حتى وصل البحث إلـى نهايتـه، وتحققت الأهداف المرجوّة منه حسب ما تراه الباحثة.

أولاً: ملخص البحث:

جاء هذا البحث في ثلاثة فصول تناولت الباحثة التمهيد ويشمل عصر أبي حيان وحياته وموقفه من مصادر الاحتجاج اللغـوي وكتابـه ارتشـاف الضرب وفي التمهيد أن أبا حيان ولد سنة ٦٥٤هـ وتوفي سـنة ٧٤٥هـ وكتابه ارتشاف الضرب يتكون من ثلاثة أجزاء، وكان يستشهد بالقرآن الكريم وكلام العرب ما عدا الحديث.

والفصل الأول يتكون من ثلاثة مباحث وهو بعنوان الأصول النحويـة عند أبي حيان، المبحث الأول السماع: أن أبا حيان ينظر إلى السماع على أنه من أوثق الأدلة التي يحتكم إليها لمعرفة كلام العرب، يعتمد من السـماع مـا توافرت فيه ثقة النقل، وفصاحة الأصل فهو يثبت الأحكام بالسماع عند العرب وعند الاختلاف في مسألة من المسائل يرجع السماع عن العرب فمـا وجـد منقولاً عنهم أخذ به وما لم ينقل من لسانهم طرحه، أي عنـده هـو الأصـل والمبحث الثاني القياس كان يأخذ بالقياس ولكنه كان يقـدم عليـه السـماع، المبحث الثالث: الإجماع وهو أن إجماع العرب يعتبر حجة وهو ما تواضـع الناس على تسميته بالإجماع السكوتي.

والفصل الثاني موقفه من الكوفيين والبصريين المبحـث الأول موقفـه من البصريين، كثير الموافقة للبصريين المبحث الثاني موقفه من الكـوفيين،

كان يعتمد على الكوفيين في بعض المسائل والمبحث الثالث موقفه من المدرستين في بعض المسائل.

والفصل الثالث: مذهبه واختياراته النحوية في الأسماء والأفعال والحروف، المبحث الأول مذهبه واختياراته في الأسماء حيث قال: جواز حذف الخبر لقرينة وأن ما النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو قوله تعالى: (ما هذا بشراً)[1]، والمبحث الثاني مذهبه واختياراته في الأفعال الأصل تقديم الفعل وتأخير الفاعل وإذا تقدم الفاعل على الفعل صار الفاعل مبتدأ وتحولت الجملة إلى اسمية بدلاً من فعلية، ونجد أبا حيان قد يعتمد على جهود العلماء في بعض المسائل وأحياناً يكون له رأي منفرد والمبحث الثالث الحروف قد يذكر الحرف عرضاً من غير تفصيل.

هذه خلاصة موجزة لهذا البحث الذي توصلت إليه الباحثة من خلال هذا البحث.

ثانياً: النتائج:

١- الكتاب مادته غزيرة فهو يحتاج إلى ترتيب موضوعاته ترتيباً منطقياً.

٢- دفاع أبي حيان عن سيبويه وموافقته له في كثير من القضايا النحوية ومخالفته لابن مالك في كثير من الجهود. إذ أن ابن مالك كان يختار آراء الكوفيين وهذا الاختلاف سببه اختلاف المدرستين.

٣- تحرر أبي حيان من التعصب لمذهب ما والدليل على ذلك رفضه لبعض آراء البصريين كما رفض آراء الكوفيين.

٤- كتاب ارتشاف الضرب ذو قيمة في مجال النحو والصرف واللغة واللهجات.

ثالثاً: التوصيات:

توصي الباحثة طلاب العلم بالآتي:

١- مواصلة البحث في كتب أبي حيان والوقوف على جهوده النحوية والصرفية وفي غيرها.

([1]) الآية (٣١) من سورة يوسف.

٢- العناية بكتب التراث للكشف عن الثراء المعرفي من هذه الكتب والإفادة منها في نهضة هذه الأمة التي ابتعدت عن تراثها كثيراً.

٣- لم تتناول الباحثة في هذه الدراسة كل الجهود التي جاءت في كتاب ارتشاف الضرب خاصة الجهود الصرفية وعلى الباحثين تكملة ما بقي من هذه الدراسة والتحليل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهارس العامة

- ❖ فهرس الآيات القرآنية
- ❖ فهرس الأحاديث النبوية
- ❖ فهرس الأعلام
- ❖ فهرس الأشعار
- ❖ فهرس المصادر والمراجع
- ❖ فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
١.	(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَـيهِمْ غَيـرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ)	٧	الفاتحة	٦٠
٢.	(سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ)	٦	البقرة	١٦٩-١٧٠
٣.	(ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ)	١٧	"	٩٤
٤.	(هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً)	٢٩	"	٧٧
٥.	(لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)	٥٣	"	١٩٢
٦.	(فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ)	٧١	"	٦٦، ٦٧
٧.	(فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ)	٩٤	"	٥٩
٨.	(وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ)	١٠٢	"	١٠٣
٩.	(لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ)	١٥٠	"	٢٠١
١٠.	(وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ)	١٨٤	"	١٣٥
١١.	(وَلِتُكَبِّرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ)	١٨٥	"	١٠٣
١٢.	(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ)	٢١٦	"	٦٤
١٣.	(وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْض)	٢٥١	"	٥٠
١٤.	(فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)	٢٥٣	"	١٠٣
١٥.	(مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ)	٢٥٤	"	١٣٥

١٦.	(فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ)	٢٥٨	"	٦٥
١٧.	(رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)	٢٨٦	"	١٤٨
١٨.	(وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)	٧	آل عمران	١٩٧
١٩.	(فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)	٧	"	١٩٧
٢٠.	(قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ)	٢٤	"	١٧٩
٢١.	(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم)	١٠٦	"	١٩٧
٢٢.	(لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)	١٢٣	"	١٩٢
٢٣.	(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ)	١٤٢	"	١٥٠
٢٤.	(مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ)	١٧٩	"	١٤٠
٢٥.	(الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا)	١	النساء	١٨٢
٢٦.	(أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ)	٧٨	"	٤٩
٢٧.	(أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)	٩٠	"	٣٢، ٤٤
٢٨.	(لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ)	١٦٥	"	١٤٢
٢٩.	(لَّكِنِ اللّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ)	١٦٦	"	١٩٤
٣٠.	(لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)	١٦٨	"	١٤٠
٣١.	(وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ)	٦٧	المائدة	١٥٠
٣٢.	(فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ)	٩١	"	١٧٣
٣٣.	(وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ)	٩٢	"	٧
٣٤.	(اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)	١٩	الأعراف	١١٤
٣٥.	(كُلُواْ وَاشْرَبُواْ)	٣١	"	١٥٤
٣٦.	(وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا)	١١٣	"	٣٧
٣٧.	(لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)	١٥٤	"	٩٦

٣٨.	(أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى)	١٧٢	"	١٧٨
٣٩.	(وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ)	٣٣	الأنفال	١٤٠
٤٠.	(وَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ)	٨٥	التوبة	١٤٩
٤١.	(لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)	١٠٨	"	٢٩
٤٢.	(لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ)	٣٧-٣٨	يونس	١٦٨
٤٣.	(فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ)	٤٦	"	١٨١
٤٤.	(قُلْ إِي وَرَبِّي)	٥٣	"	١٧١
٤٥.	(فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ)	٥٨	"	١٥٥
٤٦.	(فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ)	٩٨	"	١٨٧
٤٧.	(أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)	٨	هود	٢٦، ٣٦
٤٨.	(إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ)	١٢	"	٥٢
٤٩.	(يَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا)	٥١	"	١٧٥
٥٠.	(يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ)	٩٨	"	١٢٨
٥١.	(فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)	١٠٨	"	١١٥
٥٢.	(وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ)	١٣	يوسف	١٣٥
٥٣.	(مَا هَذَا بَشَرًا)	٣١	"	٥٧، ٢٠٣
٥٤.	(وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ)	١٣٢	"	٤٣
٥٥.	(هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء)	١٦	الرعد	١٦٩
٥٦.	(يَتَجَرَّعُهُ وَلاَ يَكَادُ يُسِيغُهُ)	١٧	إبراهيم	٦٧
٥٧.	(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)	٩	الحجر	١٠

٥٨.	(وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)	٣٠	النحل	١٥٩
٥٩.	(وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ)	٤٤	"	١٤١
٦٠.	(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا)	٧٢	"	٩٦
٦١.	(لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ)	١٠٣	"	أ
٦٢.	(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)	١٢٤	"	١٣٢
٦٣.	(بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ)	١٢٦	"	٦٣
٦٤.	(مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)	١	الإسراء	٢٩
٦٥.	(فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ)	٦	الكهف	١٩١
٦٦.	(فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ)	٢٩	"	١٤٨
٦٧.	(بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)	٥٠	"	١٥٩
٦٨.	(فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا)	٧٩	"	١٣٥
٦٩.	(آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)	٩٦	"	١٦
٧٠.	(مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا)	٧٥	مريم	١٤٨
٧١.	(لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا)	٨١	"	١٨٩
٧٢.	(كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ)	٨٢	"	٣٢
٧٣.	(وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا)	٨٨	"	١٧٧
٧٤.	(لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)	٩١	طه	١٣٦
٧٥.	(لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاء يَنطِقُونَ)	٦٥	الأنبياء	١٢٦
٧٦.	(لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا)	٧٣	الحج	١٣٧
٧٧.	(ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ)	١٤	المؤمنون	١٦٥، ١٨٢

٧٨.	(لَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ)	٦٢-٦٣	"	١٧٥
٧٩.	(أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ)	٧٠	"	١٧٥
٨٠.	(وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا)	٢١	النور	١٨٦
٨١.	(يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ *رِجَالٌ)	٣٦-٣٧	"	٦٢، ٦٤
٨٢.	(يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)	٤٣	"	٦٧
٨٣.	(فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا)	٥٩	الفرقان	٩٤
٨٤.	(وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ)	٦٤	الشعراء	١٨٢
٨٥.	(فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا)	٨	القصص	٩٥
٨٦.	(بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ)	٨٧	"	٧٤
٨٧.	(لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ)	١٣	لقمان	١٤٨
٨٨.	(مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا)	٢٥	الجاثية	٥٥
٨٩.	(وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)	٢٤	سبأ	١١٣
٩٠.	(لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)	٣١	"	١٨٦
٩١.	(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)	٣	فاطر	٤٧، ٤٨
٩٢.	(وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ)	٣٢	"	١٤٩
٩٣.	(كُنْ فَيَكُونُ)	٨٢	"	١٢
٩٤.	(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)	١٤٧	الصافات	١٤٥
٩٥.	(وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ)	٢٠	ص	١٩٩
٩٦.	(نِعْمَ الْعَبْدُ)	٣٠	ص	١٦٠

٩٧.	(حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)	٧٣	الزمر	١٤٤
٩٨.	(كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)	٣	فصلت	و
٩٩.	(فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ)	١١	فصلت	٣٠
١٠٠	(اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)	٤٠	"	١٥٤
١٠١	(وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)	٣٥	الزخرف	١٤٩
١٠٢	(فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً)	٢٨	الأحقاف	١٨٧
١٠٣	(فَهَلْ عَسَيْتُمْ)	٢٢	محمد	٦٩
١٠٤	(وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ)	٢	الفتح	١٢٣
١٠٥	(أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ)	١٢	الذاريات	١٥١
١٠٦	(وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى)	١	النجم	٩٨
١٠٧	(وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)	١٢	القمر	٨٤
١٠٨	(كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)	٢٦	الرحمن	١٠٣
١٠٩	(إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)	٩٥	الواقعة	٤٠
١١٠	(أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ)	١٦	الحديد	١٣٥
١١١	(لِكَيْلَا تَأْسَوْا)	٢٣	"	١٣٨
١١٢	(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)	٢٩	"	١٤٢
١١٣	(وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)	٩	الحشر	٨٠
١١٤	(بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا)	٥	الجمعة	١٥٩
١١٥	(لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ)	٧	الطلاق	١٤٧
١١٦	(سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)	٧	الحاقة	٨٧
١١٧	(نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)	١٣	"	١٠٨
١١٨	(فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)	٤٧	الحاقة	٨٩
١١٩	(وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)	١٧	نوح	٧٥، ٧٠

١٢٠	(كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَــوْنَ رَسُــولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)	١٥، ١٦	المزمل	١٧٤
١٢١	(كَلَّا وَالْقَمَرِ)	٣٢	المدثر	١٩٠
١٢٢	(يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرّ* كَلَّا)	١٠، ١١	القيامة	١٩٠
١٢٣	(هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ)	١	الإنسان	١٧٣
١٢٤	(إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا)	٤	"	٣٢
١٢٥	(وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ)	٨	"	١٠٣
١٢٦	(وَفُتِحَتِ السَّمَاء فَكَانَتْ أَبْوَابًا)	١٩	النبأ	٦٤
١٢٧	(مَفَازًا)	٣١	"	١١٨
١٢٨	(حَدَائِقَ)	٣٢	"	١١٨
١٢٩	(مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ)	١٨	"	١٧٢
١٣٠	(فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَاء أَنشَرَهُ)	٢١-٢٢	عبس	١٨٢
١٣١	(فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّــا شَاء رَكَّبَكَ)	٧-٨	الانفطار	١٧٢
١٣٢	(قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * *بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا)	١٤	الأعلى	١٧٧
١٣٣	(هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ)	٥	الفجر	١٧٣
١٣٤	(دَكًّا دَكًّا)	٢١	"	١١٥
١٣٥	(لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ)	١	البلد	١٢٧
١٣٦	(فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ)	١١	"	١٢٧
١٣٧.	(قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا)	٩	الشمس	٤٣
١٣٨.	(فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى)	٥	الليل	١٢٣
١٣٩.	(إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى)	١٢	الليل	٣٧
١٤٠.	(وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)	٥	الضحى	١٢٣، ١٠٨، ١٨١

١٤١	(وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ)	١	التين	٩٨
١٤٢	(كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى)	٦	العلق	١٨٩
١٤٣	لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ)	١	البيّنة	١٥٢
١٤٤	(إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)	١	الكوثر	١٢٣، ١٢٨
١٤٥	(لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)	٣	الإخلاص	١٥٠

فهرس الأحاديث

الرقم	الحديث	رقم الصفحة
١	"أما بعد ما بال رجال" أي فما بال رجال	١٩٨
٢	قول علي رضي الله عنه: "أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على البدن ولا أعطي شيئاً في جزاتها"	٦٥
٣	عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسجد الخيف في منى فقال: "نصر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ورعاها وبلغها من يسمعها ثم ذهب إلى من يسمعها إلا فرب حامل فقه إلى من لا فقه له"	٨
٤	قوله صلى الله عليه وسلم: "دخلت امرأة النار في هرّة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض"	١٠٠
٥	قوله صلى الله عليه وسلم: "قوموا فلأصل بكم"	١٤٧
٦	قوله عليه السلام: "لتأخذوا مصافكم"	١٤٧
٧	قال صلى الله عليه وسلم: "ما أمرتكم به فخذوه وما نهيتكم عنه فانتهوا"	٧

فهرس الأعلام

الرقم	العلم	رقم الصفحة
١	إبراهيم بن هرمة	٩
٢	ابن الأنباري	٨٨، ١٥٨، ١٩٠، ١٩٤
٣	ابن جني	٨، ٦١، ٦٧، ١٠٥، ١٢٦
٤	ابن الحاجب	٦٧، ١١٧، ١٢٨، ١٦٥
٥	ابن الخباز	٦٩، ١٦٢
٦	ابن الخطيب	١
٧	ابن السراج	١٦٠
٨	ابن عصفور	٦، ٧٦، ٨٢، ٨٥، ١٩٩، ١٠٣، ١١٥، ١١٨
٩	ابن عقيل	٥، ١٠٧، ١٢٥، ١٣٨، ١٦٧
١٠	ابن كيسان	١١٣، ١٦١
١١	ابن مالك	٦، ٨، ٢٥، ٤٢، ٥١، ٥٩، ٦٠، ٨٤، ٩٧، ١٥٦
١٢	ابن مكتوم	٥
١٣	ابن النحاس	٤
١٤	ابن هشام	٨، ٩٧، ١٢٩
١٥	ابن يعيش	٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٨، ٧٩، ٨٩، ٩٨، ١٠٨، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٤٦
١٦	أبو جعفر بن الزبير	٣
١٧	أبو الحسن بن الربيع	٤
١٨	أبو حيان التوحيدي	٢

١٩	أبو حيان محمد بن يوسف	٢، ٤، ٢٨، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ٩١، ٩٥، ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٩، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٤١، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٦، ١٨٠، ١٩٩
٢٠	أبو علي الفارسي	١٨، ١١٣
٢١	أبو نوّاس	١٠
٢٢	أبي الحسن الأبذي	٤
٢٣	أبي الطباع	٣
٢٤	الأحوص	٤
٢٥	الأشموني	٤٩، ٥٤، ٥٧
٢٦	الأصمعي	٩
٢٧	الأعشى	٩
٢٨	الأعلم الشنتمري	٤٥
٢٩	امرئ القيس	٩
٣٠	بشار بن برد	١٠
٣١	تقي الدين السبكي	٥
٣٢	ثعلب	٢٠١
٣٣	الجرمي	٨١
٣٤	جرير	٩

٣٥	الجزولي	٤٢، ١٥٣
٣٦	الجمالي الأسنوي	٥
٣٧	الحيدرة	٨٥
٣٨	خالد الأزهري	٤٧، ٥٢، ٥٧، ٦٣، ٨٢، ١٣٦
٣٩	الخليل بن أحمد	٩، ٢١، ١٦٨
٤٠	الرضي	٦٥، ٧١، ٧٧، ١١٦، ١٣٠، ١٤٥، ١٤٧، ١٧٥
٤١	الرماني	١٦٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٠
٤٢	الزجاج	٧٧
٤٣	الزجاجي	١١١، ١٥١، ١٥٥
٤٤	الزمخشري	٧٠، ١٩٦
٤٥	السهيلي	١٢٧
٤٦	سيبويه	١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٧
٤٧	السيوطي	٤٨، ٥٢، ٥٣، ٦٤، ٧٨، ١٠٦، ١٢٩
٤٨	الشلوبين	١٢٧، ١٣١
٤٩	الشوكاني	٣
٥٠	الصبان	٨٥، ٩٣، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٦٣
٥١	الصفدي	٤
٥٢	الصيمري	١٦٣، ١٧١
٥٣	طرفة بن العبد	٦٥
٥٤	العكبري	٤١، ٦١، ٧٩، ٨٣، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٨، ١٨٢
٥٥	عيسى بن عمر	٣٣

٥٦	الفراء	١٥، ١٥٧
٥٧	الفرزدق	٩
٥٨	القسطلاني	٤
٥٩	قطرب	٦٦
٦٠	الكسائي	١٤
٦١	لبيد بن ربيعة	٩
٦٢	المالقي	٩٥، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٤، ١٩٥، ١٩٩
٦٣	المبرد	٩٢، ١٣٦، ١٨٧، ١٨٩
	محمد بن زياد	٨٩
٦٥	المرادي	٩٤، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨١، ١٨٣، ١٨٨، ١٩١، ١٦٨، ٢٠١
٦٦	مصطفى أحمد النماس	٧
٦٧	الهرمي	٨٦، ١٢٢، ١٦٤

فهرس الأشعار

الرقم	البيت	قائله	الصفحة
١	ليت شعري هل ثم هل آتينهم أو يُحَولِنَّ من دونِ ذاك الرَدَى	الكميت	١٧٢
٢	ألا حَبْذَا حَبْذَا حَبْذَا حبيبٌ تَحَملَتَ فيه الأذَى	عمر بن ربيعة	١٦٣
٣	كَهْزَّ الرَدَيْنِي تَحْتَ العُجَاجِ جرَى في الأنابيبِ ثم اضطربُ	داؤود الأيادي	١٨٢
٤	فإن تسألوني بالنساءِ فإنني خبيرٌ بادواءِ النساءِ طبِيبُ	علقمة	٩٤
٥	فيا أخَويْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلاً أعِيْذَكُمَا بالله أن تُحدِثا حَرْبَا	أبي طالب بن عبد المطلب	١١٠
٦	يُبْكِيكَ ناءٍ بعيدُ الدّارِ مُغْتَربٌ يا للكُهُولِ وللشِبان للعجبِ	لم ينسب لقائل	٩٤
٧	أمَّا القَتَالَ لا قَتَال لَدَيكُمُ ولَكنّ سَيْراً في عِراضِ المواكبِ	الحارث بن خالد المخزومي	٩٧
٨	لم يَبْقَ غَيْرَ طريدٍ غيرُ مُنْفَلتٍ وموثقٍ في حبالِ الغدِ مسلوبِ	النابغة الذبياني	٨٢
٩	إذَن والله نرميهم بحربٍ تشيبُ الطفلَ من قَبْلِ المشيبِ	حسان بن ثابت	١٣٩
١٠	عل صروف الدهر أو دولاتها تُدلنا اللّمة من لماتِها	لم ينسب لقائل	١٩٢
١١	بَلْ بلدٍ ملء الفجاج قتمة	رؤبة	١٧٦
١٢	إذا غير النأيُ المحبينَ لم يكد رسيس الهوى من حُبّ مية يبرحُ	ذو الرمة	٦٦

١٣	إذا القوم قالوا من فتًى خلتُ أنني عنيتُ فلم أكسلْ ولم أتبلدْ	طرفة بن العبد	٦٥
١٤	ما ابن البُيْنَ لستم بيدٍ إلا يداً ليست لها عضُدُ	طرفة بن العبد	١٩٩
١٥	أن تقر أن على أسماءِ وَيْحَكُمَا منِّي السلاَم وأن لا تُشْعِرَا أَحَدَا	لم ينسب لقائل	١٣٥
١٦	لو يَسْمَعونَ كما سمعتُ كلامَهَا خروا لعزَّة ركعاً وسُجُوداً	كثير عزة	١٦٧
١٧	كأنني حين أُمسي لا تُكلمني ذو بغيةٍ يشتهي ما ليْسَ مَوجُودَا	عمر بن ربيعة	١٩٥
١٨	رُهْبَانَ مَدْيَنْ والَذين عهِدتَهُمْ يبكون مِنْ حَذَرِ العذابِ قُعُودَا	كثير عزة	١٦٧
١٩	قد أترك القِرْنَ مصفراً أنامِلُه كأن أثوابُه مُجت بِفِرْصَادِ	عبيد الأبرص	١٧٠
٢٠	يا دارَ ميْةَ بالعلياءِ فالسَّنَد أقوتْ وطالَ عليها سالِفُ الأبدِ	النابغة الذبياني	١٧٥
٢١	رأيت بني غَبْرَاءَ لاَ يَنْكِرُونَنِي ولا أهل هذاكَ الطرافِ الممدّدِ	طرفة بن العبد	١٠١
٢٢	بكل تداوينا فلم يشف ما بِنَا على أن قُرْبَ الدارِ خَيْرٍ مِنْ البُعْدِ	مجنون ليلى	١٠٣
٢٣	على أن قُرْبَ الدارِ ليس بنافعٍ إذا كان من تهواه ليس بذي ود	"	١٠٣
٢٤	ومستنة كاستنان الخروف قَدْ قَطَعَ الحبلِ بالمرْودِ	لم ينسب لقائل	٩٥
٢٥	أقسم بالله أبو حفصٍ عمر ما مسها من نقبٍ ولا دَبْر	لم ينسب لقائل	١١١

٢٦	بئس قومُ الله قومُ طرقوا فَقَروا أضيْافَهُم لَحْماً وحِرْ	لم ينسب لقائل	١٥٨
٢٧	هل الدّهرُ إلا ليلةٌ ونهارها وإلا طلوعُ الشمسِ ثُم غيارُها	أبي ذؤيب الهذلي	٧٣
٢٨	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر	الفرزدق	٢٧
٢٩	فأُبت إلى فهم وما كِدْتُ آئباً وكم مثلُها فارقْتُها وهي تصْفِرُ	تأبط شراً	٦٦
٣٠	إن أبن ورقاءَ لا تُخشى بوادِرَهُ لكن وقائِعُهُ في الحرب تنتظرُ	زهير	١٩٤
٣١	لم يفعلوا فعلَ آل حنظلةٍ أنهم جُيْرَ بئس ما ائتَمَرُوا	امرئ القيس	١٨٥
٣٢	ألم تسمعي أي عبد في رونقِ الضحى بكاءَ حمامات لهن هديرُ	كثير عزة	١٧٢
٣٣	أيان نؤمك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تَزِلْ حَذَرا	لم ينسب لقائل	١٥١
٣٤	حراجيجٌ ما تنفك إلا مناخةٌ على الخسف أو نرمي بها بَلَداً قَفْرَا	ذي الرمة	٢٠١
٣٥	لولا فوارسٌ من نعم وأسرتهم يوم لصليفاء لم يوفون بالجار	لم ينسب لقائل	١٥٠
٣٦	يا لَيْتُما أُمّنا شالت نعامتُها إما إلى جنةٍ إما إلى نارِ	سعد بن قرط	١١٣
٣٧	وقلت وفي الأحْشَاءِ داءٌ مخامرٌ ألا حبذا يا عزَّ ذاك التساتِر	كثير عزة	١٦٣
٣٨	بلى، سوف نبكيهم بكل مهندٍ ونبكي عميراً بالرماحِ الخواطِر	الحجاف بن حكيم	١٧٩

٣٩	ألا فَسَل الجحّاف: هل هو ثائر بقتلي أُصيْبَتْ من نُمير بن عامر	الأخطل	١٧٩
٤٠	وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ	جران العود	٩٨
٤١	يحمي الصريمة وأحدان الرجالِ له صيدٌ ومستمعٌ بالليل هجّاسِ	ذؤيب الهذلي	٨٩
٤٢	ونبئتُ ليلى أرسلتْ بسفاعةٍ إليَّ فهلا نفسُ ليلى شَفِيعُها	مجنون ليلى	١٨٩
٤٣	ولقد شربْتُ ثمانياً وثمانياً وثمانِ عَشْرَةَ واثنينِ وأرْبَعَا	الأعشى	٨٥
٤٤	فقالت: أكُلَّ الناس أَصْبَحَت مانحاً لسانك كيما أن تُغرَّ وتَخْدَعَا	جميل بن معمر	٤٨
٤٥	أما ترى حينُ سهيلُ طالعاً نجماً يضيءُ كالشهابِ لامعاً	لم ينسب لقائل	٤٠
٤٦	تعدون عَقْرَ النيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُم بني ضَوْطَري لولا الكمّي المُقنعا	جرير	١٨٧
٤٧	وكأين رَدَدْنَا عَنْكُم من مُدَجَّجٍ يجبى أمام الألف يردى مُقنعا	عمرو بن شاش	٩٢
٤٨	أنا ابن التارك البكريُّ بشر عليه الطَّيْرُ تَرقَبهُ وقُوعا	المرار الأسدي	١٠٩
٤٩	أردتُ لكَيْمَا أن تَطيْرَ بقربتي فتتركها شناً ببيداءِ بلقع	لم ينسب لقائل	١٣٨
٥٠	للبس عباءةٍ وتَقرَّ عيني أحبَّ إليّ من لبسِ الشُفُوفِ	ميسون بنت بحدل	١٤٤
٥١	تقولُ بنتي قد أنى أناكا يا ابتا عَلَكَ أو عسّاكَ	رؤبة بن العجاج	٦٩

٥٢	فاذهب فإنِّي فتًى من الناس أحْذَرَه من يومه ظلمٌ دعجٌ لولا جبلُ	الهزليين	١٧٢
٥٣	تُبَادِرْنَ الدّيارُ يُذقْنَ فيها وَبئِس من المليحاتِ البديلُ	رفاعة الفقعسي	١٥٨
٥٤	لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولُها	لم ينسب لقائل	١٩٣
٥٥	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها	كثير عزة	١٣٩
٥٦	ألبس قليلاً نظرةً إن نظرتُها إليك وكلاً ليس منك قليلُ	يزيد بن الطرثية	١٨٩
٥٧	فو ربيُّ لسَوْفَ يُجزي الذي أسلفه المرْءُ شيئاً أو جميلاً	لم ينسب لقائل	٤٣
٥٨	فلو أن ما أسعى لأدْنَى معيشةً كَفَانِي ولم أطلبُ لبل من المالِ	أمرئ القيس	١٧
٥٩	ألا إنني شربتُ اسودَ حَالِكَاً ألا بَجَلِي من الشراب الأبجلِ	طرفة بن العبد	١٨٤
٦٠	أروحُ ولم أحدثْ لليلِ زيادةً لبئس إذن داعي المودةِ والوصلِ	مجنون ليلى	١٥٨
٦١	مُكِرَ مَفِرٍ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً كَجَلمُودَ صخرٍ حَطَّهُ السيلِ من علِ	امرئ القيس	١٠٢
٦٢	وقد اغْتَدَى والطيرُ في وكَنَاتِها بمنجردٍ قَيْدَ الأوابدِ هَيْكَلِ	امرئ القيس	١٦٩
٦٣	كأن ثُبَيْراً في عَرَانِيْنَ وبله كبيرٌ أناس في بجاد مُزْمَّلِ	امرئ القيس	١٧
٦٤	جفوني ولم يجف الإخلاء إنني لغير جميل من قليل مهملِ	لم ينسب لقائل	١٦

٦٥	ولو كنت تُعطى حين تسألُ سامحتْ لك النفس واحلولاكَ كلُ خَلِيلِ	لم ينسب لقائل	١٨٣
٦٦	أَجَلْ لاَ ولكن أنْتَ أسأمُ من مشى وأسألِ مِنْ صماءِ ذاتَ صليلِ	"	١٨٣
٦٧	هل ما علِمتَ وما استودَعْتَ مكتومُ أمْ حَبْلَها إذ نأيْتَ اليومَ مصرومُ	علقمة الفحل	١٧٣
٦٨	أم هل كبيرٌ بكى لم يقض عَبْرَتَهُ إثر الأحبةِ يَوْمَ البينَ مشكومُ	"	١٧٣
٦٩	سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ	الأحوص	١٨٥
٧٠	صددت فأطولتِ الصدودِ وقلما وصالٌ على طول الصدود يدومُ	المراد الفقعسي	١٦٥
٧١	وريشي مِنكُمُ وهَوَايَ معْكُمْ وإن كانتْ زيارتكم لماما	جرير	١٠٢
٧٢	أكثرتُ في العزلُ ملِحاً دائماً لولا تُكْثِرْنَ إني عسيتُ صائِمَا	رؤبة بن العجاج	٦٩
٧٣	ويوماً توفينا فيه بوجه مُقسَّم كأن ظبيةٌ تقطو إلى وارفِ السَّلَمِ	لعلباء بن أرقم	١٩٥
٧٤	فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنو الإغارةِ فُرْسَاناً ورُكْبَانَاً	لقرب بن أُنيف	٩٤
٧٥	يا حبذا جبل الريان من جبلٍ وحبذا ساكن الريانِ مَنْ كَانَا	جرير	١٦١
٧٦	فضمَّ قواصِيَ الأَحياءَ منهم فقد رجعوا كحيَّ واحدينا	الكميت	٨٨

٧٧	ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يلده أبوانِ	لرجل من أزد السراة	١٠٤
٧٨	أما الرحيلُ فدون بعد غدٍ فمتى تقولُ الدّارُ تجمعنا	عمر بن ربيعة	١٩٨
٧٩	لاه ابن عمك لا أفضلت في حسبٍ عني ولا أنت دياني فتخزونِي	ذو الأصبع العدواني	١٩٣
٨٠	يا جارتا ما كنت جاره بانت لتحزِننا عفاره	الأعشى	١٧٥
٨١	وقائلةٍ: اسيتَ فقلتُ جَيْر أسيٌّ إنني من ذاك إنَّه	ذو الرمة	١٨٥
٨٢	فأشهَد عِنْدَ اللهِ أن قد رأيْتُها وعشرين منها إصْبَعاً من وَرَائيَا	لعبيد بن الحسحاس	٩٠
٨٣	ضَرَبَتْ صَدْرُها إليّ وقَالَتْ يا عدياً لقد وَقْتكَ الأواقي	مهلهل بن ربيعة	١٨٥
٨٤	أخافُ إذا أنْبَأْتُها أن تُضَيْعُهَا فَتَتْرُكُهَا ثِقَلاً علىَّ كماهيا	جميل بثينة	١٤
٨٥	كم عمة لك يا جرير وخالة فدعَاءَ قد حَلَبَتْ على عِشَارِي	الفرزدق	٩٠

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

ثانياً:

١- أبو حيان الأندلسي، د. خديجة الحديثي، دار النهضة، بغداد، ١٩٦٦م، (د.ط).

٢- الإتقان: للسيوطي، (ت ٩١١هـ)، دراسة مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، (د. ت)، (د. ط).

٣- الإحاطة في أخبار غرناطة: ابن الخطيب، ط٢، (د. ت).

٤- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية.

٥- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، جمعاً ودراسة، تأليف د: بدر بن ناصر، مكتبة الرشد، الياض.

٦- الأدب العربي في العراق: الأستاذ عباس العزاوي، مطبعة المجمع العراقي العلمي، ١٩٦١م، (د. ط).

٧- الأدوات النحوية المختصة والمشتركة ومعناها: إبراهيم حسن.

٨- الأدوات النحوية في التفسير، د. محمد أحمد الصغير، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٩- أسرار العربية: ابن الأنباري، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، (ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).

١٠- إشارة التعيين، تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد الحميد دياب، شركة الصياغة العربية، السعودية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ط١.

١١- إصلاح الخلل الواقع في الجمل: الزجاجي، تأليف البطليوسي، (٤٤٤هـ- ٥٢١هـ)، تحقيق وتعليق د. حمزة عبد الله النشتري، الناشر دار المريخ، الرياض، (ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

١٢-الأصول في النحو: ابن السراج، البغدادي، ٣١٦هـ، بغداد، (٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٣-أصول النحو: سعيد الأفغاني، دمشق، الناشر جامعة دمشق، ١٩٦٤م، ط٣.
١٤-أصول النحو العربي: محمد عيد، عالم الكتب، ألقاهرة، ١٩٩٧م، ط٦.
١٥-الأعلام في قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي، ط١٠، ١٩٩٢م، بيروت- لبنان.
١٦-الاقتراح في النحو: السيوطي، دار المعرفة، سوريا- حلب، طبعة حيدر أباد، (١٣١٢هـ)، (د. ط)، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ١٩٧٦م.
١٧-أمالي السهيلي: أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي (٥٠٨هـ- ٥٨١هـ) في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، كلية اللغة العربية، مطبعة السعادة.
١٨-الأمالي النحوية: ابن الحاجب، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، نشر وتوزيع دار الثقافة، قطر- الدوحة، (ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
١٩-إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان.
٢٠-الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، إحياء التراث العربي، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
٢١-الإيضاح: أبي علي الفارسي، حققه د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، (ت ٣٧٧هـ)، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م)، المسمى الأبيات المشكلة الأعراب.

٢٢-الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق موسى بنائي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
٢٣-البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ.
٢٤-البدر الطالع: للشوكاني القاضي محمد بن علي، مطبعة السعادة، ١٣٤٨هـ، ط١.
٢٥-بغية الوعاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت-لبنان، ط١.
٢٦-البيان والتبيين: للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتب الخانجي، ط٤، (د. ت).
٢٧-تاج العروس: محيى الدين السيد، ومرتضى الحسين الواسطي، الزبيدي، دار الفكر، بيروت.
٢٨-تاريخ الأدب العربي: العصر العباسي الثاني، د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٤، (د. ت).
٢٩-تاريخ حضارة الإسلام في الأندلس، د. عبد العزيز سالم، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٨٥م.
٣٠-تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهى، الصيمري، تحقيق د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، (ط ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).
٣١-التحفة السنية بشرح متمة الأجرومية، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، طبع على نفقة الشيخ سليمان عبد العزيز الراجحي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٣٢-التذكرة في قواعد اللغة العربية، محمد خليل الباشا، عالم الكتب، بيروت، (ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
٣٣-تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبد الرحمن، بيروت، ط (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

٣٤-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، حققه محمد كامل بركات، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٣٥-التصوير الفني للحياة الاجتماعية الأندلسية: أحمد حسن النوش، دار الجيل، بيروت، ط١.
٣٦-التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، ١٩٩١م.
٣٧-تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٨٧٩م.
٣٨-التفسير: للطبري، ط١، بولاق، مصر، ١٣٢٨هـ.
٣٩-تنقيح الأزهرية: محمد محيى الدين، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.
٤٠-تهذيب التوضيح: أحمد مصطفى المراغي، القاهرة، المكتبة التجارية، ط٣.
٤١-توجيه اللمع: للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع، لابن جني، دراسة وتحقيق أ. د فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغة العربية بجامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٤٢-التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: تأليف محمد عبد العزيز النجار، دار الفكر العربي.
٤٣-توضيح المقاصد والمسالك، شرح ألفية ابن مالك: للمرادي، المعروف بابن أم قاسم، (ت ٧٤٩)، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، القاهرة، ط٢، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.
٤٤-جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء: تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه د. عبد المنعم خفاجة، بيروت، ط١١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٤٥-الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، بيروت- لبنان، (ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
٤٦- جواهر الأدب مع خزانة الأدب في معرفة كلام العرب، للإمام علاء الدين بن علي الإربني، صنعه: أميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، ١، ١٩٩١م.
٤٧-حاشية الأمير على المغني، مطبعة عيسى البابلي، القاهرة، (د. ت)، (د. ط).
٤٨-حاشية الحضري: تأليف الشيخ محمد الدمياطي، الشافعي الشهير بالحضري، على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٦٠٠/٦٧٢هـ)، مكة المكرمة، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م.
٤٩-حاشية السجاعي: علي شرح ابن عقيل.
٥٠-حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: صححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ط١.
٥١-حاشية يس العليمي على شرح التصريح: للشيخ الأزهري، تأليف مصطفى عواد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
٥٢-الحماسة البصرية: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسين، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت- لبنان، (ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
٥٣-الحياة العلمية في الأندلس: يوسف بن علي بن إبراهيم العديني، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ط١.
٥٤-خزانة الأدب ولب لسان العرب: للشيخ عبد القادر أبو عمر البغدادي، دار صادر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي للطباعة، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م، (د. ط).

٥٥-الخصائص: لابن جني، المكتبة العصرية، ١٩٥٦م، تحقيق محمد علي النجار، بيروت- لبنان، ط٢.
٥٦-الدرر الكامنة: ابن حجر، مطبعة حيدر أباد، (د. ت)، ط١.
٥٧-ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة أبي هفان المهزمي، البصري، (ت ٢٥٧هـ) وعلي بن حمزة البصري (٣٧٥هـ)، تحقيق محمد حسن آل يس، منشورات دار مكتبة الهلال، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٥٨-ديوان الأحوص، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، قدم له شوقي ضيف، ١٣٩٠هـ، القاهرة.
٥٩-ديوان الأخطل، تقديم وشرح كارين، دار صادر، بيروت، ١٩٩٩م، ط١.
٦٠-ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.
٦١-ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، (ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م).
٦٢-ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين خياطة، دار المعارف، القاهرة، ط٣.
٦٣-ديوان جميل بثينة، شعر الحب العذري، جمع وتحقيق وشرح د. حسين نصار، مكتبة مصر.
٦٤-ديوان ذو الأصبع العدواني.
٦٥-ديوان ذو الرمة وهو غيلان بن مسعود بن حارثة بن عمر بن ربيعة، تحقيق وتقديم أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).
٦٦-ديوان رؤبة بن العجاج، مجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان العجاج بن رؤبة، لجنة إحياء التراث العربي، صححه وليم بن الورد، بيروت.

٦٧-ديوان طرفة بن العبد، حياته وشعره، بقلم د. محمد علي الهاشمي، بيروت- لبنان، عالم الكتب، (ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).
٦٨-ديوان عبيد الأبرص، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٦٩-ديوان علقمة الفحل: تأليف عبد الرازق حسن، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، مكتبة فرقد الخانجي، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٧٠-ديوان عمر بن ربيعة، شرح د. يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت.
٧١-ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م، (د. ط).
٧٢-ديوان كثيّر عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، بيروت- لبنان، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
٧٣-ديوان الكميت بن زيد، جمع وتقديم داؤد سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩م.
٧٤-ديوان مجنون ليلى، تقديم وشرح وتعليق، د. محمد حمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، (١٩٩٩م).
٧٥-ديوان مهلهل بن بن ربيعة، إعداد وتقديم طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط (١٩٩٦م).
٧٦-ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.
٧٧-ديوان الهزليين: أبي ذؤيب الهزلي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
٧٨-رحلة الأندلس: ناجي عواد، بيروت، (د. ت)، (د. ط).
٧٩-رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد الخراط، دمشق.

٨٠-الرماني: د. مازن المبارك في ضوء شرح الكتاب، سيبويه، دار الكتاب اللبناني، ط (١٩٧٤م).
٨١-سنن ابن ماجه: الحافظ أبو عبد الله بن يزيد، حقق نصوصه ورقم أبوابه وأحاديثه وعلّق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب، مطبعة عيسى البابلي.
٨٢-سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، مصر، مصطفى البابلي، ١٩٦٢م.
٨٣-شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبي الفلاح بن العماد الحنبلي.
٨٤-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: أحمد سليم الخمسي، دار جروس، طرابلس، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.
٨٥-شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، مكتبة الأزهر للتراث.
٨٦-شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، ط١، (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).
٨٧-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو وهو للشيخ خالد الأزهري، (ت ٩٠٥)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٨٨-شرح ديوان حسان، ضبطه وصححه عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة، بيروت- لبنان.
٨٩-شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحقيق بركات يوسف، دار الفكر، بيروت، ط١، (د. ت).
٩٠-شرح شواهد المغني: للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان.
٩١-شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، تحقيق حنّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، (د. ت)، (د. ط).

٩٢-شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).
٩٣-شرح الكافية الشافية: تأليف ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريري.
٩٤-شرح الكفراوي الشافعي الأزهري، على متن الأجرومية، أبو عبد الله محمد بن حسن بن داؤد الصنهاجي، المعروف بابن أجروم، بالهامش حاشية إسماعيل الحامدي الأزهري، مطبعة مصطفى البابلي، مصر، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
٩٥-شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
٩٦-شرح المقدمة الجزولية: الأستاذ أبو علي الشلوبين، (٥٦٢هـ- ٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق د. تركي سهو، كلية اللغة العربية، الرياض، (ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).
٩٧-شرح المكودي على ألفية ابن مالك، (ت ٨٠٧هـ)، حققه وعلّق عليه د. فاطمة راشد الراجحي، الدار المصرية السعودية، (ط ٢٠٠٤م).
٩٨- شعر الحارث المخزومي، د. يحيى الجبور، ساعدت جامعة بغداد بطبع هذا الكتاب، ١٩٧٢م.
٩٩- شعر الأحوص الأنصاري: تأليف شوقي ضيف، تحقيق عادل سليمان، القاهرة، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.
١٠٠-الشعر والشعراء: ابن قتيبة، عالم الكتب العلمية، القسطنطينية، ط ١٢٨٢هـ.
١٠١-صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق طه عبد الرؤوف في كتاب الآداب، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم، مكتبة الصفا، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٣م.
١٠٢-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، (د.ط).
١٠٣-الضوء الوهاج على الموجز: لابن السراج، تحقيق محمد حسن سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٠٤-ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام: تأليف محمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، توزيع مكتبة العلم، جدة، (ط١، ١٤١٢هـ).
١٠٥-طبقات فحول الشعراء: تأليف ابن سلام الجمحي، تحقيق أبو قهر محمود محمد شاكر، دار المعارف، جدة، (د. ت)، (د. ط).
١٠٦-طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤م.
١٠٧-طرفة بن العبد سفيان بن مالك بن بكر، المكتبة الثقافية، بيروت-لبنان، (ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).
١٠٨-عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عبادة.
١٠٩-العقيد الركن انطوان الدحداح: معجم قواعد اللغة العربية، في جداول ولوحات، راجعه د. جورج متري عبد المسيح، مكتبة لبنان، ط٣، ١٩٨٥م.
١١٠-العلة النحوية، نشأتها وتطورها: مازن المبارك، دار الفكر، ١٩٧٤م.
١١١-علقمة: حياته وشعره: تأليف عبد الرازق حسين، تحقيق د. محمد علي سلطان، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
١١٢-غنية الطالب ومنية الراغب: أحمد فارس الشدياق، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، دروس في النحو والصرف وحروف المعاني.
١١٣-الفهرست: لابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر، (د.ت)، (د. ط).
١١٤-فهرس المخطوطات العربية الثاني.
١١٥-فوات الوفيات والدليل عليها: محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د. ط).
١١٦-الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي، (ت ٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي.

١١٧-فيض نشر الاقتراح من روض طي الاقتراح: تحقيق د. محمد يوسف فجالة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للإمام ابن عبد الله محمد بن الطيب، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ط١.
١١٨- القاموس المحيط: للفيروز أبادي "مجد الدين بن محمد"، تحقيق أحمد الزاوي، دار المأمون، القاهرة، ١٣٥٧هـ، ط٢.
١١٩- القراءات واللهجات: عبد الوهاب حمودة.
١٢٠-قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، تحقيق محمد محيى الدين، مطبعة دار السعادة، القاهرة، ١٩٧٠م.
١٢١- القواعد النحوية، مادتها وطريقتها: عبد الحميد حسن.
١٢٢- القياس في النحو: منى الياس، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات: لأبي علي الفارسي، دار الفكر، دمشق، (ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
١٢٣- الكافية في النحو: ابن الحاجب، شرح الرضي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الكتب، القاهرة، ط١، (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).
١٢٤-كتاب ائتلاف النصرة اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: الزبيدي، (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق د. طارق الجنابي، كلية التربية، جامعة الموصل، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
١٢٥-كتاب الأشباه والنظائر: السيوطي، راجعه د. فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط١، (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).
١٢٦-كتاب الجمل في النحو، للخليل.
١٢٧-كتاب الجمل في النحو: للزجاجي، الأردن، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط٢، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
١٢٨- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، (د. ت).
١٢٩-كتاب العين: الخليل، بيروت، لبنان، طبعة جديدة.

١٣٠-كتاب اللمحة في شرح الملحة، تأليف محمد بن الحسين الضايع، (٦٤٥- ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، (ط١، ١٤٢٠هـ).
١٣١-كتاب المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
١٣٢- الكشاف، للزمخشري، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥٣م، (د.ط).
١٣٣-كشف الظنون، حاجي خليفة أحمد عبد الستار، وعبد الله الحيدري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م، (د. ط).
١٣٤-كشف المشكل في النحو، الحيدرة، وهو علي بن سليمان الحيدرة اليمني، (ت ٩٩٠هـ)، دراسة وتحقيق هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
١٣٥- الكواكب الدرية، تأليف محمد بن محمد الرعيني، وبهامشه متمة الأجرومية لمؤلفه محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، القاهرة، مكتبة مصطفى البابلي الحلبي، ط٢، ١٩٣٣م.
١٣٦- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٣٧- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض، محمد علي السراج، راجعه خير الدين شمس الدين باشا، دار الفكر العربي، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٣٨-لسان العرب، ابن منظور، طبعة جديدة منقحة، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
١٣٩- اللمحة البدرية في الدولة المصرية، لابن الخطيب، منشورات دار الآفاق، بيروت، ١٩٨٠م، ط٣.
١٤٠-لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، ١٩٥٧م.

١٤١- اللمع في العربية، ابن جني، (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية.
١٤٢- اللمع في أصول الفقه، أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، ط١.
١٤٣- اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤م، (د. ط).
١٤٤- مجلة المجمع اللغوي الملكي، (ط بولاق)، اكتوبر ١٦٣٤م.
١٤٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءة والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق علي النجدي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٩م.
١٤٦- المحرر في النحو، الهرمي، (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق د. منصور علي محمد عبد السميع، دار الطباعة للنشر، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
١٤٧- مختار الصحاح: الرازي، عني بترتيبه محمود خار، الناشر دار الحديث بجواز إدارة الأزهر.
١٤٨- مختصر صحيح البخاري المسمى التجريد الصحيح لأحاديث الجامع الصحيح، الزبيدي، تحقيق إبراهيم بركة، وراجعه أحمد راتب عرموش، دار النفائس، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٤٩- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠١م، ط٣.
١٥٠- المدارس النحوية، شوقي ضيف، الناشر دار المعارف، القاهرة، ط٦
١٥١- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، المدرس بكلية الآداب والعلوم، بغداد، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م، ط٢.

١٥٢- المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم، في القرنين السابع والثامن من الهجرة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ط٢.
١٥٣- المزهر، للسيوطي، مطبعة عيسى الحلبي، مصر، (د. ت)، (د.ط).
١٥٤- المساعد في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
١٥٥- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل المروزي، (ت ٢٤١)، بلفظه دار صادر، بيروت، (د. ط)، (د.ت).
١٥٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي أحمد بن علي المغربي الفيومي، تحقيق عبد العظيم الشناوي، القاهرة، دار المعارف، (د. ت)، (د. ط).
١٥٧- معاني الحروف، الرماني النحوي، (٢٩٦هـ- ٣٨٤هـ)، حققه وخرّج شواهده وقدّم له وترجم للرماني وأرّخ لعصره د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
١٥٨- معاني النحو، تأليف فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط٢، (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م).
١٥٩- المعتمد في الحروف والأدوات، عبد القادر محمد مايو، مجاز في اللغة العربية وآدابها، تحقيق أحمد عبد الله فرهود، دار القلم العربي، ط١، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).
١٦٠- معجم الأدباء، ياقوت في عشرين جزءاً، دار الفكر للطباعة، ط٣، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
١٦١- معجم البلدان، ياقوت الحموي، بيروت، لبنان، ١٩٥٧م.
١٦٢- معجم البلدان والقبائل اليمنية، إبراهيم أحمد المقحفي، دار الكلمة للطباعة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ- ١٩٦٠م.

١٦٣- المعجم المفصل في الجموع، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).
١٦٤- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، (د. ت)، (د.ط).
١٦٥- المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيّات، دار الدعوة، استانبول، تركيا.
١٦٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، وضع حواشيه حسن حمد، وأشرف عليه وراجعه د. إميل بديع يعقوب، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).
١٦٧- مفتاح السعادة لأصحاب السيادة، كيدي زاده، طبعة حيدر أباد، ١٣٢٩هـ.
١٦٨- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني، تحقيق محمد سعيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د. ت)، (د. ط).
١٦٩- المفصل في علم العربية: الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، بيروت.
١٧٠- المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية: العيني مطبوع، بيروت، (د.ط، د. ت).
١٧١- المقدمة الجزولية في النحو، تصنيف أبي موسى الجزولي، (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه د. حامد أحمد نيل و د. فتحي جمعة.
١٧٢- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، العراق، ١٣٩٦هـ- ١٩٧١م، ط١.
١٧٣- مقدمة نثرية في الأدب الإسلامي، د. عبد الباسط بدر، مطبعة دار المنارة، جدة، ١٩٨٥م، ط١.
١٧٤- الملخص في ضبط قوانين العربية، لأبي الحسين عبد الله بن أبي جعفر بن أبي الربيع القرشي، تحقيق علي بن سلطان الحكيمي، ط١، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

١٧٥-منار السالك إلى أوضح المسالك، تـأليف عبـد العزيـز النجـار، القاهرة، ١٩٢٧م.
١٧٦- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قبـاوة، دار المعرفة، (ط ١٤٠٧هـ).
١٧٧- المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابلي، القاهرة، ١٩٧٧م، (د. ط).
١٧٨- الموسوعة العربية الميسّرة، الجمعية المصـرية الأولـى، ١٩٦٥م، والثانية ٢٠٠١م، دار الجيل، ط٢.
١٧٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تقري بـردي، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د. ت)، ط١.
١٨٠- النحو الأساسي، تأليف مصطفى النحاس زهران و د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، مكتبة الزهراء، ط١، (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
١٨١-نزهة الألباء، ابن الأنباري، تحقيق إبـراهيم السـامرائي، الأردن، الزرقاء، ط٣، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
١٨٢-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحـاة، الطنطـاوي، دار المنـار، ط٢، (١٤١٢هـ- ١٩٩١م).
١٨٣-نفح الطيب، المقري، حققه الأستاذ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
١٨٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
١٨٥-نكتب الهيمان، الصفدي، مطبعة السعادة، مصر، ١٩١٠م.
١٨٦-نهاية الأندلس، محمد عبد الله عثمان، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ١٩٦٦م، ط٤.

١٨٧- هداية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف باستنبول، ١٩٥١م.
١٨٨- هدى الساري في مقدمة فتح الباري، شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن فجر، إخراج وتصحيح وإشراف محيى الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة الغزالي، مؤسسة مناهل العرفان، (د، ن، د. ط).
١٨٩- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
١٩٠- الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق محمد محيى الدين وإبراهيم بن سليمان، ١٩٧٠م.
١٩١- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٠م، (د. ط).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
▪ الآية	أ
▪ الإهداء	ب
▪ شكر وعرفان	ج
▪ ملخص البحث باللغة العربية	د
▪ ملخص البحث باللغة الإنجليزية	هـ
▪ المقدمة	و
▪ أسباب اختيار الموضوع	ز
▪ أهمية الموضوع	ز
▪ أهداف البحث	ح
▪ مشكلة البحث	ح
▪ الدراسات السابقة	ح-ط
▪ منهج البحث	ط
▪ هيكل البحث	ي-ك
التمهيد: ويتناول عصر أبي حيان وحياته وكتابه وموقفه من مصادر الاحتجاج اللغوي	١-١٠
الفصل الأول: الأصول النحوية عند أبي حيان	١١-٢٧
- المبحث الأول: السماع	١١-١٧
▪ السماع عند البصريين	١٢- ١٣
▪ السماع عند الكوفيين	١٣-١٥
▪ المسائل التي اعتمد عليها أبو حيان في السماع	١٦-١٧
- المبحث الثاني: القياس	١٨-٣٤
▪ لغة واصطلاحاً	١٨-٢٠

▪ أنواع القياس	٢٠- ٢١
▪ موقف البصريين والكوفيين من القياس	٢١-٢٣
▪ القياس في اللغة العربية	٢٣
- **المبحث الثالث: الإجماع**	٢٤-٢٧
▪ لغة واصطلاحاً	٢٤
▪ إجماع النحاة	٢٤-٢٦
▪ موقف أبي حيان من الإجماع	٢٦
▪ إجماع العرب	٢٧
الفصل الثاني: موقفه من البصريين والكوفيين	٢٨-٤٣
- **المبحث الأول: موقفه من البصريين**	٢٨-٣١
- **المبحث الثاني: موقه من الكوفيين**	٣٢-٣٤
- **المبحث الثالث: موقفه من المدرستين في بعض المسائل النحوية**	٣٥-٤٣
الفصل الثالث: مذهبه واختياراته النحوية	٤٤-٢٠١
▪ فكرة عامة عن مذهبه ونتاجه العلمي	٤٤-٤٥
- **المبحث الأول: مذهبه واختياراته في الأسماء**	٤٦-١١٩
▪ مرفوعات الأسماء	٤٦-٧٠
▪ المبتدأ والخبر	٤٦-٥٤
▪ دخول من والباء على المبتدأ	٤٦-٤٨
▪ الخبر	٤٨
▪ الخلاف في الرافع للمبتدأ والخبر	٤٩
▪ حذف المبتدأ	٤٩-٥٠
▪ حذف الخبر	٥٠-٥١
▪ الخلاف في أصل المبتدأ	٥١-٥٢
▪ تأخير الخبر	٥٢-٥٣

▪ الخلاف في توالي عدة مبتدآت في الإخبار عنها بعدة طرق	٥٣-٥٤
▪ كان وأخواتها	٥٤-٥٥
▪ الخلاف في توسط خبر هذه الأفعال	٥٥-٥٦
▪ الخلاف في معمول الخبر	٥٦
▪ ما النافية	٥٧-٥٨
▪ إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل	٥٨-٥٩
▪ لا العاملة عمل (إن)	٦٠-٦١
▪ الفاعل	٦١-٦٢
▪ نائب الفاعل	٦٣-٦٥
▪ كاد وعسى	٦٥-٧٠
▪ منصوبات الأسماء	٧٠-٩٣
▪ المفعول المطلق	٧٠-٧١
▪ حذف عامل المصدر	٧١-٧٣
▪ المفعول فيه	٧٣-٧٤
▪ مسألة في الظروف المبنية التركيب	٧٤
▪ أنواع ظرف المكان	٧٤-٧٥
▪ المفعول لأجله	٧٥-٧٧
▪ المفعول به	٧٧
▪ تعدي الفعل	٧٨
▪ المفعول معه	٧٩-٨١
▪ الكلام في خلا وعدا وغير	٨١-٨٢
▪ أصل غير	٨١-٨٢
▪ القول في سوى	٨٢-٨٣
▪ الحال بالنسبة للتقديم والتأخير	٨٣-٨٤
▪ العامل في التمييز	٨٤-٨٥

▪ العدد	٨٥-٩١
▪ الكناية عن العدد	٩١-٩٣
▪ مجرورات الأسماء	٩٣-١١٩
▪ المجرور بحرف الجر	٩٣-١٠٥
▪ الباء	٩٣-٩٥
▪ اللام	٩٥-٩٦
▪ الكاف	٩٦-٩٧
▪ الواو	٩٧-٩٨
▪ التاء	٩٨-٩٩
▪ من	٩٩-١٠٠
▪ في	١٠٠
▪ ها	١٠٠-١٠١
▪ مع	١٠١-١٠٢
▪ إلى	١٠٢
▪ على	١٠٢-١٠٣
▪ رُبَّ	١٠٤
▪ منذ	١٠٤-١٠٥
▪ المجرور بالإضافة	١٠٥-١٠٧
▪ أقسام الإضافة	١٠٦-١٠٧
▪ التوابع	١٠٧
▪ النعت	١٠٧-١٠٨
▪ أنواع النعت	١٠٨-١٠٩
▪ عطف البيان	١٠٩-١١٢
▪ عطف النسق	١١٢-١١٣
▪ أما	١١٣

▪ جواز عطف الأسماء على بعضها البعض	١١٤
▪ التوكيد	١١٥-١١٦
▪ لفظ كل	١١٦
▪ البدل	١١٦-١١٧
▪ أقسام البدل	١١٧-١١٩
- المبحث الثاني: مذهبه واختياراته في الأفعال	١٢٠-١٦٥
▪ الفعل اللازم والمتعدي	١٢٠-١٢١
▪ أنواع التعدي	١٢١-١٢٣
▪ الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر	١٢٣-١٢٤
▪ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل	١٢٤
▪ الاختلاف في الإلغاء والتعليق	١٢٥-١٢٦
▪ الفعل الماضي	١٢٧-١٣٢
▪ دخول الحرف قد على الفعل الماضي	١٢٩-١٣٠
▪ بناء الفعل الماضي	١٣٠-١٣٢
▪ الفعل المضارع	١٣٢-١٥٢
▪ نواصب الفعل المضارع	١٣٤-١٤٦
▪ أن	١٣٤-١٣٥
▪ لن	١٣٦-١٣٧
▪ كي	١٣٧-١٣٨
▪ إذن	١٣٨-١٣٩
▪ لام الجحود	١٤٠-١٤١
▪ لام كي	١٤١-١٤٢
▪ حتى	١٤٢-١٤٣
▪ الواو والفاء	١٤٣-١٤٤
▪ أو	١٤٥-١٤٦

▪ الفعل المضارع المجزوم	١٤٦-١٥٢
▪ لا	١٤٨-١٤٩
▪ لم ولما	١٤٩-١٥٠
▪ إيان	١٥١-١٥٢
▪ فعل الأمر	١٥٣-١٥٥
▪ الفعل الجامد "نِعْمَ وبِئْسَ"	١٥٥-١٥٦
▪ الخلاف في الفصل بين نِعْمَ وبِئسَ وفاعلها	١٥٧-١٥٩
▪ جواز حذف المخصوص بالمدح والذم إذ دل عليه دليل	١٥٩-١٦٠
▪ حبذا	١٦٠-١٦٢
▪ دخول لا على حبذا	١٦٣
▪ الفعل المتصرف	١٦٤-١٦٥
- المبحث الثالث: مذهبه واختياراته في الحروف	١٦٦-٢٠١
▪ الحروف الثنائية	١٦٦-١٧٧
▪ لو	١٦٦-١٦٨
▪ أم	١٦٨-١٦٩
▪ قد	١٦٩-١٧٠
▪ أي	١٧١-١٧٢
▪ هل	١٧٢-١٧٣
▪ ال	١٧٣-١٧٤
▪ يا	١٧٤-١٧٥
▪ بل	١٧٥-١٧٧
▪ الحروف الثلاثية	١٧٧-١٨٥
▪ بله	١٧٧-١٧٨
▪ بلى	١٧٨-١٨٠
▪ سوف	١٨٠-١٨١

▪ ثم	١٨١-١٨٢
▪ هيا	١٨٣
▪ أجل	١٨٣-١٨٤
▪ بجل	١٨٤
▪ جير	١٨٥
▪ الحروف الرباعية	١٨٦-٢٠١
▪ لولا	١٨٦- ١٨٧
▪ لوما	١٨٧-١٨٨
▪ هلاّ	١٨٨-١٨٩
▪ كلاّ	١٨٩-١٩١
▪ لعل	١٩١-١٩٢
▪ لكنّ	١٩٢- ١٩٤
▪ كأنّ	١٩٤-١٩٦
▪ أمّا	١٩٦-١٩٧
▪ إلاّ	١٩٩-٢٠١
الخاتمة:	٢٠١-٢٠٤
▪ ملخص البحث	٢٠٢-٢٠٣
▪ النتائج والتوصيات	٢٠٣-٢٠٤
الفهارس:	
▪ فهرس الآيات القرآنية	٢٠٥-٢١٢
▪ فهرس الأحاديث	٢١٣
▪ فهرس الأعلام	٢١٤-٢١٧
▪ فهرس الأشعار	٢١٨-٢٢٤
▪ فهرس المصادر والمراجع	٢٢٥-٢٤١
▪ فهرس الموضوعات	٢٤٢-٢٤٨